

ب . على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يسمح لأي شخص طبيعي او اعتباري القيام بأي من الخدمات البريدية المنصوص عليها في الفقرتين (أ) و (ب) من المادة (٤) من هذا القانون وبالشروط التي يحددها الوزير ووفقا للاتفاق الذي يبرم بين الوزارة والشخص المعني.

المادة ٥ - تلغى كلمة (المؤسسة) حيثما وردت في القانون الاصلي ويستعاض عنها بكلمة (الوزارة).

امين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي
رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي

السيد الامين العام:

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

دولة رئيس المجلس: ارجو انؤكد
للجنة القانونية ان يكون اجتماعها السبت
الساعة (١٠,٣٠) صباحاً للنظر في القوانين
الحالة عليها وترفع الجلسة الى موعد آخر.

انتهت الجلسة

رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي

امين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الاعيان

محضر الجلسة السادسة عشر

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الحادي عشر
يوم الثلاثاء الواقع في ٢٨ / رمضان / ١٤١٢ هجري
الموافق ٣١/٣/١٩٩٢ ميلادي

(الجلد ٢٩)

(العدد ١٦)

جدول الاعمال

الصفحة

٣

(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة.

(٢) تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة فض الدورة العادية لمجلس الأمة اعتباراً من يوم
الاربعاء ١/٤/١٩٩٢.

٤

(٣) الاجازات والاعتذارات :

أ . طلب معذرة مقدم من دولة السيد بهجت التلهوني.

ب . طلب معذرة مقدم من معالي السيد ابراهيم عز الدين.

مكتبة الدولة

الصفحة

ج . طلب معذرة مقدم من سعادة السيد خلف ابونوير .

(٤) النظر في قانون محكمة امن الدولة الذي أعاده جلالة الملك المعظم الى المجلس مع بيان الاسباب .

٤

١٠

(٥) مقررات اللجان :

أولا - اللجنة المالية :

- قرار رقم (٥) تاريخ ١٩٩٢/٣/٢٩ بشأن :

مشروع قانون تنظيم الاستثمارات الاجنبية لسنة ١٩٩٠ .

ثانيا - اللجنة القانونية :

أ . قرار رقم (١٢) تاريخ ١٩٩٢/٣/٢٨ ، بشأن :

(١) مشروع قانون اعمال الصرافة لسنة ١٩٩٠ .

(٢) مشروع قانون المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري لسنة ١٩٩٠ .

ب . قرار رقم (١٣) تاريخ ١٩٩٢/٣/٢٨ ، بشأن :

(١) مشروع قانون معدل لقانون صندوق شهداء الأمن العام لسنة ١٩٩٢ .

(٢) القانون المؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الانتخاب

لمجلس النواب .

(٣) القانون المؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الانتخاب

لمجلس النواب .

٩٧

(٦) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

لم تعين بسبب انتهاء الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الحادي عشر .

مجلس الاعيان

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩٢/٣/٣١ ميلادي ، عقد مجلس الاعيان جلسته السادسة عشر من الدورة العادية الثالثة برئاسة دولة الاستاذ احمد اللوزي وحضور عطوفة امين عام مجلس الأمة بالوكالة الدكتور حسين ابو عرابي .

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة :

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة :

١ - دولة السيد بهجت التلهوني .

٢ - معالي السيد ابراهيم عز الدين .

٣ - سعادة السيد خلف ابونوير .

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة :

وحضر من الحكومة

١ . سيادة الشريف زيد بن شاكور : رئيس

الوزراء وزير الدفاع .

٢ . معالي السيد ذوقان الهنداوي : نائب

رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم .

٣ . معالي المهندس علي السحيمات : نائب

رئيس الوزراء وزير النقل .

٤ . معالي الدكتور كامل ابوجابر : وزير

الخارجية .

٥ . معالي الدكتور عبدالله التسور : وزير

الصناعة والتجارة .

٦ . معالي السيد ينال حكمت : وزير السياحة

والاثار .

٧ . معالي السيد عبدالكريم الكباريتي : وزير

العمل .

٨ . معالي المهندس سعد هائل السرور : وزير

الاشغال العامة والاسكان .

٩ . معالي السيد جمال حديثة الخريشا : وزير

دولة .

١٠ . معالي السيد عاطف البطوش : وزير

الدولة للشؤون البرلمانية .

١١ . معالي الدكتور محمود السمرة : وزير

الثقافة .



دولة رئيس المجلس : بسم الله الرحمن الرحيم ، النصاب قانوني اعلن بدء الجلسة جدول الاعمال .

السيد الامين العام بالوكالة :

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم على محضر الجلسة السابقة واعفاء الامين

العام من التلاوة ؟

الجميع : موافقون .

مكتبة المجلس



السيد الامين العام بالوكالة:

٢ - تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة فض
الدورة العادية لمجلس الأمة اعتباراً من يوم
الاربعاء ١٩٩٢/٤/١.

«هنا وقف الجميع»

«السيد الامين العام بالوكالة يتلو الارادة
الملكية السامية»

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية
الهاشمية بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة (٧٨)
من الدستور نصدر ارادتنا بما هوأت:
تفض الدورة العادية لمجلس الأمة اعتباراً
من يوم الاربعاء الواقع في الأول من نيسان سنة
١٩٩٢.

وزير الداخلية: رئيس الوزراء
١٩٩٢/٣/٢٣

«هنا جلس الجميع»

السيد الامين العام بالوكالة:

٣ - الاجازات والاعتذارات

أ - طلب معذرة مقدم من دولة السيد
بهجت التلهوني.

ب - طلب معذرة مقدم من معالي السيد
ابراهيم عزالدين.

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد
خلف ابونوير.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس
الكريم على معذرة اصحاب الدولة والمعالي
والسعادة الاعضاء؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام بالوكالة:
(٤) النظر في قانون محكمة امن الدولة الذي
أعاده جلالة الملك المعظم الى المجلس مع
بيان الاسباب.

رئاسة الوزراء

الرقم: م ح ١٤٨٤٤/٦

التاريخ: ١٤١٢/٥/١٨

الموافق: ١٩٩١/١٢/٢٤

دولة رئيس مجلس الاعيان

اشير الى كتابكم رقم ٢٣٣٢/٣١/٣
تاريخ ١٩٩١/٩/٨ ومرفقه مشروع قانون
معدل لقانون محكمة امن الدولة لسنة ١٩٩١.

ابعث لبلدولتكم طيا بصورة عن كتاب
رئيس الديوان الملكي الهاشمي رقم
ع/٢٥٩٩/٢٥/١٠ تاريخ ١٩٩١/١١/١٢
والمتضمن الرغبة الملكية السامية بصد مشروع

بملاحقتها والتحقيق فيها اجهزة امنية
متخصصة.

ولما كانت طبيعة هذه الجرائم تقتضي
عدم اطالة اجراءات التحقيق فيها، ومن ثم
- ان اقتضى الامر - سرعة البت فيها من قبل
المحكمة ذات الاختصاص.

وحيث ان بعض مواد القانون المعدل
لمحكمة امن الدولة الذي قرره مجلس الاعيان
والنواب قد تؤدي بالتالي الى اعاقاة الاجهزة
الامنية عن أداء أهم وظائفها في المحافظة على
امن واستقرار هذا الوطن.

ولتلافي التعارض مع احكام قانون
استقلال القضاء في جعل صلاحية تعيين النائب
العام لدى محكمة امن الدولة ومساعديه
والمدعين العامين من القضاء النظامي في يد وزير
العدل.

لهذه الاسباب جميعها، ولأهمية وخطورة
جرائم الاختلاس الواقعة على الأموال العامة
وسرقة أموال البنوك، وذلك لما لها من آثار وابعاد
سلبية على امن الدولة المالي والثقة بها.

فاننا نرى اجراء التعديلات التالية على
القانون المعدل المذكور.

المادة (٢)

يلغى نص المادة (٢) من القانون الاصلي
ويستعاض عنه بالنص التالي:

أ - بناء على تنسيب من رئيس هيئة الاركان
العامية يشكل رئيس الوزراء محكمة
خاصة واحدة او اكثر تدعى محكمة

القانون المذكور عملاً بأحكام الفقرة (الثالثة) من
المادة (٩٣) من الدستور مشفوعاً بأسباب الرد،
راجياً اتخاذ الاجراءات اللازمة وفقاً لأحكام
الدستور.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

الرقم: ع/٢٥٩٩/١٠

التاريخ: ١٤١٢/٥/٦

الموافق: ١٩٩١/١١/١٢

دولة رئيس الوزراء الأفخم

اشارة لكتاب دولتكم رقم م ح
٩١٧٧/٦ تاريخ ١٩٩١/٩/١٤.

بناء على الرغبة الملكية السامية بصد
مشروع القانون المعدل لقانون محكمة امن الدولة
لسنة ١٩٩١ وعملاً بأحكام الفقرة الثالثة من
المادة (٩٣) من الدستور، اعيد لدولتكم بطيه
القانون المذكور مشفوعاً بأسباب الرد، للتكرم
باعادته الى مجلس الأمة لاعادة النظر فيه في ضوء
الاسباب المشار اليها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس الديوان الملكي الهاشمي

مذكورة

اسباب رد مشروع القانون المعدل

لقانون محكمة امن الدولة لسنة ١٩٩١

لما كانت محكمة امن الدولة هي محكمة
خاصة تنشأ، وتشكل لمحكمة الاشخاص الذين
يرتكبون جرائم ذات طبيعة خاصة، تقوم

مكتبة المجلس

امن الدولة تؤلف من ثلاثة من القضاة العسكريين.

٢) عند النظر في قضية معينة يجوز ان يرأس هذه المحكمة قاض مدني ينتدب لهذه الغاية بقرار من المجلس القضائي بناء على تنسيب وزير العدل، ينتهي انتدابه عند الانتهاء من نظر هذه القضية واصدار القرار فيها.

٣) ينشر قرار تشكيل المحكمة في الجريدة الرسمية.

ب - تشكل محكمة امن الدولة والنيابة التي تنظر قضية شركة بنك البتراء من هيئة المحكمة العرفية العسكرية والنيابة التي كانت تنظرها عند صدور هذا القانون، وتتولى نفس النيابة والمحكمة التي تنظرها متابعة النظر فيها الى ان يفصل فيها.

المادة (٣)

تضاف الفقرتان التاليتان الى اخرها:

ز - مخالفة احكام المادة (١٩٥) من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠.

ح - جرائم السرقة والاختلاس واساءة الائتمان اذا كانت تتعلق بأسواق الدولة او

المؤسسات العامة او الشركات التي تساهم فيها الحكومة او اية مؤسسة تابعة لها بما لا يقل عن ٤٥٪ من رأسمالها، وجرائم اختلاس الاموال التي تعود لخزائن او صناديق البنوك.

المادة (٤)

يلغى نص المادة (٧) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة (٧):

يعين رئيس هيئة الاركان العامة مدير القضاء العسكري او احد مساعديه نائباً عاماً لدى محكمة امن الدولة، ويجوز ان يعين مساعداً له او اكثر، كما يعين ضابطاً او اكثر لممارسة وظيفة المدعي العام وذلك وفقاً للصلاحيات الممنوحة لكل منهم في قانون المحاكمات الجزائية المعمول به او أي قانون آخر يحل محله.

المادة (٥)

*** يلغى النص المعدل.

*** الابقاء على نص المادة (٩) الوارد في القانون الاصيل على حاله.

*** تعديل المادة (١٠) من القانون الاصيل بالغاء العبارة التالية من آخرها: «أو أن يزيد العقوبة المحكوم بها».

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة:

قانون رقم () لسنة ١٩٩١ قانون معدل لقانون محكمة امن الدولة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون محكمة امن الدولة لسنة ١٩٩١) ويقرأ مع القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٢) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي:

أ - في احوال خاصة تقتضيها المصلحة العامة وبناء على تنسيب من وزير العدل يشكل مجلس الوزراء محكمة خاصة واحدة او اكثر تدعى محكمة امن الدولة تؤلف من ثلاثة من القضاة المدنيين لا تقل درجة اي منهم عن الثانية ويجوز ان يضم الى عضوية هذه المحكمة عضوان من ضباط القوات المسلحة المحققين لا تقل رتبة اي منهم عن عقيد بتنسيب من وزير الدفاع وقرار من مجلس الوزراء ويرأس المحكمة اعلی الاعضاء درجة، على ان ينشر قرار تشكيل المحكمة في الجريدة الرسمية.

ب - تشكل محكمة امن الدولة والنيابة التي تنظر قضايا شركة بنك البتراء من هيئة المحكمة العرفية العسكرية والنيابة التي كانت تنظرها عند صدور هذا القانون وتتولى نفس النيابة والمحكمة التي تنظرها متابعة النظر فيها الى ان يفصل فيها ويعتبر قرار المحكمة الذي يفصل بهذه القضايا غير قابل للتمييز وتحال قرارات هذه المحكمة الى رئيس الوزراء لاصدار قراره فيها.

المادة ٣ - يلغى نص المادة (٣) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة ٣ -

على الرغم مما جاء في المادة (١٤٠) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١، والمادة (٣) من قانون العقوبات العسكري رقم (٤٣) لسنة ١٩٥٢، تصبح محكمة امن الدولة بعد تشكيلها بمقتضى المادة (٢) من هذا القانون هي صاحبة الصلاحية لمحاكمة الاشخاص العسكريين والمدنيين المتهمين بارتكاب اي

مكتبة
الاعيان

من الجرائم التالية التي تقع خلافا لأحكام القوانين والنصوص المبينة ادناه وأي تعديلات تطرأ عليها أو تحل محلها:

- أ . الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي المنصوص عليها في المواد من (١٠٧) إلى (١١٧) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.
- ب . الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي المنصوص عليها في المواد من (١٣٥) إلى (١٤٩) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.
- جـ . الجرائم الواقعة خلافا لأحكام قانون حماية اسرار ووثائق الدولة رقم (٥٠) لسنة ١٩٧١.
- د . جرائم تزوير البنكوت وتزييف المسكوكات المنصوص عليها في المواد من (٢٣٩) إلى (٢٥٢) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.
- هـ . الجرائم الواقعة خلافا لأحكام قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (١١) لسنة ١٩٨٨.
- و . الجرائم الواقعة خلافا لأحكام المادة (١٢) من قانون المفرقات رقم (١٣) لسنة ١٩٥٣.

المادة ٤ - يلغى نص المادة (٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة - ٧ -

لوزير العدل في القضايا المشمولة بأحكام هذا القانون ان يعين النائب العام أو احد مساعديه ليقوم بوظيفة النائب العام، كما له ان يعين مدعيا عاما أو اكثر ليقوم بوظيفة المدعي العام وفقا للصلاحيات المعطاة لكل منها في قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١، وأي قانون يعدله أو يحل محله.

المادة ٥ - يلغى نص كل من المادتين (٩) و (١٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي:

المادة - ٩ -

أ . تصير محكمة أمن الدولة احكامها بالاجماع أو بأغلبية الآراء.

ب . مع مراعاة أحكام الفقرة (جـ) من هذه المادة تكون احكام محكمة أمن الدولة قابلة للطعن لدى محكمة التمييز خلال ثلاثين يوما من تاريخ تفهيمها اذا كانت وجاهية ومن تاريخ تبليغها اذا كانت غيابية وذلك بالنسبة للنائب العام والمحكوم عليه.

جـ . الحكم بالإعدام أو بعقوبة جنائية لا تقل عن عشر سنوات تابع للتمييز ولو لم يطلب المحكوم عليه ذلك، ويترتب على النائب العام في هذه الحالة ان يرفع ملف القضية لمحكمة التمييز خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم مع مطالعته عليه.

المادة ١٠ - أ - تنعقد محكمة التمييز للنظر في التمييز المرفوع اليها بمقتضى الفقرتين (ب، جـ) من المادة (٩) من هذا القانون من خمسة قضاة على الأقل وتعتبر في هذه الحالة محكمة موضوع، يجوز لها ان تصدق الحكم بناء على البيانات الواردة في ملف القضية أو ان تنقضه وتبرئ المتهم أو تدينه ولها ان تحكم بما كان يجب على محكمة أمن الدولة ان تحكم به.

ب - اذا كان حكم محكمة أمن الدولة بالبراءة، فلا يجوز لمحكمة التمييز ان تدين المتهم الا اذا اعادت سماع البينة.

جـ - اذا تبين لمحكمة التمييز ان هنالك خطأ في الاجراءات أو مخالفة للقانون فيجوز لها ان تنقض الحكم وتعيد القضية لمحكمة أمن الدولة للسير بها وفقا للتعليمات التي تقررهما.

د - في جميع الأحوال يكون قرار محكمة التمييز قطعيا.

١٩٩١/٩/١٢

وزير الخارجية، وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية، نائب رئيس الوزراء ووزير النقل والاتصالات، رئيس الوزراء ووزير الدفاع، وزير التخطيط، وزير المالية، وزير التعليم العالي، وزير التربية والتعليم، وزير الاعلام ووزير الثقافة، وزير الطاقة والثروة المعدنية، وزير العمل ووزير شؤون رئاسة الوزراء، وزير السياحة والاثار، وزير التنمية الاجتماعية، وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة، وزير دولة للشؤون البرلمانية، وزير الاشغال العامة والاسكان، وزير العدل، وزير الداخلية، وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء، وزير المياه والري، وزير الشباب، وزير الصحة، وزير الصناعة والتجارة ووزير التموين، وزير الزراعة.

لم يثلثي الاصوات يؤجل الى الدورة العادية القادمة.

ولذلك يجري التصويت على هذا القانون على هذا الاساس.

دولة رئيس المجلس: اذن الان مشروع القانون كما أعاده جلالة الملك معروض على المجلس الكريم، التصويت يجري هل يصير المجلس قبل القانون بالصيغة التي رفع فيها الى جلالة الملك؟

دولة رئيس المجلس: استاذنا مقرر اللجنة القانونية الاخ نجيب بك.

السيد نجيب الرشيدان مقرر اللجنة القانونية: رد جلالة الملك المعظم قانون محكمة أمن الدولة بالاستناد الى المناقشة (٩٣) من الدستور، وفي هذه الحالة يُعرض القانون على المجلس الكريم ليصوت عليه فاذا لم يثل القانون بشكله الراهن الذي رفع فيه الى جلالة الملك اذا

مكتبة العدل

فاذا نال الثلثين كما ذكر استاذنا المقرر، يصدر القانون. لكن بالنظر الى قرار مجلس النواب الذي لم يحظى على الثلثين، فان الامر الآن معروض على المجلس الكريم في ضوء هذه الاعتبارات.

من يصير على الصيغة التي كان أقرها مجلس الاعيان؟ بدون توضيح، الدستور حاسم في هذه القضية. من يصير على الصيغة التي كان أقرها المجلس؟

السيد الامين العام بالوكالة: «٣» من «٣١».

دولة رئيس المجلس: «٣» من «٣١»، اذن القانون يبقى للنظر امام المجلس في الدورة العادية القادمة.

السيد الامين العام بالوكالة:

(٥) مقررات اللجان:

أولاً - اللجنة المالية:

- قرار رقم (٥) تاريخ ١٩٩٢/٣/٢٩ بشأن:

مشروع قانون تنظيم الاستثمارات الاجنبية لسنة ١٩٩٠.

دولة رئيس المجلس: شكراً، السيد مقرر اللجنة المالية.



الدكتور خليل السالم مقرر اللجنة المالية: «٥».

قرار رقم (٥)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الاعيان يوم الاحد تاريخ ١٩٩٢/٣/٢٩، برئاسة دولة رئيس مجلس الاعيان السيد احمد اللوزي وبحضور معالي مقرر اللجنة الدكتور خليل السالم واصحاب المعالي والسعادة الاعضاء «٥٥»: الدكتور صبحي امين عمرو، سالم مساعدة، جمعة حماد، محمد علي بدير، حمد الفرخان، الدكتور كمال الشاعر، ابراهيم تقي الدين.

كما حضر الاجتماع معالي وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبدالله السور، وذلك للنظر في مشروع قانون تنظيم الاستثمارات الاجنبية لسنة ١٩٩٠ المحال الى اللجنة من مجلس الاعيان لدراسته من جديد بسبب اعادة القانون من مجلس النواب واصرارته على قراره السابق حول المادة (٤) منه فقط.

وبعد المناقشة والمداولة في مشروع القانون قررت اللجنة وعلى ضوء ما أبدى من اراء ومفاهيم لمقاصد ومعاني هذه المادة ومدلولاتها فزت اللجنة الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب هذا مع العلم بأن للجنة رأيها الخاص حول هذا القانون بمجموعه، لذا فقد طلبت من معالي وزير الصناعة والتجارة اصدار قانون جديد متكامل ومتطور ليلي الوضع الاقتصادي وحاجاته الراهنة وقد وعد الوزير بذلك.

وعليه فان اللجنة توصي المجلس الكريم

بالموافقة على قرارها هذا.

اللجنة المالية

امين عام مجلس الامة

صالح الزعبي

مشروع قانون تنظيم الاستثمارات الاجنبية

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	قرار مجلس النواب
موافقة كما وردت من مجلس النواب.	قرار مجلس النواب بالاصرار على قرارهم السابق.	المادة ٤ - الفقرة ١ - الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٤ - (اعادة صياغة) - يجوز لأي مستثمر عربي الاستثمار في الملكة في أي مشروع في المجالات التالية على ان لا يقل رأسماله او مقداره حصته او مساهمته فيه عن المبلغ الذي يحدد في النظام الذي يصدر بتقضى هذا القانون. ١ - الصناعة.	المادة ٤ - (٤) - يجوز لأي شخص اجنبي الاستثمار في الملكة بصورة فردية، في أي مشروع في المجالات التالية، على ان لا يقل رأسماله او مقدار حصته او مساهمته فيه عن المبلغ الذي يحدد في النظام الذي يصدر بتقضى هذا القانون. ١ - الصناعة. ٢ - السياحة.

تكنولوجيا العمل

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان
موافقة كما وردت من مجلس النواب.	الاصرار على قرارهم السابق.	<p>الفترة (ب) قرر مجلس الاعيان شطب كلمة (الاجني) فقط منها كما وردت بالترفع وجعلها فترة (ج). الفترة (ج) الجديدة - قرر المجلس جعلها فترة (ب) واعادة صياغتها. ب - سمح للمستثمر غير العربي بالاستثمار في اي من المشاريع المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المائدة بقرار من مجلس الوزراء يصدر بناء على تنسيب من الوزير.</p>	<p>ب. يعمل المستثمر العربي في اي من المشاريع المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المائدة معاملة المستثمر الأجنبي في ذلك المشرع. ج - لا يجوز للمستثمر غير العربي الاستثمار في اي المشاريع المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المائدة الا بناء على تنسيب الوزير وقرار من مجلس الوزراء.</p>	<p>ب. يعمل المستثمر الاجني في اي من المشاريع المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المائدة معاملة المستثمر الأجنبي في ذلك المشرع. ب. يعمل المستثمر الاجني في اي من المشاريع المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المائدة معاملة المستثمر الأجنبي في ذلك المشرع.</p>

المشروع الملحق بهذا النص يتعلق بالمادة (٤) وبالفقرة (ب) اقترح مجلس الاعيان ان تصبح هذه الفقرة فقرة (ج) لكن مجلس النواب اصر على رأيه بأن تبقى في مكانها.

دولة رئيس المجلس: هل لدى الاخوان من رأي حول هذا الموضوع، الاستاذ كمال الشاعر.

الدكتور كمال الشاعر: سيدي الرئيس بالاضافة الى ما ورد في قرار اللجنة والذي تلاه معالي المقرر والطلب الذي قدمته اللجنة الحقيقة لمعالي وزير الصناعة والتجارة اصدار قانون جديد ومتكامل ومتطور ليلي الوضع الاقتصادي وحاجته الراهنه والذي وعد الوزير بتقديمه مشكوراً.

الحقيقة اريد ان اضيف فيما يتعلق بمفهومي انا شخصياً واعتقد مفهوم عدد من زملائي من اعضاء اللجنة المالية ان الاختلاف بين ما ورد من النواب وما حاول مجلس الاعيان اجراء تعديل فيه.

فرد القانون مرة ثانية الى مجلس الاعيان فان النصوص من الناحية القانونية والتشريعية ليست مختلفة.

الفقرة (أ) اساساً بقيت كما هي وهي ان يجاز للمستثمر العربي الاستثمار وفق شروط معينة في قطاعات معينة، شروط تحدد رأس المال والنسب الى اخره، ولم يكن هناك خلاف بين مجلسي الاعيان والنواب على هذه النقطة.

الفقرة (ب) التي وردت من النواب ولحقت الفقرة (أ) اساساً تحدثت او تناولت بعد الاجازة كيفية التعامل.

اذ ان المشروع الذي ورد من الحكومة كانت الاساس فيه الاجازة، اي يبدأ مطلع الفقرة بـ (يجوز) للمستثمر ان كان عربي او غير عربي.

فحاول مجلس الاعيان ان يضعها يجوز شرط ان يأخذ موافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الصناعة والتجارة.

مجلس النواب اصر على موقفه السابق فلا يوجد الحقيقة لا يوجد فرق تشريعي او قانوني واذا اجاز مجلس الوزراء وهو صاحب السيادة اذا اجاز لأي مستثمر غير عربي ان يستثمر له الحق طبعاً ان يضع شروط او ان يساوي بالمستثمر الاردني.

وأملنا عند التطبيق ومن خلال التنفيذ ان تنفذ الحكومة هذا القانون ريثما يأتي القانون المتكامل بالروح الايجابية التي ترحب بالاستثمار عربياً ام غير عربي وفق الروح الايجابية التي سادت المشروع الذي ورد اساساً من الحكومة. وضمن هذا المفهوم الحقيقة لا اري مانع بل انا اثني واعرب عن موافقتي على توصية اللجنة المالية التي انا عضواً فيها وصوتت معها ان يصوت المجلس الكريم على الموافقة لانه لا توجد، لا

تخاذله الفصل

يوجد خلاف قانوني او تشريعي في تنفيذ وتطبيق هذه المواد.

انما يعود الامر الى الكيفية التي تطبق فيها وزارة الصناعة والتجارة هذه المادة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: معالي المقرر.

السيد مقرر اللجنة المالية: دولة الرئيس

الاخ كمال حكي كل الكلام الذي لازم يحكيه المقرر، مش عارف ما حد طلب منا التفاصيل.

فاقترح الموافقة على القانون كما ورد وشكراً.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على القانون كما ورد؟

الجميع: موافقون.

«وهذا هو نص قانون تنظيم الاستثمارات العربية والاجنبية لسنة ١٩٩٠ كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي سيرسل فيها للحكومة».

قانون رقم () لسنة ١٩٩٢ قانون تنظيم الاستثمارات العربية والاجنبية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تنظيم الاستثمارات العربية والاجنبية لسنة ١٩٩٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك:

الوزارة : وزارة الصناعة والتجارة.

الوزير : وزير الصناعة والتجارة.

المستثمر : الشخص الطبيعي او المعنوي غير الاردني.

المشروع : اي نشاط استثماري في المجالات التي يسمح فيها بموجب هذا القانون سواء اتخذ شكل مؤسسة فردية او شركة.

المادة ٣ - يقصد برأس المال الاجنبي المستثمر في اي مشروع لغايات تطبيق احكام القانون ما يلي:

أ - أي مبالغ بعملة قابلة للتحويل يحولها المستثمر الى المملكة عن طريق احد البنوك المرخصة او الشركات المالية المسجلة في المملكة لاستخدامها في المشروع او التوسع فيه.

ب - الآلات والمعدات ووسائل النقل المستوردة من الخارج واللازمة لاقامة اي مشروع او توسيعه او تطويره وتحديد قيمتها من قبل لجنة فنية متخصصة يعينها الوزير.

ج - الأرباح التي تتحقق من أي مشروع اذا زيد بها رأسمال المشروع او اذا استثمرت في مشروع آخر.

د - الترخيص وبراءة الاختراع والعلامات والاسماء التجارية والمساعدات الفنية وحقوق الامتياز وتقدير قيمة اي منها من قبل لجنة فنية متخصصة يعينها الوزير.

المادة ٤ - أ - يجوز لأي مستثمر عربي الاستثمار في المملكة في اي مشروع في المجالات التالية على ان لا يقل رأسماله او مقدار حصته او مساهمته فيه عن المبلغ الذي يحدد في النظام الذي يصدر بمقتضى هذا القانون:

- ١ . الصناعة.
- ٢ . السياحة.
- ٣ . الصحة.
- ٤ . الزراعة.

٥ . مشاريع الاسكان والاعمار.

ب - يعامل المستثمر العربي في اي من المشاريع المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة معاملة المستثمر الاردني في ذلك المظنوع.

ج - لا يجوز للمستثمر غير العربي الاستثمار في اي المشاريع المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة الا بناء على تنسيق الوزير وقرار من مجلس الوزراء.

المادة ٥ - يجوز لأي مستثمر الاستثمار في المملكة في اي مشروع تجاري او المقاولات او في اعمال النقل البري والبحري والجوي في المملكة وذلك بالاشتراك مع شخص اردني شريطة ان لا تقل حصة المستثمر الاجنبي او مقدار مساهمته في المشروع عن المبلغ الذي يحدده النظام لهذه الغاية وان لا تتجاوز نسبة حصته او مقدار مساهمته عن (٤٩٪) من رأس المال المستثمر في المشروع.

المادة ٦ - أ - يجب على اي مستثمر في المملكة وفق احكام هذا القانون ان يحول الى المملكة بالعملة الاجنبية القابلة للتحويل عن طريق بنك او شركة مالية مرخصة رأس ماله النقدي او قيمة حصته او مقدار مساهمته في المشروع، او جزء منها وفق النظام الداخلي للشركة المساهمة او موافقة الوزير، في غير حالة الشركة المساهمة، وذلك قبل القيام بأي عمل في المملكة.

ب - مع مراعاة قانوني البنوك والشركات وتعليمات البنك المركزي وعلى الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يسمح للرعايا العرب بشراء الأوراق المالية المدرجة لدى سوق عمان المالي بأي عملة قابلة للتحويل او بالعملة الاردنية ويحق لهم بيع تلك الأوراق المالية وتحويل قيمتها عن طريق بنك او شركة مالية

مكتبة العدل

مرخصة اذا جرى تحويل قيمتها اصلا بعملة قابلة للتحويل . على ان لا تتجاوز الملكية غير الاردنية في اي شركة مساهمة عامة ٤٩٪ من اسهمها .

المادة ٧ - يجوز تحويل او نقل الاسهم او الحصص في اي شركة في المملكة من شخص اردني الى اي مستثمر وفق احكام هذا القانون على ان يتم تحويل قيمة الاسهم او الحصص بالعملة الاجنبية القابلة للتحويل عن طريق بنك او شركة مالية مرخصة الا اذا كان نقل او تحويل الملكية قد تم بين مستثمرين يقيمان خارج المملكة .

المادة ٨ - يسمح لأي مستثمر ان يحول الى الخارج وبأي عملة رأسماله وارباحه الناتجة عن مشروع سمح له بالاستثمار فيه او بانشائه او باقامته في المملكة بموجب هذا القانون .

المادة ٩ - لا يجوز مصادرة اي مشروع ينطبق عليه احكام هذا القانون او الحجز على امواله او تجميدها او مصادرتها الا عن طريق القضاء .

المادة ١٠ - لا تؤثر احكام هذا القانون على المستثمر الذي سمح له بالاستثمار في المملكة قبل العمل بهذا القانون سواء كان استثماره بصفته الشخصية او بالانابة او بالوكالة + اشخاص اخرين او اشترك او ساهم في اي شركة محلية . شريطة ان يكون الاستثمار مرخصاً .

المادة ١١ - يلغى (نظام مراقبة الاعمال الاجنبية) رقم (٥١) لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته و (نظام تيسير استثمارات المواطنين العرب) رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٦ .

المادة ١٢ - لمجلس الوزراء اصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

امين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي

رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي

السيد الأمين العام بالوكالة :

ثانياً - اللجنة القانونية :

(٢) مشروع قانون المؤسسة العامة

للاسكان والتطوير الحضري لسنة

١٩٩٠ .

دولة رئيس المجلس : السيد مقرر اللجنة

القانونية :

(١) مشروع قانون اعمال الصرافة لسنة

١٩٩٠ .

(١) مشروع قانون اعمال الصرافة لسنة ١٩٩٠ .

(٢) مشروع قانون المؤسسة العامة للاسكان

والتطوير الحضري لسنة ١٩٩٠ .

وبعد المناقشة والمداولة فيها، قررت

اللجنة الموافقة عليها كما ورد من مجلس النواب

علماً بأن هذا القرار بالأكثريّة .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على

قرارها هذا .

امين عام مجلس الأمة «اللجنة القانونية»

صالح الزعبي

مخالفة

بما ان المادة ١٠٢ من الدستور قد أنطقت بالمحاكم النظامية صلاحية النظر في جميع المواد المدنية والجزائية باستثناء ما قد يفرض فيها حق القضاء الى محاكم دينية او محاكم خاصة .

يستفاد من ذلك ان الامور المدنية والجزائية هي من اختصاص المحاكم النظامية .

وبما ان افعال المحل او توقيف الهيئة

المعنوية عن العمل هما من التدابير الاحترازية

المنصوص عليها في قانون العقوبات فهي من

الامور الجزائية والتي تحكم بها المحاكم تبعاً

للعقوبة الاصلية ولهذا لا يجوز ان تحول صلاحية

اقتال المحل او توقيف الهيئة المعنوية عن العمل

بالغاء الرخصة الا بقرار قضائي كما هو منصوص

عليه بالمادة (٢٦) .

لذا فاني اختلف اكثريّة اللجنة المحترمة

فيما ذهبت اليه .

نجيب الرشيدان

مقرر اللجنة



السيد نجيب الرشيدان مقرر اللجنة

القانونية : السيد مقرر اللجنة القانونية يتلو

القرار رقم «١٢» .

قرار رقم (١٢)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان

يوم السبت الموافق ١٩٩٢/٣/٢٨ برئاسة دولة

رئيس مجلس الاعيان السيد احمد اللوزي

وبحضور مقرر اللجنة سعادة السيد نجيب

الرشيدان ، واصحاب المعالي والسعادة الاعضاء

السادة :

محمد رسول الكيلاني، عمر النابلسي،

الدكتور اسحق الفرحان، سالم مساعدة، محمد

عودة القرعان، طارق علاء الدين، الدكتور

كمال الشاعر، امين شقير.

وحضر من الاعيان العضو سعادة السيد

حمد الفرحان .

ونظرت اللجنة في مشاريع القوانين

المحالة اليها من مجلس الاعيان لدراستها واعطاء

القرار اللازم بشأنها والمعادة من قبل مجلس

النواب بخصوص بعض المواد واصرارها على

قراره السابق بشأنها وهي :

مجلس الاعيان

حول
مشروع قانون اعمال الصرافة لسنة ١٩٩٠
جدول بالمواد التي لم يوافق عليها مجلس
النواب واعادها لمجلس الاعيان مصراً ذلك
حولها على قراره السابق.
المادة (٨) : الفقرة (ج) منها.
المادة (١١) : مطلع المادة.
المادة (٢٧) : فقرة (ب).

مشروع قانون اعمال الصرافة لسنة ١٩٩٠
مصاد من مجلس النواب

المادة (٨) : المادة (٨) : الفقرة (أ) المادة (٨) : الفقرة (أ)	قرار مجلس النواب السابق	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب الاجتهاد
المادة (٨) : المادة (٨) : الفقرة (أ) المادة (٨) : الفقرة (أ)	تعد صياغتها بالنص التالي : على الصراف ان يقدم قبل مباشرة اعمال الصرافة وثيقة نقدية يحدد البنك المركزي مقدارها على ان لا تقل عن ١/٢٠ من رأس المال المدفوع او كفالة بكنية تبلغ مئة ألف دينار ايها اكرر، على ان توضح الوثيقة لأمر المحافظ لدى البنك المركزي او لدى أي بنك مرخص او شركة مالية، وان تضمن الكفالة من أي بنك مرخص او شركة مالية اذنية لأمر المحافظ، وذلك ضمناً لتقيد الصراف بأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بقتضاه. ب . موافقة.	المادة (٨) : المادة (٨) : الفقرة (أ) المادة (٨) : الفقرة (أ)	المادة (٨) : المادة (٨) : الفقرة (أ) المادة (٨) : الفقرة (أ)
المادة (٨) : المادة (٨) : الفقرة (أ) المادة (٨) : الفقرة (أ)	المادة (٨) : المادة (٨) : الفقرة (أ) المادة (٨) : الفقرة (أ)	المادة (٨) : المادة (٨) : الفقرة (أ) المادة (٨) : الفقرة (أ)	المادة (٨) : المادة (٨) : الفقرة (أ) المادة (٨) : الفقرة (أ)

محضر الجلسة السادسة عشر من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ٣١/٣/١٩٩٢م

مجلس الاعيان

قرار مجلس النواب السابق	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب الاخير
المادة (١١) لا يحق للصراف القيام بأي من العمليات التالية الا بموافقة المجلس ووفق التعليمات التي يصدرها هذه الغاية: أ. شراء اوراق النقد والسكوكات الاجبية وبيعها. ب. شراء الشيكات وشيكات المسافرين المحرة بالعملة الاجبية وبيعها. ج. شراء المادون التمنية وبيعها. د. الاجبية لدى بنك مخصص او شركة مالية داخل المملكة. هـ. الاحتفاظ بحسابات بالعملة الاجبية لدى بنوك خارجية يعتمدها البنك المركزي. و. اصدار الجولات الخارجية لتحويل	مراقبة على مطلع المادة كما وردت بالشرع.	الاصرار على قراره السابق.

قرار مجلس النواب السابق	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب الاخير
المادة (٢٧) تتناق عبارة (أي حكم من) بعد عبارة (أي صراف يخالف). موافقة.	موافقة	المادة ٢٧ و الفقرة (ب) الاصرار على قراره السابق اي كما وردت بالشرع.
المادة (٢٧) عمليات المدفوعات غير المنظورة. ز. تضمير اظرواق النقد والسكوكات الاجبية والمادون التمنية الى القايح وإعادة قيمتها بالعمليات الاجبية التالية للتحويل. المادة (٢٧) ١. للمجلس اتخاذ اي من الاجراءات التالية يحق اي صراف يخالف احكام هذا القانون: ٢. خلال المدة التي يحددها. ٣. اغلاق عمله ومنعه من ممارسة اعمال الصرافة للمدة التي يحددها. ب. للمجلس اثناء الترخيص الممنوح لأي صراف عاليا اذا تكررت مخالفته لاحكام هذا القانون أو لأي نظام أو قرار صادر يقتضيه لأكثر من مرتين.		

محکمہ ایجنہ ایجوکیشن

قانون المؤسسة العامة للمساكن والتطوير الحضري لسنة ١٩٩٠
المادة من مجلس النواب

قراء مجلس النواب السابق	قراء مجلس الاعيان	قراء مجلس النواب السابق	قراء مجلس الاعيان
المادة (٧) الفقرة (ج) : اضافة عبارة (أعضاء المجلس) بعد عبارة (أو) بأكثرية اصوات) مباشرة لتصبح على الوجه التالي : (ويصدر قراره بالإجماع أو بأكثرية اصوات اعضاء المجلس) . (الحاضرين وإذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس الجلسة).	المادة (٧) الفقرة (ج) : اضافة عبارة (أو) بأكثرية اصوات) مباشرة لتصبح على الوجه التالي : (ويصدر قراره بالإجماع أو بأكثرية اصوات اعضاء المجلس) . (الحاضرين وإذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس الجلسة).	المادة (٧) الفقرة (ج) : اضافة عبارة (أو) بأكثرية اصوات) مباشرة لتصبح على الوجه التالي : (ويصدر قراره بالإجماع أو بأكثرية اصوات اعضاء المجلس) . (الحاضرين وإذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس الجلسة).	المادة (٧) الفقرة (ج) : اضافة عبارة (أو) بأكثرية اصوات) مباشرة لتصبح على الوجه التالي : (ويصدر قراره بالإجماع أو بأكثرية اصوات اعضاء المجلس) . (الحاضرين وإذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس الجلسة).

دولة رئيس المجلس : اذن الآن نأتي الى مشروع قانون اعمال الصرافة وإذا رأى المجلس وتكرم باعفاء الاستاذ المقرر من تلاوة القانون ويحصر النقاش في المواد التي يجري عليها الخلاف وتبادل الرأي .

هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟
الجميع : موافقون .

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم نأتي الى قانون الصرافة المطروح الان للبحث والتي اوصت اللجنة القانونية بقبوله كما جاء من مجلس النواب .

هل لدى الاخوة ؟ اذا سمح الاستاذ المقرر نذكر المواد مادة مادة .

السيد مقرر اللجنة : المادة (٨) كان الخلاف منحصر بالفقرة (ج) التي اضافها مجلس الاعيان والتي مفادها اضافة فقرة جديدة برقم (ج) «فوائد الوديعة حق للشركة المودعة» وكان من رأي مجلس النواب ان الاحكام العامة توصل لهذه الغاية .
ولذلك اصبر مجلس النواب على رأيه بدون اضافة هذه الفقرة .

ولذلك يعرض الأمر على المجلس الكريم للموافقة على القانون كما ورد من مجلس النواب أو الاصرار على قراره السابق .

دولة رئيس المجلس : الاستاذ كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : دولة الرئيس انني اتفق مع ما وصل اليه النواب من ان الاحكام العامة تعطي الحق لصاحب الوديعة بفوائده .

وبخاصة ان القانون ايضا يتيح المجال للصراف ان يقدم كفالة بدلاً من وديعة تودع في البنك .
ولذلك اقترح ان نوافق على ما ورد من النواب في هذه المادة .

دولة رئيس المجلس : شكراً وخصوصاً واللجنة القانونية ايضاً رأت بان الاخذ بما توصل اليه النواب لا يتعارض مع المبادئ العامة ويحقق الهدف .

هل يوافق المجلس الكريم على هذا الامر ؟

الجميع : موافقون .

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم والمادة التي تليها الاستاذ المقرر .

السيد مقرر اللجنة القانونية : المادة (١١) كانت المادة مستهلة بـ (لا يحق للصراف القيام بأي من المعاملات التالية ... ولكن مجلس الاعيان صاغها بشكل ايجابي بالنص التالي :

(يحق للصراف القيام بأي من المعاملات التالية بموافقة المجلس ووفق التعليمات التي يصدرها لهذه الغاية) .

لا تختلف الاحكام بالصيغتين ولذلك لا حاجة للاصرار على القرار السابق ما دام ان النصين يؤديان الى الغاية المتوخاة .

ولذلك يعرض الأمر على المجلس الكريم .

دولة رئيس المجلس : معالي الدكتور خليل السام .

الدكتور خليل السام : دولة الرئيس لقد

مكتبة المجلس

اعترضت اثناء المناقشة العامة على ان المجلس لم يبحث الفقرات (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) و (و) الى اخره وانما اقتصر بحثه على مقدمة هذه العمليات وهي صلب العملية الصيرفية.

ولذلك ارى ان هذا القانون لم يدرس دراسة كاملة شاملة ودراسة عميقة لأنه لم يدخل في بحث الامور الاساسية في العملية الصيرفية وهي الامور الواردة في الفقرات الواردة في (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (و) و (ز) ومن هذا المنطلق اجد ان القانون لم يحظى من المجلس للدراسة المعمقة وهي دراسة ما يحق للصراف ان يقوم به من عمل وما لا يحق له ان يقوم به وهي العملية الصيرفية الصحيحة وهي العملية التي يجب ان تُدرس في ظل قانون يسمى قانون اعمال الصرافة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: سعادة الاستاذ المقرر.

السيد مقرر اللجنة القانونية: شكراً دولة الرئيس، لقد اصبر مجلسكم على الفقرات (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) و (و) و (ز) حين النظر لهذا القانون وقبل اعادته الى مجلس النواب، وما كان ثمة خلاف بين المجلسين الا في صياغة مستهل هذه المادة.

الان اصبر النواب المحترمون على تغيير الصيغة فقط وقلت في مستهل حديثي ان الصيغتين تؤديان الى الغاية المتوخاة من النص ولذلك لا نبحث في امور بت فيها المجلس ووافق المجلسان عليها.

نبحث في وجه الخلاف بين المجلسين وهي الصياغة وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: وتبرئة للذمة فان اللجنة القانونية قبل ان تُعيد القانون للمجلس للمرة الاولى درست ووقفت عند كل فقرة من هذه المادة.

ولذلك رغم انها ليست كلها معروضة على المجلس تأتي الى التصويت على هذه القضية بأن اللجنة رأت للمرة الثانية ان تقبل ما جاء من النواب. من يوافق على ما جاء من النواب؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم جميعاً، الاستاذ المقرر.

السيد مقرر اللجنة القانونية: الفقرة الاخيرة موضوع الخلاف هي الفقرة (ب) من المادة (٢٧).

كان مجلس الاعيان وافق على اقتراح اللجنة القانونية بالغاء الفقرة (ب) من المادة (٢٧) وقد حضر مع اللجنة القانونية محافظ البنك المركزي وكان رأيهم مع رأي اللجنة القانونية آنذاك.

هذا من جهة، ومن جهة اخرى بينت في المذكرة التي ارفقتها مع قرار اللجنة القانونية الان وجهة النظر فيما يتعلق بالغاء الفقرة (ب) وهي ان العقوبات اما ان تكون اصلية او تبعية وقد سماها قانون العقوبات الجديد لسنة ١٩٦٠ العقوبات الاحترازية.

ولذلك هذه تحكم بها المحاكم تبعاً للعقوبة الاصلية ومنها اقفال المحل، او توقيف الشخصية المعنوية وسحب الرخصة او الغائها يؤدي الى اقفال المحل وتوقيف الشخصية المعنوية التي حصلت على الرخصة.

اذن هذه من الامور الجزائية التي نص عليها الدستور بأنها من اختصاص المحاكم النظامية بمقتضى المادة (١٠٢) من الدستور واتلو نصها على مسامع المجلس الكريم «تمارس المحاكم النظامية في المملكة الأردنية الهاشمية حق القضاء على جميع الاشخاص في جميع المواد المدنية والجزائية بما فيها الدعاوي التي تقيمها الحكومة او تقام عليها باستثناء المواد التي قد يفوض فيها حق القضاء الى محاكم دينية او محاكم خاصة بموجب احكام هذا الدستور او اي تشريع اخر نافذ المفعول».

اذن الغاء الرخصة هو من الامور الجزائية وتختص بها المحاكم النظامية هذا كان رأيي وحدي في اللجنة القانونية، واللجنة القانونية وافقت على القانون كما ورد من مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس: دولة الاستاذ احمد عبيدات.

دولة الاستاذ احمد عبيدات: دولة الرئيس آسف لأنني لم استطع المشاركة في اجتماع اللجنة القانونية الذي اعاد النظر في هذه المادة ولذلك فاني بعد الاضطلاع على مخالفة مقرر اللجنة القانونية الاستاذ نجيب الرشدان.

فاني اتفق مع ما ذهب اليه واعتقد ان هذا الرأي اكثر انسجاماً مع روح الدستور واكثر تحقيقاً للعدالة واعتقد ان اصرار مجلس النواب على قراره السابق فيما يتعلق بهذه المادة فيه مبالغة في اعطاء مجلس ادارة البنك المركزي صلاحيات هو متفق مع اللجنة القانونية في الاصل انه ليس بحاجة اليها.

لهذا احببت ان اوضح رأيي في هذه الجلسة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً الاستاذ الدكتور كمال الشاعر.

الدكتور كمال الشاعر: شكراً دولة الرئيس، سيدي عندما كانت اللجنة القانونية عندما نظرت في هذا القانون في المرة الاولى وكان محافظ البنك المركزي مشاركاً في نقاش اللجنة. أبدى عدم ممانته في الواقع لأن هناك كان وجهة نظر في اللجنة عند أعضاء اللجنة.

أبدى عدم الممانعة كما تفضل المقرر من التعديل الذي أحدثه مجلس الاعيان أو اللجنة القانونية كما اقترحت في ذلك الوقت وسببه في ذلك ان هنالك احكاماً اخرى في قانون البنك المركزي وما يعمل به التي تمكنه من الغاء الترخيص اذا وجد ان الحاجة والمصلحة العامة تقتضي ذلك.

ولذلك من حيث الجوهر الحقيقة حيث ان هنالك احكاماً اخرى تمكن المجلس من الغاء الترخيص لذلك اقترح الموافقة على قرار اللجنة او توصية اللجنة لأنه من الناحية العملية يؤدي الى نفس الغرض وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكراً هل من رأي حول هذا الموضوع؟ الاستاذ سالم مساعدة.



مجلس الاعيان

السيد سالم مساعدة: شكراً دولة الرئيس
المادة ١٠٢ من الدستور تقول بأن المحاكم
النظامية تمارس حق القضاء على جميع
الأشخاص في المواد المدنية والجزائية.

وفي هذا المجال فإن أفعال المحل لم يرد
عليه نص في قانون العقوبات بأنه عقوبة تنفرد أو
يُرد فيها تفصيل لأنواع العقوبات المنصوص
عليها في قانون العقوبات بل ورد تسميتها بأنها
تدابير احترازية ولا أجد في نص المادة الدستورية
ما يمنع من إعطاء الإدارة حق التوقيف في بعض
الاحيان لمدة محددة أو لمدة نهائية في موضوع وقف
المحل أو إقفال المحل لمدة محددة أو لمدة دائمة
لأنها لم ترد حصراً في قانون العقوبات بأنها
عقوبات جزائية.

وقد أورد قانون العقوبات وفصل
العقوبات الجزائية بأنها عقوبات جنحية وجنائية
وتكديرية ولم يرد فيها التدابير الاحترازية. بل
جاءت عند فرضها من المحاكم بأنها عقوبة تبعية
يعني تتبع الادانة كما ان المادة نفسها التي اشار
اليها تقرير اللجنة ومخالفة سعادة المقرر ورد في
الفقرة الاولى منها حق المجلس باقفال المحل لمدة
معددة، فالمفروض ان لا تقع في تناقض في نفس
المادة بأن تمنع النص في هذه الحالة وتُجيزه في
فقرة سابقة في المادة نفسها بحجة أننا ننسجم أو
نتعارض مع روح الدستور في هذا المجال.
ولذلك أجد ان قرار اللجنة القانونية بإجازة ما
توصل اليه مجلس النواب لا يتعارض مع حكم
المادة ١٠٢ من الدستور وأرى الموافقة عليه كما
ورد وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً امتاذ سالم،

معالي الدكتور خليل.

الدكتور خليل سالم: دولة الرئيس
اعتقد ان شركات الصرافين هي شركات
مؤسسة بمقتضى قانون الشركات ايضاً.
فشخصيتها المعنوية أو القانونية ليست موقوفة
على ترخيص البنك المركزي وإنما على قانون
الشركات ايضاً. ومن هنا فإني أميل الى رأي
المقرر فيما يتعلق بالغاء الشخصية أو توقيف الهيئة
المعنوية للشركة بقرار خارج نطاق المحاكم،
خصوصاً ان هذه الهيئة المعنوية مستمدة بقوتها
القانونية أو شخصيتها الاعتبارية بمقتضى
قانونين، أحدهما قانون الشركات، وقانون
الشركات لا اظن يسمح لوزير الصناعة
والتجارة لالغاء شركة دون الوصول الى قرار في
المحاكم في هذا الشأن.

ولذلك انا أميل الى الأخذ برأي عطوفة
مقرر اللجنة القانونية من حيث ان الامر يجب ان
يُرد الى القضاء وشكراً.

دولة رئيس المجلس: دولة مضر باشا.
دولة الاستاذ مضر بدران: شكراً دولة
الرئيس الواقع انني اتفق مع معالي الزميل سالم
مساعدة بأن تقع في تناقض في نفس المادة.
إذا كنا سنأخذ في الرأي القائل كما أورده
سعادة المقرر يجب ان يؤخذ على كامل المادة
(٢٧) في الفقرة الثانية من (أ) وهو ان ايضاً
إغلاق المحل ومنعه من ممارسة أعمال الصرافة
للمدة التي يحددها المجلس يجوز يضطلع
بمجلس، بقرار إغلاق هذا المحل الى (٥) سنوات
أو نهائياً.
بالنسبة لي لا فرق بين الفترتين من ناحية

المبدأ سواء كان نهائياً أو (٥) سنوات.

فاذا بدء يمشي الكلام على الفقرة (ب)
يجب ان يمشي على الفقرة الثانية من المادة (أ).
هذا مما يدل على انني مقتنع بأن الغاء
الترخيص ليس هو من العقوبات الواردة في
قانون العقوبات وإنما هو من التدابير الاحترازية
وعقوبات تبعية للعقوبات الاصلية في قانون
العقوبات.

أما القول الذي أورده، وأورد على اساس
ان شخصية معنوية اعتبارية أو شخصية طبيعية
فكلام غير وارد من ناحية الشخصيات لأن هذه
تدابير سواء كان قائم فيها شخص اعتباري أو
شخص معنوي سباني وهو الغاء ترخيص وليس
الغاء شركة.

تلغي الترخيص بممارسة هذا العمل
يمكن لهذه الشركة ان تأتي وتعمل أعمال بنوك
وصرافة فرضاً، تعمل كذا وكذا مثلاً.
نحن نلغي ترخيص الصرافة فقط وليس
الغاء الشركة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ المقرر.

السيد مقرر اللجنة القانونية: شكراً دولة
الرئيس فيما يتعلق فيما إبداه الزملاء الكرام
بوقوع التناقض ما بين الغاء الفقرة (ب) وإبقاء
الفقرة (أ) من هذه المادة.

المعروض على المجلس الكريم هو الفقرة
(ب) وقد أقر المجلس الكريم في القانون السابق
ان نناقش الموضوع المعاد من مجلس النواب ولا
يمنعنا ذلك من ان نقرر صحة الرأي من عدمه
بخصوص الفقرة (ب) لأننا لا نملك البحث في
خصوص الفقرة (أ).

ولذلك سواء وجد أو لم يوجد التناقض
نبحث في صحة الرأي المتعلق بالفقرة (ب)
فحسب. أما فيما يتعلق بمناطق المادة (١٠٢) من
الدستور فقد ورد النص على ان اختصاص
المحاكم النظامية في المواد المدنية والجزائية ولم يقل
في العقوبات الجزائية وقد ورد إقفال المحل
وتوقيف الشخصية المعنوية عن وقف أعمالها
بقانون العقوبات على اساس من انه من المواد
الجزائية التي تختص بها المحاكم الجزائية.

وقد صار القضاء على ان هذه الأمور تعود
الى المحاكم النظامية وتقتضي بها بلا خلاف هذا
من جهة. ومن جهة أخرى كان قانون الجزاء
العثماني يسميها العقوبات التبعية ولكن مع
حدثة التشريع بسموها التدابير الاحترازية وهي
في كل الحالات عقوبة تبعية تتبع العقوبة
الاصلية التي توقعها المحاكم على مقترف
الجريمة. ولذلك فهي من المواد الجزائية التي
تختص بها المحاكم النظامية ولا تختص بها
الجهات الادارية.

وبما ان الدستور اخذ بمبدأ التفريق بين
اختصاصات السلطات فلا يجوز ان يكون
القانون مخالف لغايات الدستور وهذا ما اراه
والله اعلم والسلام عليكم.

دولة رئيس المجلس: شكراً الاستاذ حمد
الفرحان.

السيد حمد الفرحان: في الواقع اشعر
بإمكان حدوث إشكالية في القانون نفسه اذا أقر
قرار اللجنة القانونية كما هو الآن بالأكثرية.

المادة ٢٦ من نفس القانون تعطي
المحاكم حق النظر في المخالفات وحق توقيف

مكتبة العدل

العقوبة بما فيه صلاحية الاقفال او الغاء الرخصة بقرار قضائي .

هذا النص يعطيه بنفس الوقت للبنك المركزي هناك حالة قد تنشأ تؤيد ابقاء مثل هذه العقوبة مع المحاكم اذا وقعت مخالفة واحيلت الى المحكمة، وبهذه الاثناء نظر بها مجلس البنك المركزي وقرر البنك المركزي اغلاق المحل، بينما على نفس المخالفة، القضاء قرر غرامة، فيكون هناك تناقض بين قرار مجلس البنك المركزي بالاغلاق والغاء الرخصة وقرار المحكمة بالتغريم.

باعتقد ان هذا محتمل الوقوع ما الذي يسود في هذه الحالة؟ هل يحترم قرار المحكمة ويلغى قرار مجلس الادارة؟ ام يبقى قرار مجلس الادارة متحدياً قرار المحكمة بالاكثفاء بالغرامة لمثل هذه المخالفة!

من هذا الالتباس اميل الى تأييد رأي مقرر اللجنة القانونية وجعل اغلاق المحل والغاء الرخصة من حق المحاكم وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ سالم مساعدة.

السيد سالم مساعدة: شكراً دولة الرئيس الموضوع قد يبدو بسيطاً في بدايته لكن اذا عدنا الى جميع القوانين التنظيمية التي تنظم سير عمل المؤسسات في الدولة. نجد ان جهة ما مختصة في تلك المؤسسات تعطي حق تدبير احترازي ضد بعض الاشخاص، او ضد بعض الشركات او المؤسسات الاخرى للقيام بالأعمال التي نص عليها قانون تلك المؤسسة.

نمثلاً قانون الصحة، يعطي لوزير

الصحة حق اغلاق محل عندما لا تتوفر فيه شروط معينة لبقاء ممارسة عمل معين.

فاذا اخذنا بالرأي الذي تفضل به سعادة المقرر وقلنا ان هذا مقصور على اختصاصات المحاكم لأمكن في حالة وجود اوبئة او ظرف طارئ، لأمكن لمثل هذا المحل ان يستمر في العمل الى ان يصدر قرار من المحكمة باغلاقه.

في حين ان هذا يتناقض مع روح القانون ولا يتفق مع منطوق المادة ١٠٢ من الدستور والتي قضت بأن من حق المحاكم او للمحاكم حق القضاء في الامور المدنية واذا اخذنا بالقياس على عبارة الامور المدنية كما وردت في الامور الجزائية لأنها لا تقتصر على العقوبات لأمكن لكل معاملة بين الناس لا يجوز البحث بها الا امام المحكمة.

في حين ان هذا التجاوز، يعني توسع زائد في تفسير المادة (١٠٢) من الدستور وانا اقول بأن ذلك، بأن العقوبة هي التي يقتصر فرضها من قبل المحاكم ولم يرد نص في قانون العقوبات بأن التدابير الاحترازية هي من العقوبات.

ولذلك ما ذهبت اليه اللجنة القانونية لا يتعارض مع حكم الدستور هذا الذي يعني، اما قرار اللجنة والمجلس بالوضع السابق فكان على عدم ممانعة الادارة من عدم اتخاذ هذا القرار وقصره على المحاكم. لكن لم تأخذ اللجنة القانونية في قرارها السابق بالغاء هذه الفقرة لأنها تتعارض مع الدستور بل قلنا لأن البنك المركزي ابدى عدم ممانعته في الغاء هذا النص وعدم اخذه لهذا الحق وقصره على المحاكم فكان موقف المجلس على هذا الاساس.

لكن لم يكن الالغاء في قرارنا السابق والذي اصر على عكسه مجلس النواب لم يكن

لأنه يتعارض مع المادة (١٠٢) من الدستور وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً، الحقيقة صار الامر واضح علماً أن اي قرار للادارة هو معرض للطعن امام محكمة العدل ايضاً كمبدأ عام، السيد المقرر.

السيد مقرر اللجنة القانونية: شكراً دولة الرئيس يلوح لي ان المثال الذي ضربه معالي الزميل الفاضل سالم مساعدة فيها يتعلق بالأوبئة وانها حالة طارئة.

كانت المادة (٩٤) من الدستور تشتمل على الامور الخطيرة ومنها الأوبئة واذا رجعنا كمان الى بعض المواد الاخرى التي تعتبر هذه الامور خطيرة.

هذه تميز للسلطة التنفيذية ان تصدر قانوناً مؤقتاً في غيبة البرلمان ولذلك هذا المثال غير وارد نحن نعالج الامور في الحالات الطبيعية العادية وليس في مسألة الامور الخطيرة.

هذا من جهة، ومن جهة اخرى يقول الزميل الفاضل ان الامور الواردة في المادة (١٠٢) من الدستور يمكن ان تشمل بعض الامور الاخرى التي لا تتعلق في التدابير الاحترازية.

القوانين القانونية التي وردت في قانون العقوبات بحثت في التدابير الاحترازية تبعاً للعقوبات الواردة في قانون العقوبات.

وتحكم بها المحاكم تبعاً للعقوبة الاصلية التي تنزهها المحاكم بمن يرتكب الجريمة ولا يمكن البحث في التدابير الاحترازية قضاءً الا تبعاً لعقوبة منصوص عليها بقانون العقوبات.

ولذلك لا يمكن ان نجد محظوراً من الغاء الفقرة (ب) لأن الغائها هو اعادة الامور الى نصابها وصلاحيات القضاء للقضاء وليس توكيلها او اسنادها الى الادارة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً الامر صار واضح امام المجلس الكريم، طيب سالم بك.

السيد سالم مساعدة: سيدي الرئيس المقرر يشير الى المادة (٩٤) التي تحكي عن الظروف الطارئة والامور غير العادية التي قد تمر بها الدولة. ووضع القوانين المؤقتة المادة (٩٤) تتكلم بذلك اذا كان المجلس غير منعقد او متحلاً يحق لمجلس الوزراء الى اخره.

انا اتكلم عن قوانين دائمة ونافذة مثل قانون الصحة قد أعطي فيه الوزير صلاحية اغلاق المحل في حالات معينة. مثل قانون السير اعطي فيه لوزير الداخلية او سلطة الترخيص وقف العمل لمركبة معينة اذا تجاوزت في مخالفتها حدود معينة.

الذي اعنيه في كلامي ان قوانينا وهي أكثر وهي كثيرة جداً نصت على حق الادارة باتخاذ بعض القرارات من قبيل التدبير الاحترازي لكي لا تقع جريمة او لكي لا تقع مخالفة اكبر.

وقصدي من الملاحظة بشكل عام ان المادة (١٠٢) لا تحول دون اعطاء مجلس ادارة البنك المركزي وهو امر دستوري، يعني امر مبدئي بالدستور والغاية (١٠٢) منها لا تحول دون اعطاء حق مجلس ادارة البنك المركزي اذا نص في القانون وهو الامر المطروح حالياً فاذا ورد هذا النص في مشروع القانون واصبح قانوناً

مكتبة المجلس

فما اعنيه ان هذا النص لا يتعارض مع حكم الدستور.

ولذلك اعود واكرر بأنني ارى ان قرار اللجنة القانونية في مجلس الاعيان قرار صحيح وارى الاخذ به والموافقة عليه وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً اذن الآن الحالة واضحة امامنا توصية من اللجنة القانونية بقبول هذه الفقرة كما جاءت من النواب. لدينا اقتراح آخر بأن لا تقبل هذه الفقرة التي جاءت من مجلس النواب الفقرة (ب).

من يؤيد عدم الموافقة على ما جاء من النواب والتمسك بالاقتراح الذي يقترحه

الاستاذ احمد عبيدات والسيد المقرر؟

السيد الامين العام بالسوكالة: «٦» من «٣١»

دولة رئيس المجلس: «٦» من «٣١» لم يفز الاقتراح، اذن يوافق المجلس الكريم على ما جاء من النواب، من يوافق يرفع يده؟

الاكثرية: موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم.

«وهذا هو نص قانون اعمال الصرافة لسنة ١٩٩٢ كما وافق عليه المجلس وكما سيرسل للحكومة».

قانون رقم () قانون اعمال الصرافة لسنة ١٩٩٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون اعمال الصرافة لسنة ١٩٩٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك:

البنك المركزي: البنك المركزي الاردني.

المجلس: مجلس ادارة البنك المركزي.

المحافظ: محافظ البنك المركزي.

العملة الاجنبية: أي عملة او مطالبة او رصيد او ائتمان بعملية غير العملة الاردنية.

المعادن الثمينة: السبائك او النقود القانونية الذهبية او الفضية او شهادات تملك الذهب او الفضة وكذلك الذهب او الفضة بأي حالة او صورة ما عدا المصنع من اي منها.

اعمال الصرافة: التعامل بالعملة الاجنبية والمعادن الثمينة.

الصراف: كل من رخص له بممارسة اعمال الصرافة وفق احكام هذا القانون.

البنك المرخص: البنك الذي رخص له بممارسة الاعمال المصرفية وفق احكام قانون البنوك المعمول به.

الشركة المالية: الشركة المالية المرخصة والمسجلة بموجب قانون البنوك المعمول به.

المادة ٣ - أ. لا يجوز لأي شخص ان يمارس اعمال الصرافة في المملكة الا بترخيص صادر عن المجلس وفقاً لأحكام هذا القانون.

ب. لا يجوز تسجيل اي شركة لممارسة اعمال الصرافة لدى الجهات الرسمية المختصة بتسجيل الشركات الا بعد الحصول على موافقة خطية مبدئية مسبقة من المجلس على تسجيلها وعلى عقد تأسيسها ونظامها الاساسي.

ج. بعد اتمام الاجراءات الخاصة بتسجيل الشركة والسماح لها بممارسة اعمالها وفقاً لأحكام قانون الشركات المعمول به يصدر المجلس الترخيص النهائي بممارسة اعمال الصرافة.

د. ينشر البنك المركزي في الجريدة الرسمية اسماء الشركات التي رخص لها بممارسة اعمال الصرافة في المملكة وعناوينها.

المادة ٤ - أ. يمنح الترخيص لممارسة اعمال الصرافة في المملكة للجهات التالية:

١. شركة التضامن.

٢. شركة التوصية البسيطة.

٣. شركة التوصية بالاسهم.

ب. على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة للمجلس الموافقة لأي نوع من انواع الشركات الاخرى بممارسة اعمال الصرافة في المملكة وذلك وفقاً لتعليمات خاصة يصدرها لهذه الغاية.

المادة ٥ - اذا لم يباشر الصراف ممارسة اعمال الصرافة خلال ستة اشهر من تاريخ تبليغه الموافقة النهائية بالتسجيل فللمجلس الغاء الترخيص او امهال ذلك الصراف لمدة او لمدد اخرى لا تزيد في مجموعها على ستة اشهر تبدأ من تاريخ انتهاء المدة الاولى ويعتبر الترخيص ملغى حكماً اذا لم يمارس اعمال الصرافة خلال مدة الامهال.

المادة ٦ - أ. مع مراعاة احكام هذا القانون يعمل بالترخيص لممارسة اعمال الصرافة الصادر بمقتضى هذا القانون لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد تلقائياً.

ب. يستوفي البنك المركزي من الصراف رسماً ترخيص مقطوعاً يدفع مرة واحدة عند الترخيص ورسماً سنوياً وتحدد هذه الرسوم بالتنسيق من المجلس وفقاً لنظام يصدر لهذه الغاية.

مكتبة العدل

المادة ٧- أ . على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر يجب أن لا يقل رأس مال الصراف المدفوع في أي وقت إذا مارس الصرافة داخل حدود امانة عمان الكبرى عما يلي :

- ١ . ١/٤ ربع مليون دينار لشركة التضامن .
 - ٢ . ١/٢ نصف مليون دينار لشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالاسهم .
 - ٣ . مليون دينار لأي نوع من الشركات الأخرى .
- أما إذا مارسها خارج حدود امانة عمان الكبرى فلا يقل رأس المال المدفوع عن مائة ألف دينار مهما كان نوع الشركة .

ب . لمجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس أن يقرر الموافقة على تعديل الحد الأدنى لرأس المال المقرر للشركات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وفي حالة صدور القرار بزيادة الحد الأدنى لرأس المال فتعطى تلك الشركات مدة لتوفيق أوضاعها لا تقل عن سنة واحدة ووفق الاجراءات التي يحددها المجلس لهذه الغاية .

ج . يعتبر الترخيص بممارسة المهنة الممنوح لأي شخص ملغى حكماً إذا لم يتم باقمام دفع الحد الأدنى لرأس المال المنصوص عليه في هذه المادة خلال المدة التي يحددها له المجلس . وتسري احكام هذه الفقرة على أي حالة ينخفض فيها رأس المال عن ذلك الحد في أي وقت من الاوقات ولأي سبب من الاسباب .

المادة ٨- أ . ١ . على الصراف أن يقدم قبل مباشرة اعمال الصرافة وديعة نقدية يحددها البنك المركزي مقدارها على أن لا تقل عن ٣٠٪ من رأس المال المدفوع او كفالة بنكية يقبلها المجلس بمبلغ مائة ألف دينار ايها أكثر، على أن توضع الوديعة لأمر المحافظ لدى البنك المركزي او لدى أي بنك مرخص او شركة مالية، وان تصدر الكفالة من أي بنك مرخص او شركة مالية إردنية لأمر المحافظ، وذلك ضماناً لتقيد الصراف بأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

٢ . على الرغم مما ورد في الفقرة أ بند ١ من هذه المادة : يكون مقدار الوديعة او الكفالة التي يقدمها الصراف خارج حدود امانة عمان الكبرى ٣٠٪ من رأس المال المدفوع .

ب . للمحافظ أن يستعاض عن الوديعة النقدية او عن أي جزء منها بسندات صادرة عن حكومة المملكة او عن المؤسسات الرسمية العامة أو البلديات او

استناد القرض المكفولة من الحكومة، على أن توضع اشارة الرهن على هذه السندات او الاستناد لأمر المحافظ .

المادة ٩ - على الصراف الذي يرغب في انهاء عمله او التوقف عنه ابلاغ البنك المركزي قبل مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر من التوقف للتحقق من الالتزامات المترتبة عليه والوفاء بها .

المادة ١٠ - لا يجوز للصراف أن ينقل مركزه الرئيسي من موقعه الى موقع آخر أو أن يفتح فرعاً أو ينقل اياً من فروعها الى موقع آخر إلا بعد الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من البنك المركزي وفقاً للشروط التي يقررها بما في ذلك مقدار الوديعة او الكفالة المنصوص عليها في الفقرة - أ - من المادة (٨) .

المادة ١١ - يحق للصراف القيام بأي من المعاملات التالية بموافقة المجلس ووفق التعليمات التي يصدرها لهذه الغاية :

- أ . شراء اوراق النقد والمسكوكات الأجنبية وبيعها .
- ب . شراء الشيكات وشيكات المسافرين المحرة بالعملة الأجنبية وبيعها .
- ج . شراء المعادن الثمينة وبيعها .
- د . الاحتفاظ بحسابات بالعملات الأجنبية لدى بنك مرخص او شركة مالية داخل المملكة .
- هـ . الاحتفاظ بحسابات بالعملة الأجنبية لدى بنك خارجية يعتمدها البنك المركزي .
- و . اصدار الحوالات الخارجية لتمويل عمليات المدفوعات غير المنظورة .
- ز . تصدير اوراق النقد والمسكوكات الأجنبية والمعادن الثمينة الى الخارج وإعادة قيمتها بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل .

المادة ١٢ - يلتزم الصراف في بيع العملات الأجنبية وشرائها بالأسعار التي يحددها البنك المركزي للصرافين .

المادة ١٣ - لا يجوز للصراف القيام بأي من الأعمال التالية :

- أ . فتح الحسابات الجارية للعملاء او قبول ودائع بأي شكل من الأشكال او قبول الأمانات النقدية او المعادن الثمينة .
- ب . تقديم القروض أو أي نوع من التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة .
- ج . اصدار الكفالات بالعملة المحلية أو الأجنبية داخل المملكة وخارجها .
- د . خصم الاوراق التجارية .
- هـ . المضاربة غير المشروعة بالعملات الأجنبية والمعادن الثمينة بأي طريقة او

تكملة المادة ١٣

وسيلة بما في ذلك اذاعة وقائع مختلفة او ملفقة او مزاعم كاذبة او نشرها او تقديم عروض لبيع تلك العملات والمعادن او شرائها بصورة وفي ظروف من شأنها احداث البلبلة في التعامل بها وتداولها او في رفع اسعارها او تدنيها.

و . تغذية حسابات غير المقيمين بالعملة المحلية او الاجنبية او السحب عليها.
ز . كشف حساباته المفتوحة في الخارج بأي حال من الاحوال باستثناء الكشف الناتج عن اختلاف حق الدفع.

ح . اي اعمال تعارض مع احكام قانون مراقبة العملة الاجنبية المعمول به والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه.

المادة ١٤ - أ . لا يجوز للصراف الاقتراض من الخارج الا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي الخطية.

ب . لا يجوز للصراف الحصول على تسهيلات ائتمانية بصورة مباشرة او غير مباشرة من البنوك المرخصة او الشركات المالية الا ضمن الحدود المبينة في تعليمات البنك المركزي.

المادة ١٥ - لا يجوز لأي من الشركاء في شركة الصرافة:

أ . ان يقترض من الشركة او ان يقدم قرضا لها الا وفق التعليمات التي يضعها المجلس لهذه الغاية.

ب . ان يكون له لدى الشركة حسابات جارية او امانات او غيرها من الحسابات.

المادة ١٦ - أ . تخضع سجلات الصراف وقبوضه ومعاملاته المتعلقة بأعمال الصرافة للتدقيق والمراجعة والتفتيش من قبل البنك المركزي وللمحافظ تفويض اي من موظفي البنك المركزي او اي عدد منهم خطيا للقيام بتلك الاجراءات على ان يكون للقائمين بها ضبط السجلات والقيود التي تعود لذلك الصراف اذا اقتضى الامر ذلك.

ب . تعتبر جميع المعلومات التي يطلع عليها اي موظف في البنك المركزي خلال عمليات التفتيش والتدقيق التي تجري بمقتضى احكام الفقرة (أ) من هذه المادة سرية ومكتومة.

المادة ١٧ - اذا تبين للبنك المركزي بعد التفتيش والتدقيق ان اعمال الصراف كانت تجري في غير صالح التعاملين معه او المساهمين في شركة الصرافة فعلى البنك المركزي اتخاذ الاجراءات المناسبة لتصحيح الاوضاع الناجمة عن تلك الاعمال، ويعتبر الصراف انه ارتكب مخالفة اذا امتنع عن الاستجابة للاجراءات التي يقررها البنك المركزي بموجب هذه المادة.

المادة ١٨ - لا يجوز رهن اي من موجودات الصراف دون موافقة مسبقة من المجلس شريطة ان لا يؤثر هذا الرهن على الالتزامات المالية على الصراف.

المادة ١٩ - للمجلس وفق التعليمات التي يصدرها ان يسمح للفنادق والمكاتب السياحية في المملكة شراء اوراق النقد والمسكوكات الاجنبية والشيكات السياحية من عملاتها غير المقيمين على ان يتم بيع هذه العملات والشيكات الى البنك المركزي اذ ارغب في ذلك او الى بنك مرخص او شركة مالية او صراف.

المادة ٢٠ - لمجلس الوزراء في ظروف استثنائية تهدد الامن الاقتصادي ان يقرر وقف اعمال الصرافة في المملكة لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وذلك بناء على تنسيب المجلس.

المادة ٢١ - أ . على الصراف تعيين مدقق حسابات قانوني لتدقيق ومراجعة حساباته سنويا وذلك خلال مدة لا تزيد على ستة اشهر من بداية السنة المالية.

ب . للبنك المركزي اذا رأى ذلك ضروريا ان يعين مدققا قانونيا لحسابات الصراف لتدقيق ومراجعة حساباته وذلك بالاضافة الى المدقق الذي يترتب على الصراف تعيينه بمقتضى احكام الفقرة (أ) من هذه المادة ويجد البنك المركزي مدة عمل هذا المدقق ومقدار بدل اتعابه التي تدفع له من قبل الصراف.

المادة ٢٢ - أ . على الصراف تزويد البنك المركزي بما يلي:

١ . حسابات ختامية نصف سنوية في موعد اقضاه نهاية الشهر الثامن من نفس السنة.

٢ . المعلومات الدورية المطلوبة منه عن اعماله وفقا للأموذج المقرر من قبل البنك المركزي وذلك خلال عشرة ايام من تاريخ انتهاء المدة المحددة لتقديمها مرفقة بأي بيانات توضيحية اخرى على ان تكون جميعها مطابقة للقيود الواردة في سجلاته.

ب . تكون الحسابات والمعلومات والبيانات المقدمة بموجب احكام الفقرة (أ) من هذه المادة مكتومة وسرية.

المادة ٢٣ - على الصراف تقديم حساباته السنوية الختامية الى البنك المركزي خلال ثلاثة اشهر من انتهاء السنة المالية التي تعود لها تلك الحسابات معتمدة من مدقق حسابات قانوني، ويشترط في ذلك ان يراعي الصراف في تنظيم تلك الحسابات التعليمات التي يصدرها البنك المركزي لهذه الغاية، كما يترتب عليه نشر هذه الحسابات في صحيفتين يومييتين محليتين على الأقل بعد اجازة نشرها من قبل البنك المركزي.

المادة ٢٤ - على مدقق الحسابات القانوني ان يخطر البنك المركزي كتابة عن اي نقص في العمليات

مكتومة
للأصل

او خطأ فيها او اي مخالفة وعليه ان يوضح بالتقرير ايضا ما اذا كانت العمليات التي قام بمراجعتها تخالف احكام هذا القانون او الأنظمة او التعليمات او القرارات الصادرة بموجبه او قانون الشركات او احكام اي تشريع آخر معمول به .

المادة ٢٥ - يعاقب كل شخص يخالف احكام الفقرة (أ) من المادة (٣) من هذا القانون بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تقل عن (٥٠٠) خمسمائة دينار ولا تزيد على (١٠٠٠) الف دينار .

المادة ٢٦ - أ . كل صراف يقوم بممارسة المعاملات المنصوص عليها في الفقرات (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) و (و) من المادة (١١) أو بأي منها دون ترخيص او بصورة تخالف التعليمات التي يصدرها المجلس بشأنها او تخالف احكام المادة (١٣) من هذا القانون يعاقب بغرامة لا تقل عن (٢٠٠٠) الف دينار ولا تزيد على (٥٠٠٠) خمسة الاف دينار . وفي حالة تكرار ارتكاب هذه المخالفة يعاقب المخالف بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على سنة واحدة وبالحد الاعلى للغرامة المنصوص عليها في هذه الفقرة وتصدر المحكمة في هذه الحالة قرارها باغلاق المحل الذي ارتكبت فيه المخالفة ومنع المخالف من ممارسة المهنة للمدة التي تراها مناسبة او بالغاء الترخيص الممنوح له لممارستها نهائيا .

ب . كل صراف يقوم بممارسة المعاملات المنصوص عليها في الفقرة (ز) من المادة (١١) من هذا القانون دون ترخيص او بصورة تخالف التعليمات التي يصدرها المجلس بشأنها يعاقب بغرامة لا تقل عن (٥٠٠٠) خمسة الاف دينار ولا تزيد على (١٠,٠٠٠) عشرة الاف دينار وبمصادرة اوراق النقد والمسكوكات الاجنبية والمعادن الثمينة موضوع المخالفة وفي حالة تكرار هذه المخالفة تطبق على المخالف احكام التكرار المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٢٧ - أ . للمجلس اتخاذ اي من الاجراءات التالية بحق اي صراف يخالف اي حكم من احكام هذا القانون .

- ١ . انذاره خطيا لازالة المخالفة خلال المدة التي يحددها .
- ٢ . اغلاق محله ومنعه من ممارسة اعمال الصرافة للمدة التي يحددها .
- ب . للمجلس الغاء الترخيص الممنوح لأي صراف نهائيا اذا تكررت مخالفته لاحكام هذا القانون أو لأي نظام او قرار صادر بمقتضاه لاكثر من مرتين .

المادة ٢٨ - اذا تقرر الغاء الترخيص بممارسة المهنة الممنوح لأي شخص بموجب اي حكم من احكام هذا القانون ، فتعتبر شركة الصرافة التي الغي ترخيصها تحت التصفية

الاجبارية ويتولى البنك المركزي ممارسة الصلاحيات المنوطة بالمصفي بمقتضى قانون الشركات المعمول به .

المادة ٢٩ - ينشر البنك المركزي في الجريدة الرسمية اساء الشركات التي يلغى ترخيصها بموجب احكام هذا القانون .

المادة ٣٠ - على الرغم مما ورد في قانون المالكين والمستأجرين المعمول به او اي قانون آخر لا يجوز لأي محكمة ان تصدر حكما بتخلية العقار الذي يشغله اي صراف عن طريق الاجارة وكان يمارس اعمال الصرافة فيه والغى ترخيصه بموجب اي تشريع ، كما لا يجوز تغيير شروط الاجارة ، ويشترط في ذلك انه يحق للمستأجر في هذه الحالة ان يستعمل العقار لمهنة اخرى لا تلحق الضرر بالمأجور .

المادة ٣١ - لمجلس الوزراء اصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٣٢ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي

امين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي

السيد حمد الفرحان : بشأن القرار السابق والرجوع عنه اذا ما سمح الاخوان .

ناقش المجلس الكريم الفقرة (ج) من المادة (٧) في الجلسة السابقة التي اقر خلالها مجلس الاعيان القانون . وتمت موافقتكم على هذه الفقرة بعد نقاش مفصل عرضت فيه قرارات متقابلة واقتنع مجلسكم الكريم بوجهة النظر التي تجعل قرار مجلس ادارة المؤسسة بأكثرية اعضاء المجلس بديل من اكثرية الحاضرين من نصاب المجلس وهو (٧) اعضاء اكثرية (٤) اعضاء .

ولا أبيع لنفسي ان أشغل المجلس بتكرار وجهات النظر المؤيدة لقراركم ولكن اكتفي بالقول ان مجلسكم الكريم صوت عن قناعة

السيد مقرر اللجنة القانونية : القانون الثاني في قرار اللجنة هو قانون المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري لسنة ١٩٩٠ . ولذلك نعرض على المجلس الكريم بأن اللجنة القانونية اوضت بالموافقة على القانون كما ورد من مجلس النواب واذا اعفى المجلس الكريم ، اعفاني من تلاوة النص يكون القانون موضوع التصويت .

دولة رئيس المجلس : هذه المادة (٧) الفقرة (ج) في موضوع قرارات المجلس بالاكثرية المطلقة للحضور هل هناك معترض؟ من يعارض هذه الصيغة؟ الاستاذ حمد الفرحان والاستاذ سعيد التل والاستاذ احمد عبيدات بذلك تتكلم سيدي تفضل .

مكتبة العدل

وبأكثرية الحضور على هذا التعديل.

والآن يُعيد مجلس النواب الموقر الى مجلسكم رفضه للتعديل، الذي اقر من اكثرية مجلسكم ويصر مجلس النواب على رأيه دون بيان الاسباب، لا اعتقد ان اصرار مجلس النواب على قراره هو مبرر كاف لرجوع مجلسكم الكريم عن قراره الذي توصل اليه عن قناعة وبأكثرية اعضاء مجلسكم.

واجبي ان الفت نظر مجلسكم الكريم الى معنى مهم يمكن استنتاجه من هذه الحادثة تؤيد رأي مجلس الاعيان وتؤيد ان لا يتراجع المجلس عن قراره السابق.

ان مجلس الاعيان منتقى من اشخاص مستقلين كرام ذوي خبرة وتجرد واتخذ قراراً بأكثرية الحضور في جلسة توفر فيها النصاب القانوني.

ومع ذلك كانت هناك جهة تستطيع اعادة النظر في قرار الاعيان وان ترده للتعديل تلك الجهة هي مجلس النواب.

ولكن لو ان قراراً مماثلاً خطأ كان او صواب اتخذ في جلسة مجلس ادارة مؤسسة الاسكان والتطوير الحضري بأكثرية (٤) اعضاء من حضور بنصاب قانوني هو (٧) كما تقضي اصرار مجلس النواب لو ان هذا القرار صدر عن اولئك الاربعة من اصل (١٢) هم اعضاء مجلس الادارة لما استطاعت اي جهة في الحكومة ان تتعن في ذلك القرار او تعديله او ترده لاعادة النظر. بل يصبح قرار الاربعة من اصل (١٢) عضواً قرار نهائي ملزم غير قابل للرد

او الاعتراض هذا ما يتوجب علينا بنظري ان نصر على قرار مجلس الاعيان السابق بوجوب اخضاع قرارات مجلس ادارة المؤسسة لأكثرية اعضاء المجلس ضماناً للانضباط والدقة وعدم التسبب والتساؤل.

ويجب علي ان اؤكد لمجلسكم الكريم ان قراركم ليس موجه ضد احد ليس ضد مجلس ادارة المؤسسة ولا ضد اجتهادات النواب الكرام وانما هو ضد التهاون والتساهل في تمرير القرارات.

وما يبرر اهمية هذا الاحتياط هو طبيعة الصلاحيات المعطاة لمجلس ادارة المؤسسة واهميتها البالغة اربعة اعضاء من مجلس ادارة المؤسسة يستطيعون في جلسة نصابها قانوني من سبعة اعضاء ان يقرروا توزيع اراضي الدولة التي استولت عليها المؤسسة مجاناً بموجب المادة (١٢) من القانون الى مالكيين جدد وتسجلها باسمهم مجاناً لأن تكاليف ارض الدولة عليهم مجاناً.

تسجلها عقاراً وليس سكن وهؤلاء المالكين الجدد حق بيع ذلك العقار بعد (٣) سنوات فقط من تملكها لهم حسب نص المادة (١٨) الفقرة (ب) من القانون نفسه.

ان مجلس وزراء الأردن لا يملك حق تملك اراضي الدولة للمواطنين الا بعد (١٠) سنوات من تفويضها لهم.

بينما اربعة اعضاء من مجلس ادارة المؤسسة يستطيعون مالا يستطيعه مجلس الوزراء.

ان مجلس وزراء الأردن مكون من (٢٨) وزير جميعهم اكفاء منتقون بارادة ملكية أكثرية

النصاب لهذا المجلس (١٥) عضو وأكثرية هذا النصاب تصبغ (٨) وزراء و (٨) وزراء لا يتخذون قراراً في مجلس الوزراء.

ان مجلس ادارة المؤسسة مفوض بموجب المادة (٨) والمادة (١٠) بشراء الأراضي واستملاكها واقتراض الأموال دون الرجوع الى اي جهة والمادة (١١) تفرض على الحكومة ان تضمن ضماناً مطلقاً التزامات المؤسسة اتجاه الغير.

اي تضمن خزانة الدولة ائتمان الأراضي المشتراة او بدلات الاستملاك او القروض التي تستدينها المؤسسة ويمكن ان تصدر قرارات شراء الأراضي او استملاكها او الاقتراض من الداخل او من الخارج بأكثرية (٤) اعضاء والحكومة ملزمة بالنتائج.

اعتقد ان قرار مجلس النواب الموقر هو ضمن مفهوم الاصرار على الموقف، بينما قرار مجلس الاعيان الموقر هو ضمن مفهوم الدقة والحرص وتحصين صحة القرارات بأكثرية الذين أسندت لهم صلاحية المشاركة بصنع قرار لا بأقلية ثلث هؤلاء المسؤولين.

لذلك اتوجه الى مجلسكم الكريم مرة ثانية بأن لا يتخذ السبيل السهل بتمشية الحال في قضية لها ابعاد جدية للغاية تمس املاك الناس واملاك الدولة وخزينة الدولة وكل واحدة من هذه الابعاد تستحق ان يستقطب مجلس ادارة المؤسسة على الأقل (٧) اعضاء من اصل (١٢) لاتخاذ القرار بشأنها على الأقل.

اقترح على مجلسكم الكريم ان يلتزم بقناعته السابقة وان يعيد الى مجلس النواب الموقر اصرار الاعيان على صحة قرارهم السابق

وارجح لو عقدت جلسة مشتركة وشرحت وجهات النظر للأخوان النواب المحترمين لكانوا اكثر حرصاً مني على حماية وتحصين قرارات المؤسسة اطرح هذا الاقتراح للمجلس للتصويت وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكراً استاذ حمد الدكتور سعيد التل.

الدكتور سعيد التل: دولة الرئيس اؤيد الاستاذ حمد الفرخان بكل ما قال ومع احترامي لقرار مجلس النواب لا زلت اعتقد ان قرار مجلس الاعيان بخصوص اكثرية اعضاء المجلس اكثر ضماناً لاتخاذ القرار الا صوب.

لان مثل هذا القرار اذا ما اتخذ بـ (٤) اعضاء سيظل مثل هذا القرار مصداقته محدودة. لذلك اكرر ما تفضل به الاستاذ حمد واقني على مجلس الاعيان الكريم الالتزام بقراره السابق وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ حسني عايش.



تخاذله العمل

السيد حسني عايش: دولة الرئيس سوف تختلف مع كل من معالي العين المحترم الاستاذ حمد الفرخان والعين المحترم سعيد التل في هذه المسألة مستخدم نفس المنطق الذي استخدمه الاستاذ حمد الفرخان فأقول ان قرار مجلس النواب صائب وسليم فالعبرة ليست بالكم وإنما بالنوع والا كيف يمكن ان يُقر مجلس الاعيان نفسه القوانين او يعدلها او يرفضها بأحدى عشرة صوتاً من اربعين.

ومجلس النواب بـ (٢١) صوت من (٨٠) ومجلس الأمة بفرعيه بأحد عشرة صوتاً بالنسبة للمجلس ككل في حالة وصول الموضوع الى مجلس الاعيان عندما سمح الدستور باستمرار جلسة مجلس الاعيان او النواب بالأغلبية المطلقة لأعضاء كل مجلس.

لعل العيب يا دولة الرئيس ليس بقلة عدد الحضور او الاصوات القانونية وإنما بالغائبين الذين يجب ان يلاموا على ذلك اذا اتخذ المجلس قرارات كبيرة او مشبوهة وبخاصة ان المؤسسة ترسل لجميع الاعضاء وقبل موعد الاجتماع بجدول اعمال الذي يستطيعون منه معرفة مدى ضرورة حضورهم ومشاركتهم في المجلس.

ثالثاً: ربما يجدر بنا ايضاً مطالبة الوزارات والدوائر الممثلة في هذه المجالس اختيار افضل المندوبين عنها فمن هنا تبدأ المشكلات ومن هنا تعالج.

رابعاً: هب ان (٤) اعضاء حضروا واتخذوا قرارات مشبوهة فإن بالإمكان بقية السليطيات بما في ذلك الصحافة مساءلتهم في هذه الحال الديمقراطية المستقرة.

خامساً: ان معظم مجالس الادارة في هذا

البلد تعمل هكذا بل ان كثيراً من مجالس ادارة الشركات التي تتعامل بالملايين تتكون من (٥) اعضاء فقط وقراراتها قانونية بأغليبتهم حسب قانون الشركات اما النقطة المهمة فان مشروع هذا القانون احتاج الى حوالي ستين ليصل اليها بقية دائرة التطوير الحضري ومؤسسة الاسكان خلالها تعانين من غياب الدمج والميكنة في مؤسسة واحدة تقع احدهما مؤسسة التطوير الحضري في قرب الزرقاء والثانية مؤسسة الاسكان على الدوار الثالث وكيف يستطيع المدير العام او اي مجلس ان يراقب وان يتابع نشاطهم واداء العاملين فيها.

لعل هذه الحالة تستدعي من المجلس الكريم الموافقة على قرار مجلس النواب لدمج المؤسسة والدائرة بصورة قانونية ولتتمكن المؤسسة الجديدة من الانطلاق دون تأخير اضافي واذا ما تبين ان في هذا التشريع خلل فيامكان الجهات المعنية معالجته بالطرق المعروفة والمتاحة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: دولة مضر باشا.

دولة الاستاذ مضر بدران: شكراً دولة الرئيس الواقع كنت بدي اتكلم ما اورده الاستاذ حسني عايش في موضوع مجلس الاعيان وقرارات القاعدة العامة في الاكثرية. لا ادري لماذا نريد ان نطور الموضوع في مؤسسة الاسكان؟

واذكر في الجلسة السابقة قيل بأن مجلس هذا الاسكان يستملك وهو لا يستملك.

مجلس الوزراء الذي يملك، واليوم يقال بان أراضي الدولة توزع. عدم الموازنة كافي

افتراض بأن مجلس اسكان وجد فقط لعمليات مشبوهة. انا انطلق من حسن النية في المؤسسات اذا كنت سأنتقل من سوء النية لا استطيع ان افعل او اعمل عمل.

كل مجالس الادارة هي بالأغلبية مجلس الاعيان بالدستور قراراته بالأغلبية، مجلس النواب بالدستور قراراته بالأغلبية الآن نقف على مؤسسة الاسكان ونصر على رأينا السابق الذي لم اصوت بجانبه في الجلسة السابقة. بأن هؤلاء الاعضاء اذا ما كانوا (٧) ستبخر اراضي الدولة في (٤) اصوات.

اذا كنت سأنتقل من هذه النقطة ستبخر اراضي الدولة بـ (١٢) صوت.

الموضوع ليس بالكم والعدد. الذي لا يحضر على الاطلاق هذه الجلسات وهو مفوض ومؤتمن عليها يمكن ان يحضر وهو غير مؤتمن اذا افترض عدم الائتمان ونفوض اراضي الدولة بـ (٨) اصوات و (٩) اصوات.

ليست هذه الطريقة وليست وليس هذا الاسلوب ان ننطلق دائماً من النقصاء السوداء والشك والاثام لهذه المؤسسات وكفها ما حصل لها.

لذلك اؤيد قرار مجلس النواب الاخير وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً الاستاذ كمال الشاعر.

الدكتور كمال الشاعر: شكراً سيدي الرئيس، في الواقع كنت اريد ان اقول ما تفضل به دولة الاستاذ مضر بدران وسعادة الأخ حسني عايش في الواقع مجلس الادارة ينفذ هي أداة

تنفيذية، وينفذ ضمن سياسة عامة يرسمها ويقرها له مجلس الوزراء وضمن امكانيات مالية يوفرها ايضاً مجلس الوزراء المجلس مكون من (١٢) عضو افتراض ان هنالك النهج ان يحضر (٧ من ١٢) و (٤) يتفقون سوية لممارسة امر ما.

اعتقد ان هذا لا يمكن ان يكون منطلقاً بالتشريع ثانياً هذه سابقة خطيرة إذ لا ترجع مؤسسة عامة في الاردن نهجت هذا النهج.

اقصد ان المؤسسات التي اداءها لا يقل اهمية او اتساع عن هذه المؤسسة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد مقرر اللجنة القانونية: شكراً دولة الرئيس، الافتراض بأن أعضاء المجلس سوف يسيئون استعمال سلطتهم الممنوحة لهم بالقانون هي فرضية والفرضية الثانية ان تكون الأكثرية هي (٤) اعضاء.

المجلس مكون من حوالي (١٣) عضو وغالبهم والغالبية ليس الغالبية البسيطة وإنما (١١) منهم او (١٠) من وزير او أمين عام، من امناء الوزارات ومعلوم ان الموظف العام اذا أوكل اليه عمل وتختلف عن اداءه يعتبر مهممل ويعاقب بمقتضى المادة ١٨٢ من قانون العقوبات. اذن لا يستطيع هؤلاء الاعضاء ان يتخلفوا عن الحضور حتى تصبح الاكثرية (٤) اشخاص.

هذا من جهة ومن جهة اخرى، الدساتير العربية، بما فيها الدستور الاردني تتبع بعضها فوجدت كثيراً من القرارات تصدر بأكثرية الحاضرين. فاذا كانت الدساتير تنص على

هكذا جاء في الأصل

اكثرية الحاضرين او اكثرية النصاب لانعقاد المجلس، فمن باب اولي ان تكون هذه المؤسسة خاضعة لهذه القاعدة ايضاً.

الاحتمال ان يسمى الاعضاء استعمال سلطتهم فيتلون قرارهم بالمشروعية هذا ينطبق على الاربعة او الأكثر لكن اذا كان القرار مشوب بسوء استعمال السلطة او بمخالفة القانون يكون لذي المصلحة الحق بالطعن في القرار الذي يصدر.

حق في فيما يتعلق بتخصيص الاراضي يمكن ان يتزعم اشخاص كثيرون ولذلك من حق المصلحة ان يطعن في هذا القرار فيما اذا حابي اعضاء المجلس فريقاً على فريق آخر. وهنالك اذن ضمانات في القانون وثواب ونصوص دستورية تؤيد وجهة النظر الذي ذهب اليها مجلس النواب الموقر.

ولا يمكن تخطيط وجهة النظر هذه، لكن وان كان في الاقتراح ضمانات اكثر، لكنه هو استثناء من قاعدة مطبقة في الدساتير وفي القوانين. ولذلك اقترح الموافقة على القانون كما ورد من مجلس النواب وشكراً.

دولة رئيس المجلس: دولة الاستاذ احمد عبيدات.

دولة الاستاذ احمد عبيدات: شكراً دولة الرئيس مع احترامي لجميع الآراء التي طرحت حول هذه النقطة حتى الآن، فاني اود ان اوضح بعض وجهات النظر.

القضية في رأيي ليست قضية كم، او نوع، فيما يتعلق بأعضاء المجلس، نحن لا نبحث في الكم والنوع كما هي يعني مجردة عن

الحكمة من تشكيل هذه المجالس. ونفترض ان اعضاء المجلس كلهم سوية واحدة ومن نوعية جيدة ونفترض ايضاً انهم يلتزمون بواجباتهم فيما يتخذونه من قرارات.

وايضاً الموضوع ليس انطلاقاً من الشك، بل هو تأكيد للدور الايجابي الذي يجب ان تقوم به مثل هذه المجالس.

اذن القضية قضية مبدأ ما يجري عليه العمل حتى الآن لا يدعوا كثيراً الى احترام قرارات مثل هذه المجالس، اذا بقيت تنعقد بالصورة التي تنعقد بها وتتخذ قراراتها بالحد الأدنى من عدد الاعضاء، وكأننا نشجع مثل هذه المجالس على ان تكون مصداقيتها في حدود هذا العدد من الحاضرين. هذه المجالس مكونة من اشخاص بصفاتهم، بمواقفهم الوظيفية، ونحن نعلم ان معظم المجالس المكونة على هذا النحو يشترك فيها ايضاً غالبية الاعضاء هم موزعون على درجة كبيرة على معظم المجالس المشكلة في مؤسساتنا.

ومن الناحية العملية، آسف ان اقول ان التجربة التي انا مطلع عليها على الاقل لا تسر. هذه المجالس ليس لها مصداقية بل ليس لها جدية، وكأننا بالفعل اذا وافقنا على ما جاء من مجلس النواب نشجع عدم هذه الجدية ليست رغبة في مخالفة ما ذهب اليه مجلس النواب ولا رغبة في تأييد قراراته.

القضية هذا هو ميدان للاحتماد نحو الافضل ولا بد ان تكون هناك مدرسة نحو التغيير الى الافضل.

اذن القضية قضية الاصرار على النمط القديم في تشكيل هذه المجالس واتخاذها

القرارات في هذه الصورة انسجاماً مع ان معظم المجالس بل كلها على هذا النحو.

الحقيقة هذا سيكون لا يتطلع الى المستقبل ولا يحمل روح التغيير. ولذلك آن الاوان ان تقوم المجالس بدورها الحقيقي في اتخاذ القرار وان تمارس هذا الحق القانوني بشيء من الجدية، التي تفتقدها مثل هذه المجالس في اغلب الاحيان وخاصة اذا بقي تشكيلها ونصابها القانوني في اتخاذ القرار على هذا النحو.

هذا هو الدافع الذي كان وراء الرأي في الجلسات السابقة، الى التعديل ما ورد في هذه المادة وليس اي دافع آخر.

ولذلك ارجو ان ينتبه المجلس الكريم الى المناقشة التي جرت في الجلسات السابقة حول هذا الموضوع وإلى القناعة التي تشكلت لديه وعلى ضوءها اتخذ قراره بالأكثرية حول هذه النقطة.

والنقطة الاخيرة لا اريد ان ادخل بتفاصيل كيف يجتمع مجلس الاعيان ومجلس النواب ويتخذ قراراته. من وجهة نظري مع احترامي لكل الآراء السابقة ان القياس غير وارد هنا وبالرغم من خطورة المواضيع التي يبحثها كل من مجلس الاعيان والنواب لكن الضمانات تكمن فيها من عملية التكامل بين قرارات مجلسي الاعيان والنواب وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً معالي نائب رئيس الوزراء.



معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: سيدي الرئيس، الحكومة هي القاسم المشترك، العامل المشترك، التي تحضر اجتماعات مجلس الاعيان الموقر ومجلس النواب الكريم.

وبالتالي هي مضطلة على كل النقاشات التي وردت في كلا المجلسين الكريمين وكل من اعضاء المجلسين بالفعل كان له وجهة نظر لا يستطيع المرء الا ان يحترمها.

الواقع ان الحكومة ابدت في مجلسكم الكريم وجهة نظر النواب ولأن وجهة نظر النواب هي التي جاءت في مشروع القانون الاصيل بأن تأخذ القرارات بأغلبية الحضور، اغلبية الحضور هي الاكثرية المطلقة في اتخاذ المجلس.

فلذلك لا تريد الحكومة ان تكرر وجهة النظر التي ابدتها في مجلسكم الكريم والتي تفضل الآن عدد من الاعيان الكرام. دولة مضر باشا، الدكتور كمال، الاستاذ حسني عنايش، بقية الاخوان وابدوها بالتفضيل بالفعل.

مجلس الاعيان

لكن تريد الحكومة ان تضيف بعد جديد لم يذكر الحقيقة لا في المرة السابقة ولا في هذه المرة ولا تريد الحكومة ان تكرر وجهات النظر التي قيلت لحد الآن. لأنها قيلت الحقيقة بكل وضوح وصراحة واقتناع، البعد الجديد هو البعد الديكتاتوري في اتخاذ القرار فيما لو اخذ في وجهة النظر التي تفضل بها بعض الاعيان الكرام. معالي الاستاذ حمد الفرخان ومعالي الاستاذ سعيد التل وعدد آخر من الاخوان الذين ابدوا وجهة النظر هذه.

البعد الديكتاتوري في اتخاذ القرار وهنا اريد ان انطلق من نفس النقطة التي انطلقت منها دولة احمد باشا النظرة الى المستقبل. الآن البلد يعيش في جو ديموقراطي، ويراد لهذا البعد ان يتأصل وان يتميز وان يتطور البعد الديكتاتوري في هذا الاقتراح انه لو حضر (٧) اعضاء كما هو في اقتراح الاعيان الكرام و (٦) من هؤلاء الاعضاء اتفقوا على شيء ما وخالفهم شخص واحد فقط من الـ (٧) اشخاص عندئذ لن يتخذ القرار.

(٦) اقلية كما يقترح الاخوان، (٧) الحضور، (٦) يتخذون القرار يوافقون على شيء وشخص واحد يعارضهم، الشخص هذا لا يتخذ قرار، بمعنى ان الديموقراطية التي نريد ان نعرز بانها (٦) اشخاص يتفقون على شيء وشخص واحد يريد ان لا يقر هذا الشيء هو عندئذ القرار لن يكون نافذ المفعول.

وما ينطبق على الشخص الواحد ينطبق على الشخصين، لو حضر (٨) اشخاص (٩) اشخاص، (١٠) اشخاص، تبقى الاقلية هي التي تتحكم، فيما لو اتخذ، وافق (٦) من هؤلاء

الـ (١٠) اشخاص على شيء معين على قرار معين وخالف (٤) عندئذ قرار الاقلية هو الذي سيموت.

لذلك بالاضافة على انه كل مؤسسات الدولة منذ ان أنشئت وكما تفضل اصحاب الدولة والمعالى والسعادة وضربوا أمثلة كثيرة فيها، مجلس النواب ومجلس الاعيان وكل ادارات الشركات وكل مجالس ادارات المؤسسات العامة التي تعمل في البلد.

بالاضافة الى هذا، البلد بدأ في مرحلة تتخذ بعداً ديموقراطياً جديداً لا يعتقد بأنه في تغير النهج السابق هنالك في خدمة لهذا البعد، بل بالعكس لو أمعنا النظر فيه لوجدناه انه يتوجه نحو الاتجاه الآخر البعد الآخر وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ حمد الفرخان.

السيد حمد الفرخان: دولة الرئيس سوف اختصر، كل ما ذكر من حجج جيدة ومقتعة واخشى ان اجد نفسي مخرج بأي طارح اقتراح معناه الدفاع عن الديكتاتورية.

بما سمعته من معالي نائب دولة الرئيس، احب ان اؤكد نقطة واحدة، ليس اصراراً على رأيي، التشبيه بين مجلس هذه المؤسسة وبين مجالس الشركات او مجالس النواب أو الاعيان غير عادل.

مجلس النواب يتخذ قرار بأكثرية الحاضرين، بقانون، هذا القرار يأتي الى الاعيان عليه رقابة واعادة نظر.

مجلس الاعيان يتخذ قرار بأكثرية تأييداً

هل اصرار النواب يقرر قناعته كعين؟ ام قناعته كعين تقرر قراره بالتصويت على التعديل وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكراً استاذ حمد، الاستاذ سالم مساعدة، اخر المتكلمين.

السيد سالم مساعدة: شكراً دولة الرئيس، هو نوع من التعقيب على ملاحظة لمست منها بأن المجلس يدعى للانتصار الى قراره السابق بغض النظر عن الظروف التي اتخذ فيها ذلك القرار او عن كيفيته.

القرار السابق اتخذ وكان في عندنا طرحين انا بعيد من الذاكرة بالنسبة الى الاخوان الذين كانوا موجودين في تلك الجلسة.

كان الحضور بالنصاب القانوني وخرج بعض الاعضاء ثم جرى التصويت، فنالت الصيغة مجلس الاعيان السابقة التي الان تناقش فيها (١٤) صوت.

ونالت الصيغة المعارضة المؤيدة لوجهة نظر مجلس النواب (١١) صوت.

انا اعتقد ان هذه الاكثرية فيها رد على كل ما ذكرناه الان.

ان (١٤) صوت ضد (١١) جاءت مؤيدة لقرار مجلس النواب ومعنى ذلك بأن من يعود عن القرار السابق ليس انتصاراً لما ذكره النواب فقط.

انما دفاع عن وجهة نظر كان قد تبناها (١١) عين في الجلسة التي جرت التصويت فيها على هذه المادة.

ثم عندي اشارة اخرى اريد ان اضيفها فيها تتعلق باختصاصات المجلس، يعني عدت له

للسواب حتى هذا ليس نهائي، يسذهب الى القصر، القصر له رقابة على قرار اكثرية المجلسين، هناك جهة قادرة على اعادة النظر في القرار.

في جلستنا اليوم صباحاً أعيد لنا قرار اصدره النواب بالأكثرية والاعيان بالأكثرية ولكن جهة مراقبة مدققة لها حق اعادة النظر.

مجالس ادارة الشركات تصدر قراراتها بالأكثرية، صح، بأكثرية الحضور، والحضور نصاب، ولكن هناك رقابة على القرارات هي الهيئات العامة لتلك الشركات، تستطيع ان تحاسب.

هذه المؤسسة حسب هذا القانون لا يوجد اي رقيب على قراراتها، وقراراتها ليست بشأن مصالح من فيها، قراراتها بشأن مصالح الدولة، خزينة الدولة، اراضي الدولة، املاك الآخرين، استملاك اراضي الآخرين وشرائها وتوزيعها.

كل ما ارجوه، ان يُحصن قرار الاقلية، بحيث يصبح (نصف + ١) من اعضاء المجلس.

اذا انوجد (١١) و (٧) صوتوا مع القرار، الـ (٤) الاقلية لا يصبحوا ديكتاتورية يُدعون، اذا وصل (١٠) و (٧) قرروا قرار يُدعون.

انا اتوجه الى المجلس ان يراعي الاعتبار العقلي التالي جميع الحجج التي قيلت اليوم لصالح اكثرية الأربعة قيلت في الجلسة الماضية، وقنع المجلس بأكثرية في الجلسة الماضية بصحة التعديل، ليس هناك عنصر جديد الا اصرار النواب، الذي يريد ان يُعزز رأيه ليسال نفسه،

مجلس الاعيان

حتى اكون على جانب كبير من الدقة.

ليس في اختصاصات مجلس ادارة مؤسسة الاسكان والتطوير الحضري اية صلاحية تخولها حق تمليك العقارات الى الآخرين، هي تضع قواعد وأسس ولذلك جاءت تتولى المؤسسة كذا ويقوم المجلس بتقديم التوصية لمجلس الوزراء حول السياسة العامة للاسكان، متابعة تطبيق الاستراتيجية الوطنية للاسكان، اجراء الدراسات والبحوث ضمن الوحدات التنموية الاقليمية، القيام بالدراسات السكانية، تشجيع وتطوير الحرف الصناعية، العمل على توفير القروض للمستفيدين من مشاريع الاسكان، اقامة مشاريع استثمارية ضمن مشاريع الاسكان، ودراسة وتنفيذ اي من المشاريع الابنية الخاصة بالحكومة والمؤسسات العامة بتكليف من مجلس الوزراء.

هذا الموضوع ليس فيه تمليك عقارات للآخرين وبالمجان، يعني في محاولة لبيان اهمية وخطورة القرارات التي يمكن ان يتخذها مثل هذا المجلس.

والنقطة الثالثة والاخيرة والتي ذكرها اكثرية الاخوان الذين تكلموا، الصحيح ان هذه القاعدة التي اعيدت من مجلس النواب التي اقرها مجلس النواب تنسجم مع جميع المؤسسات الاردنية والمنظمة بقوانين اردنية وتنص على أن اكثرية القرارات تتخذ بأكثرية الحضور المطلقة ولذلك فاني ارى الأخذ بوجهة نظر اللجنة القانونية المؤيدة لقرار مجلس النواب وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ حمد الفرخان نقطة نظام، وليس نقاش.

السيد حمد الفرخان: نقطة نظام، معالي الاخ العين قرأ نصف القانون والصلاحيات، واعتقد ان في اقتضائه على ذلك هو غير عادل.

دولة رئيس المجلس: يا استاذ حمد، انت قلت انه نقطة نظام.

السيد حمد الفرخان: نقطة النظام انه لم يقرأ كامل النص.

دولة رئيس المجلس: لا اذا بدك تعيد القانون الاخوان القانون بين ايديهم.

السيد حمد الفرخان: دولة الرئيس، انا اقرأ من القانون الذي بين ايدينا، المادة (٨) الفقرة (هـ) و (و) و (ز) من نفس المادة. تنص ان للمجلس حق بيع الاراضي والعقارات وتخصيص العقارات بقصد التمليك للمستفيدين. فمعالي العضو العين المحترم قال انه ليس من صلاحيته، لأنه قرأ مادة، غير هذه المادة. ارجو لفت النظر الى ذلك المادة (٨) (هـ) و (و) و (ز) تؤيد ذلك وهو استكمالاً للمعلومات التي يجب ان تطرح على المجلس وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ المقرر.

السيد مقرر اللجنة القانونية: كنت بدي اقول انه ما اشار اليه معالي سالم بك مساعدة لم يكن شاملاً للمادة (٨) من هذا القانون لكن هذا لا يغير رأيي من ان الاكثرية بالشكل الذي نص عليها القانون هي مجزية وان كانت الافكار التي ابداها الزملاء بالرأي الاخر عذف الى الضمانات وليس للتحكم في القرارات، ومع هذا انا مع الرأي الذي يقول، نوافق على

القانون كما ورد من مجلس النواب وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: اذن الان امامنا توصية اللجنة بالموافقة على القانون كما جاء من النواب، بعيداً عن ذلك، اقترح عدد من السادة الاعيان عدم الأخذ بما جاء من النواب والاصرار على الرأي السابق.

من يؤيد رأي الاستاذ حمد والذين ذهبوا مذهبه؟

السيد الامين العام بالوكالة: «٦» من «٣٠».

دولة رئيس المجلس: (٦ من ٣٠) لم يفز الاقتراح وشكراً.

اذن يوافق المجلس على ما جاء من النواب بهذه الفقرة. من يوافق على ذلك؟ الاكثرية: موافقة.

«وهذا هو نص قانون المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري لسنة ١٩٩٢ كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي سيرسل فيها للحكومة».

قانون رقم () لسنة ١٩٩٢ قانون المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري لسنة ١٩٩٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك:

المؤسسة	: المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري.
الوزير	: وزير الاشغال العامة والاسكان.
المجلس	: مجلس ادارة المؤسسة.
المدير العام	: مدير عام المؤسسة.
المستفيد	: كل شخص طبيعي او معنوي يتنفع من خدمات المؤسسة.
العقار	: قطعة الارض وما انشأه او سينشأ عليها من بناء.

المادة ٣ - تنشأ في المملكة مؤسسة تسمى (المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري) تتمتع بالشخصية الاعتبارية ذات استقلال مالي وإداري ولها هذه الصفة ان تقوم بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة وإبرام العقود

مكتبة العدل

والقيام بجميع الاجراءات القانونية المتعلقة بها وان تتيب عنها لهذه الغاية النائب العام او اي محام آخر.

المادة ٤ - اعتبارا من نفاذ هذا القانون تصبح المؤسسة الخلف القانوني والواقعي لكل من مؤسسة الاسكان ودائرة التطوير الحضري وتؤول اليها جميع مشاريعها وموجوداتها وحقوقها واملاكها المنقولة وغير المنقولة كما تتحمل جميع الالتزامات المترتبة عليها بما في ذلك العقود التي كانت قد ابرمت لأغراض الاسكان والتطوير الحضري وتعتبر كأنها ابرمت مع المؤسسة.

المادة ٥ - يصبح جميع الموظفين والمستخدمين والعمال التابعين لمؤسسة الاسكان ودائرة التطوير الحضري عند العمل بهذا القانون موظفين ومستخدمين وعمالا في المؤسسة ويتقنون للعمل فيها مع جميع حقوقهم والالتزامات المترتبة عليهم.

المادة ٦ - تتولى المؤسسة المساهمة في حل ازمة السكن وتطوير المناطق المتدنية الخدمات في المملكة بجميع الطرق والوسائل المتاحة لها بما في ذلك:

أ - تقديم التوصية لمجلس الوزراء حول السياسة العامة للاسكان وعلاقتها بالتنظيم والبيئة وذلك بالتعاون مع الجهات الرسمية ذات العلاقة بهذا الموضوع.

ب - متابعة تطبيق الاستراتيجية الوطنية للاسكان واعداد اي تشريعات ضرورية لتنفيذها.

ج - اجراء الدراسات والبحوث ضمن الوحدات التنموية الاقليمية لانشاء احياء جديدة في مناطق التوسع السكاني داخل حدود البلديات ومناطق التنظيم وخارجها وانشاء مناطق جديدة للتجمعات السكانية.

د - القيام بالدراسات السكانية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية ذات العلاقة بالاسكان والتطوير الحضري لغايات تحديد الحاجة السكنية وتوفير الخدمات الضرورية في المناطق المكتظة بالسكان والعمل على ازالة مظاهر التخلف والبناء العشوائي فيها ومساعدة ساكنيها على توفير السكن المناسب لهم.

هـ - تشجيع الحرف الصناعية الصغيرة وبرامج التدريب المهني في المناطق التي تقام بها مشاريع المؤسسة وتطويرها.

و - العمل على توفير قروض للمستفيدين من مشاريع الاسكان والتطوير الحضري وذلك بالتعاون مع الجهات الممولة المعنية.

ز - اقامة مشاريع استثمارية ضمن مشاريع الاسكان والتطوير الحضري لخدمتها.

ح - دراسة وتنفيذ اي من مشاريع الابنية الخاصة بالحكومة ومؤسساتها العامة بتكليف من مجلس الوزراء.

المادة ٧ - أ - يتولى ادارة المؤسسة مجلس يتم تشكيله على الوجه التالي:

- ١ - الوزير رئيسا
- ٢ - المدير العام نائبا للرئيس
- ٣ - مندوب عن وزارة التخطيط
- ٤ - مندوب عن وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة.
- ٥ - مندوب عن دائرة الاراضي والمساحة.
- ٦ - مندوب عن البنك المركزي.
- ٧ - مندوب عن سلطة المياه.
- ٨ - مندوب عن سلطة الكهرباء.
- ٩ - مندوب عن امانة عمان الكبرى.
- ١٠ - مندوب عن بنك الاسكان.
- ١١ - مندوبان اثنان عن القطاع الخاص يعينها مجلس الوزراء

ب - يتنوب من الوزير لمدة سنتين قابلتين للتجديد.

ب - يتم تعيين الاعضاء المنصوص عليهم في البنود من (٣ - ٩) في الفقرة (أ) من هذه المادة بقرار من مجلس الوزراء ويتنوب من الجهة المختصة على ان لا تقل درجة اي منهم عن الدرجة الاولى من الفئة الاولى.

ج - يجتمع المجلس مرة واحدة في الشهر على الاقل ، وكلما دعت الحاجة بدعوة من رئيسه او نائبه في حالة غيابه ويكون اجتماعه قانونيا اذا حضره سبعة من اعضائه على الاقل على ان يكون الرئيس او نائبه في حالة غيابه واحدا منهم ويصدر قراراته بالاجماع او بأكثرية اصوات الحاضرين واذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس الجلسة.

المادة ٨ - المجلس هو السلطة العليا في المؤسسة ويتخذ ما يراه مناسباً من القرارات لتحقيق اغراضها واهدافها ويمارس الصلاحيات اللازمة لذلك وبخاصة ما يلي:

أ - اقتراح السياسة العامة للاسكان والتطوير الحضري في المملكة ومتابعة اصدار التشريعات اللازمة لهذه الغاية.

ب - وضع خطة تنفيذ السياسة العامة للاسكان والتطوير الحضري في المملكة على ان تعطى الاولوية في ذلك للمشاريع الخاصة بتأمين السكن للدوي الدخل المحدود وفق التعريف الذي يضعه المجلس لهذا الدخل من حين الى آخر.

مكتبة الاصل

ج- اقرار الموازنة السنوية للمؤسسة وعرضها على مجلس الوزراء للموافقة عليها.
د- تنسيب الحصول على القروض واصدار سندات الدين بموافقة مجلس الوزراء.
هـ- شراء الاراضي او استملاكها لغايات اقامة مشاريع المؤسسة عليها واعداد مخططات تصميم الوحدات السكنية والمرافق العامة التابعة لها واجراء معاملات التوحيد والافراز والتجزئة لتلك الاراضي وفق احكام خاصة يتم وضعها من قبل الجهات التنظيمية المختصة بناء على طلب المؤسسة وحسب طبيعة المشروع.

و- تأجير الاراضي وبيوت السكن او اي انشاءات اخرى تملكها المؤسسة وبيع الاراضي والعقارات وذلك بعد تنظيمها وايصال الخدمات العامة لها.
ح- تخصيص العقارات بقصد التملك لقاء التكاليف التي يحددها المجلس.

المادة ٩ - يتولى المدير العام للمؤسسة المهام والصلاحيات التالية:

- تنفيذ السياسة العامة التي يضعها المجلس والقرارات التي يصدرها.
- الاشراف على الجهاز الاداري والمالي والفني للمؤسسة.
- الاشراف على ادارة اعمال المؤسسة وتنفيذ الاشغال المتعلقة بها.
- اعداد مشروع الموازنة السنوية للمؤسسة وعرضه على المجلس.
- ممارسة الصلاحيات التي يخولها له المجلس.

المادة ١٠ - تتكون موارد المؤسسة مما يلي:

- المبالغ التي تخصصها الحكومة لها.
- القروض.
- سندات الدين التي يوافق مجلس الوزراء على اصدارها.
- الاموال التي يلتزم المستفيدون بايداعها لدى المؤسسة على سبيل الادخار وفق نظام خاص يصدر لهذه الغاية.
- عائدات بيع وتخصيص وتأجير عقارات المؤسسة.
- المهيات والاعانات على ان تؤخذ موافقة مجلس الوزراء على الاجنبي منها.
- اي مصادر اخرى يوافق عليها مجلس الوزراء.

المادة ١١ - تضمن الحكومة ضمانة مطلقة التزامات المؤسسة تجاه الآخرين.

المادة ١٢ - يجوز تفويض اراضي الدولة الصالحة لمشاريع الاسكان والتطوير الحضري للمؤسسة مجاناً.

المادة ١٣ - للمجلس حق تخصيص عقار للمستفيد بقصد التملك حسب حاجته لنوع العقار مع

مراعاة مقدراته المالية على تسديد الثمن وفق الشروط التالية:

- ان يكون المستفيد اردنيا قد أتم الثامنة عشرة من عمره على الاقل.
- ان لا يكون المستفيد او زوجه او اي من ابنائها القاصرين مالكا لعقار في منطقة المشروع التي يحددها المجلس او قادرا على انشاء مثل هذا العقار او الحصول عليه في ضوء الظروف المالية للمستفيد او لزوجه.
- ان لا يكون هو او زوجه او اي من ابنائها القاصرين قد انتفع بمشروع اسكان من اي جهة رسمية في اي منطقة.

المادة ١٤ - يحق للمؤسسة استرداد العقار من المستفيد المتخلف عن دفع الاقساط الشهرية المستحقة عليه وفقا لما يلي:

- اذا تخلف المستفيد عن دفع ثلاثة اقساط متتالية او خمسة اقساط متفرقة من ثمن العقار يتم اذاره بواسطة الكاتب العدل بلزوم دفع الاقساط المستحقة عليه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه بالانذار.
- اذا انتهت مدة الانذار ولم يتم المستفيد بتسديد الاقساط المستحقة عليه فللمجلس اصدار قرار بالغاء تخصيص العقار واسترداده من شاغله مستفيدا كان او مشغلا له دون موافقة المؤسسة.
- يبلغ قرار المجلس بالغاء تخصيص العقار واسترداده من شاغله للمستفيد بواسطة الكاتب العدل ويصبح هذا القرار قابلاً للتنفيذ بعد مرور مدة ثلاثين يوما على تاريخ التبليغ.
- اذا تبين لدى الكاتب العدل ان المستفيد مجهول مكان الإقامة فيحق للمدير العام ان يقرر تبليغ المستفيد القرارات الصادرة بمقتضى هذه المادة بواسطة النشر في صحيفة يومية واحدة على الاقل.
- يفقد قرار استرداد العقار واخلاله من شاغله بواسطة دوائر الاجراء.
- اذا عرض المستفيد على المؤسسة تسوية وقبلت بها يوقف تنفيذ القرار ويلغى بعد تنفيذ التسوية.
- يحق للمتضرر الطعن في قرار الغاء التخصيص لدى المحكمة المختصة في غضون (٦٠) يوما من تاريخ تبليغه القرار.

المادة ١٥ - تنتقل حقوق المستفيد والتزاماته لورثته الشرعيين بعده.

المادة ١٦ - يبقى العقار ملكا للمؤسسة لحين قيام المستفيد بسداد كامل الثمن والالتزامات المترتبة عليه وعندئذ تقوم المؤسسة بنقل الملكية للمستفيد بقرار من المجلس ويبلغ القرار لدائرة الاراضي والمساحة لتنفيذه وفقا للقوانين والانظمة المرعية دون الحاجة الى

مكتبة ابي اسد

حضور الطرفين الى دائرة التسجيل .

المادة ١٧ - أ - اذا اضطر المستفيد لاخلاء العقار لأي ظرف طارئ، كانتقال مركز عمله فيحق له بعد الحصول على موافقة المجلس تأجيله لمدة سنة واحدة قابلة للتمديد بموافقة المجلس وتعتبر الاجارة منتهية حكما بعد ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء حالة الاضطرار وذلك على الرغم مما ورد في قانون المالكين والمستأجرين .
ب - اذا قصر المستفيد عن دفع الاقساط المستحقة عليه وكان العقار المخصص له مؤجرا فيحق للمؤسسة حجز بدل الاجارة بقرار من المجلس واستيفائها مقابل هذه الاقساط .

المادة ١٨ - أ - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة لا يجوز للمستفيد بيع العقار الذي خصص له من المؤسسة او التنازل عن حقوق المستفيد فيه الا بعد خمس سنوات على الاقل على صدور القرار بتخصيصه وان يكون المستفيد قد سدد جميع الالتزامات المستحقة عليه . كما لا يجوز خلال تلك المدة حجزه او بيعه من قبل دوائر الاجراء او التنفيذ عليه لدى دوائر التسجيل الا اذا كان ذلك وفاء لدين مستحق للمؤسسة او للجهة الممولة للمستفيد .

ب - اذا اقام المستفيد مسكنا له على قطعة الارض التي خصصت له من المؤسسة او اضاف الى المسكن الذي حصل عليه من المؤسسة بناء وفق الاحكام والشروط المقررة من قبلها فيحق له التصرف بتلك الارض وما اقامه عليها من انشاءات بالبيع او المبادلة او التنازل عنها للغير وذلك بعد انقضاء ثلاث سنوات على الاقل على حصوله على اذن اشغال ذلك المسكن او الاضافة من السلطات البلدية او المحلية المختصة .

ج - تنطبق احكام الفقرة (ب) من هذه المادة على الاراضي والمساكن المشمولة بمشاريع التطوير الحضري .

المادة ١٩ - تتولى دائرة الاراضي والمساحة اعداد معاملات التوحيد والافراز والتجزئة لمشاريع المؤسسة وتصدر سندات التسجيل الخاصة بالعقارات التي تنطبق عليها احكام هذا القانون باسم (المؤسسة العامة للسكان والتطوير الحضري) .

المادة ٢٠ - على الرغم مما ورد في اي تشريع آخر يكون المستفيد من مشاريع المؤسسة مكلفا بدفع ضريبة الابنية والاراضي داخل حدود البلديات والقرى او اي ضرائب او رسوم او تكاليف مالية اخرى مفروضة او يفرض في المستقبل على الاموال غير المنقولة داخل حدود البلديات والقرى وخارجها .

المادة ٢١ - تتولى المؤسسات الحكومية والمجالس المحلية والهيئات الاخرى كل حسب اختصاصها بالاتفاق مع المؤسسة تنفيذ مشاريع المرافق العامة وايصال الخدمات العامة الضرورية لمشاريع المؤسسة . واذا تعذر على اي منها القيام بانجاز اي من تلك المشاريع ، فللمؤسسة تنفيذه والرجوع على تلك الجهات والمجالس والهيئات بالكلفة التي تكبدتها المؤسسة .

المادة ٢٢ - أ - تتمتع المؤسسة بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية .

ب - تعتبر اموال المؤسسة وحقوقها كاموال الخزينة العامة وحقوقها وتحصل بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به .

المادة ٢٣ - يتولى ديوان المحاسبة تدقيق حسابات المؤسسة ومعاملاتها المالية وللمجلس بالاضافة الى ذلك تكليف احد مدققي الحسابات القانونيين للقيام بهذه الاعمال .

المادة ٢٤ - للمؤسسة انشاء صندوق تعاوني ضد الاخطار والاضرار التي تلحق بمشاريع المؤسسة او بالمستفيدين منها او بالعقارات المخصصة لهم من المؤسسة وتحدد بأنظمة تصدر بمقتضى هذا القانون شروط الاشتراك في الصندوق ومقداره والاحكام والحالات المتعلقة بالتعويض عن تلك الاخطار والاضرار ومقدار التعويض في كل حالة منها وسائر الاحكام والامور المتعلقة بالصندوق والمستفيدين منه .

المادة ٢٥ - يلغى كل من (قانون مؤسسة الاسكان رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٨ و (نظام تنظيم وادارة دائرة التطوير الحضري رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٦ والتعديلات التي طرأت على كل منها، على ان يستمر العمل بالانظمة والتعليمات الصادرة بموجبها الى المدى الذي لا تتعارض فيه مع احكام هذا القانون وذلك الى ان تلغى .

المادة ٢٦ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك الانظمة المتعلقة بحقوق المستفيدين والالتزامات المترتبة عليهم مما هو غير منصوص عليه في هذا القانون .

المادة ٢٧ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

امين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي
رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي

مكتبة احمد اللوزي

السيد الامين العام بالوكالة:
ب . قرار رقم (١٣) تاريخ
١٩٩٢/٣/٢٨ بشأن:
(١) مشروع قانون معدل لقانون
صندوق شهداء الأمن العام
لسنة ١٩٩٢.
(٢) القانون المؤقت رقم (١٤)
لسنة ١٩٨٩ قانون معدل
لقانون الانتخاب لمجلس
النواب.
(٣) القانون المؤقت رقم (٢٣)
لسنة ١٩٨٩ قانون معدل
لقانون الانتخاب لمجلس
النواب.
دولة رئيس المجلس: شكراً لكم
جميعاً ونتابع القرار رقم (١٣).
السيد مقرر اللجنة القانونية:
والسيد مقرر اللجنة القانونية يتلوا
القرار رقم (١٣).
قرار رقم (١٣)
اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس
الاعيان يوم السبت الموافق ١٩٩٢/٣/٢٨
برئاسة دولة رئيس مجلس الاعيان السيد
احمد اللوزي وبحضور مقرر اللجنة سعادة
السيد نجيب الرشيدان واصحاب المعالي
والسعادة الاعضاء السادة:
محمد رسول الكيلاني، عمر

النابلسي، الدكتور اسحق الفرخان، سالم
مساعدة، محمد عودة القرعان، طارق علاء
الدين، الدكتور كمال الشاعر، امين
شقيير.
كما حضر الاجتماع من الاعيان
العضو السيد: السيد حمد الفرخان.
ونظرت اللجنة في مشاريع القوانين
المحالة اليها من مجلس الاعيان لدراستها
واعطاء القرار اللازم بشأنها وهي:
(١) مشروع قانون معدل لقانون صندوق
شهداء الأمن العام لسنة ١٩٩٢
المعدل من قبل مجلس النواب تعديلا
طفيفا.
(٢) القانون المؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٨٩
قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس
النواب.
(٣) القانون المؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٩
قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس
النواب.
وقد وافق مجلس النواب عليهما كما
وردا من الحكومة.
وبعد المناقشة والمداولة فيها، قررت
اللجنة الموافقة على هذه القوانين كما وردت
من مجلس النواب وتوصي المجلس الكريم
بالموافقة على قرارها هذا.
امين عام مجلس الامة واللجنة القانونية،
صالح الزعبي

مشروع قانون معدل لقانون صندوق شهداء

الأمن العام لسنة ١٩٩٢

اللجنة القانونية

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الاصيل
موافقة كما وردت من مجلس النواب	المادة «٢» الفقرة أ شطب عبارة (ستدفع او الواردة فيها).	المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون صندوق شهداء الأمن العام لسنة ١٩٩٢) ويقرأ مع القانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. المادة ٢ - ينفي نص المادة (٨) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي: أ - يدفع لورثة الشهيد اعانة فورية ودية واحدة فقط على ان لا يزيد مقدار هذه الاعانة على (٥٠٠) خمسة مائة وديار وديار باللجنة وضع التعليمات الادارية والمالية التي تحدد اسلوب دفع هذه الاعانة بما في ذلك تسمية افراد أسرة الشهيد الذين ستدفع او تسلم الاعانة اليهم.	المادة ٨ - أ - يدفع لورثة الشهيد بما في ذلك المكلفين وبواسطة اللجنة اعانة فورية وفق النسبة التي تقرها اللجنة على ان لا تزيد هذه الاعانة على ثلاثمائة دينار ودية واحدة.

محضر الجلسة السادسة عشر من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٩٩٢/٣/٣١ م

	ب - يجوز في الاعياد القومية والدينية تقديم هدايا نقدية او عينية لمعاملات الشهداء وفقا لقرارات اللجنة.	ب - يجوز في الاعياد القومية والدينية تقديم هدايا نقدية او عينية لمعاملات الشهداء وفقا لقرارات اللجنة.
قانون مؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب		
قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في القانون الاصيل
موافقة كما وردت من مجلس النواب	موافقة كما وردت من الحكومة	<p>المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.</p> <p>المادة ٢ - تعديل المادة (٢) من القانون الاصيل على النحو التالي:</p> <p>اولا : بالغاء تعريف كل من كلمة (الادني) وعبارات (الحاكم الاداري) و (لجنة اعادة النظر) و (البطاقة الانتخابية المخصصة) والاستعاضة عنه بما يلي:</p> <p>المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :</p> <p>الادني : كل شخص ذكر ام انثى اكتسب الجنسية الاردنية بقتضى</p>

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في القانون المؤقت رقم (١٤)	المادة كما وردت في القانون الاصيل
موافقة كما وردت من مجلس النواب	موافقة كما وردت من الحكومة	<p>الادني : كل شخص ذكر او انثى يعمل الجنسية الاردنية بقتضى احكام قانون الجنسية الاردنية. الحاكم الاداري : المحافظ او المصروف او مدير القضاة في المحافظة. لجنة : اللجنة المشكلة بقرار من وزير الداخلية في كل دائرة انتخابية برئاسة الحاكم الاداري ومضوية احد القضاة واحد اسماء السجل المدني في دائرة الاحوال المدنية والجوازات وفي حالة وجود اكثر من حاكم اداري في الدائرة الانتخابية الواحدة او وجود اكثر من دائرة انتخابية واحدة في الوحدة الادارية فيعين وزير الداخلية بتسبب من المحافظ احد الحاكم الاداريين رئيسا للجنة. البطاقة : بطاقة الانتخاب الشخصية للمتعيب التي تصدر بموجب تعليمات من الانتخابية</p>	<p>الناخب : كل اردني له الحق في انتخاب اعضاء مجلس النواب. المقترح : كل ناخب عاشر حق الانتخاب. المرشح : كل اردني قل طلب ترشيحه للانتخابات النيابية وفق احكام هذا القانون</p> <p>التابع : كل اردني تم انتخابه لعضوية مجلس النواب. الحاكم الاداري : المحافظ في المحافظة والمصروف في اللواء ومدير القضاة في القضاء كل ضمن اختصاصه. الدائرة : كل جزء من المملكة خصص له الانتخابية. مقدم او اكر من القاعد الانتخابية : اللجنة بموجب احكام هذا القانون. منطقة : كل جزء من الدائرة الانتخابية. الفرعية : مركز الانتخاب. مركز : المكان الذي يعينه الحاكم الاداري ضمن دائرة الانتخابية</p>

محكمة امانة عمان

موافقة کما وردت من مجلس النواب

موافقة كما وردت من مجلس النواب

1571

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في القانون المؤقت رقم (١٤)	المادة كما وردت في القانون الاصيل
موافقة كما وردت من مجلس النواب	موافقة كما ورد من الحكومة	<p>البيانات الخاصة به، كما يجوز له ورد اسمه في جدول الناخبين ان يعترض على قيد غيره عن ليس لهم حق الانتخاب، وكذلك على اقبال قيد اسمه من هم هذا الحق، ويقدم الاعتراض كتابة دون طوابع الى لجنة اعادة النظر المتكاملة بموجب هذا القانون خلال سبعة ايام من تاريخ انتهاء مدة عرض جدول الناخبين.</p> <p>ثالثاً : بالغاء نص الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:</p> <p>د . تصدر لجنة اعادة النظر قراراتها في الاعتراضات المقدمة اليها خلال مدة لا تزيد على سبعة ايام من تاريخ تقديم الاعتراض وتبلغ قراراتها للمعترضين بالاعلان عنها لمدة ثلاثة ايام في الأماكن التي تم اعلان جدول الناخبين فيها، وتكون قابلة للطعن دون اي رسوم لدى محكمة البداية في المنطقة الانتخابية خلال خمسة ايام من تاريخ انتهاء مدة الاعلان عنها وعلى المحكمة ان تصدر قراراتها في الطعون المقدمة اليها خلال مدة لا تزيد على خمسة ايام، ويتم تبليغها الى</p>	<p>بمراجعة منها لديه . ولا يجوز تسجيل اي نسخة من هذه النسخ الا في ما يتعلق بالصحيح طبقاً للقرارات التي تصدر بذلك وفق احكام هذا القانون، اما الشكوك الباقية فتعرض خلال ثلاثة ايام من تاريخ تقديم نسخ الجدول اليه، واحدة منها في مكان ظاهر في مركز احكام الاداري، والنسخة الثانية تعرض في مكان بارز في الهي او القرية ذات العلاقة، وفي مكان عام يجتبه احكام الاداري، وتكون العرض لمدة عشرة ايام؛ وعلى المختار او الجهة المكلفة بالعرض ان يقدم ورقة ضبط موقعة منه وتضمن اعطاء الحق الاختياري تبنت عرض الجدول بالصورة المذكورة.</p> <p>ج . لكل من لم يرد اسمه في جدول الناخبين بغير حق او حصل خطأ في البيانات الخاصة بقبته، ان يطلب اخراج اسمه او يصحح البيانات الخاصة به وله ان</p>

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في القانون المؤقت رقم (١٤)	المادة كما وردت في القانون الاصيل
موافقة كما وردت من مجلس النواب	موافقة كما ورد من الحكومة	<p>لجنة اعادة النظر خلال ثلاثة ايام من صدورها، وتكون قلمية غير قابلة للطعن امام اي مرجع آخر.</p> <p>رابعاً : بالغاء نص الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:</p> <p>و . تعتمد الجداول الباقية في الانتخابات النيابية العامة او الفرعية، وتجرى عملية الاقتراع بموجبها.</p>	<p>يعترض على قيد غيره عن ليس لهم حق الانتخاب وعلى اقبال قيد اسمه من هم هذا الحق، ويقدم الاعتراض كتابة وبدون طوابع الى لجنة اعادة النظر. الشكوك بموجب هذا القانون خلال سبعة ايام من تاريخ اعلان الجدول.</p> <p>د . تبنت لجنة اعادة النظر في الاعتراضات المقدمة لها في غضون ثلاثة ايام من تقديم الاعتراض وتكون قراراتها قابلة للمراجعة بدون اية رسوم امام محكمة بداية المنطقة خلال خمسة ايام من تاريخ التبليغ وعلى المحكمة ان تبنت في الامر خلال خمسة ايام بصورة قلمية، وتبلغ محكمة البداية لجنة اعادة النظر في جميع القرارات التي تصدرها خلال ثلاثة ايام.</p> <p>هـ . تقسم لجنة اعادة النظر جداول بيانية لجميع فئتي الدائرة الانتخابية، ويقدم احكام الاداري بالتقيد بالاجراءات المنصوص اليها في الفقرة (ب) من هذه المادة.</p>

محضر الجلسة السادسة عشر من الدورة العادية الثالثة المتعقبة في ٣١/٣/١٩٩٢م

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في القانون المؤقت رقم (١٤)	المادة كما وردت في القانون الاصيل
موافقة كما وردت من مجلس النواب	موافقة كما ورد من الحكومة	<p>المادة ٦ - يلغى نص المادة (١٠) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي:</p> <p>المادة - ١٠ -</p> <p>أ - يترتب على المحاكم في جميع الدوائر الانتخابية تزويد لجنة اعادة النظر في تلك الدوائر خلال المدة الراقمة بين (١٥) و (٣٠) من شهر توز من كل سنة بقائمة تتضمن موجزا عن الاحكام التي أصدرتها والمتعلقة بالافلاس والسجن وتلك التي تقضي بالسجن لمدة تزيد على سنة واحدة في الجرائم غير السياسية والتي لم يشملها عقوب.</p> <p>ب - على دائرة الأحوال المدنية والجوازات تزويد لجان اعادة النظر في الدوائر الانتخابية المختصة خلال المدة الراقمة بين</p>	<p>و . تعتمد الجداول النهائية في الانتخابات التالية العامة أو الفرعية في خلال السنة وحتى النصف الاول من شهر آب وتجرى عملية الاقتراع بموجبها .</p> <p>المادة ١٠ - تقوم لجنة اعادة النظر خلال النصف الاول من شهر آب من كل سنة بتفقيح جداول الناخبين المائدة للدائرة الانتخابية التي تدخل ضمن اختصاصها واتخاذ عمليات الاضافة والتشطيب فيها اعتمادا على البيانات والمعلومات التي ترد من الدوائر الرسمية ذات العلاقة وتدون اسباب الاضافة والتشطيب في القفل الخاص بالاحصاءات في تلك الجداول ويشترط في ذلك ان لا تتعارض تلك البيانات والمعلومات مع قنود دائرة الأحوال المدنية وكل شخص ان يطلب من اللجنة تسجيل اسمه في جدول الناخبين اذا كانت الشروط القانونية للناخب متوفرة فيه .</p>

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في القانون المؤقت رقم (١٤)	المادة كما وردت في القانون الاصيل
موافقة كما وردت من مجلس النواب	موافقة كما ورد من الحكومة	<p>(١٥) و (٣٠) من شهر توز من كل سنة بقائمة تتضمن اسماء الاشخاص الذين توفوا خلال الاثني عشر شهرا السابقة للمدة التي تشملها اجراءات اعادة النظر في جداول الناخبين .</p> <p>المادة ٧ - يلغى نص المادة (١١) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي:</p> <p>المادة - ١١ -</p> <p>أ - تقوم لجنة اعادة النظر خلال النصف الاول من شهر آب من كل سنة بتفقيح جداول الناخبين المائدة للدائرة الانتخابية التي تدخل ضمن اختصاصها واتخاذ عمليات التطيب اعتمادا على البيانات والمعلومات الواردة اليها من الدوائر الرسمية وتدون اسباب التطيب في القفل الخاص بالاحصاءات في تلك الجداول ويشترط في ذلك ان لا تتعارض تلك البيانات والمعلومات مع قنود الدوائر الرسمية .</p>	<p>المادة ١١ - يترتب على المحاكم المختصة في كل الدوائر الانتخابية تزويد لجنة اعادة النظر في تلك الدائرة خلال المدة الراقمة بين (١٥) و (٣٠) توز من كل سنة بقائمة تتضمن موجزا عن الاحكام المتعلقة بالافلاس والسجن وتلك التي تقضي بالسجن لمدة تزيد على سنة في الجرائم غير السياسية لم يشملها عقوب كما يترتب على دوائر الأحوال المدنية ان تزود تلك اللجنة خلال المدة المذكورة بقائمة باسماء الأشخاص الذين اكملوا التاسعة عشرة من اعمارهم وتوفوا خلال الاثني عشر شهرا السابقة للمدة التي تشملها اجراءات اعادة النظر في جداول الناخبين .</p>

مجلس الاعيان

المادة كما وردت في القانون المؤقت رقم (١٤)	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية
ب - لكل شخص ان يطلب من لجنة اعادة النظر في الدائرة الانتخابية التابع لها تسجيل اسمه في جدول الناخبين اذا كانت الشروط القانونية تتوافر فيه . المادة ٨ - يبقى نص المادة (١٦) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي : المادة - ١٢ - تقوم لجنة اعادة النظر بعد سبعة ايام من انتهاء المدة المحددة لاجراء اصحابها وفقا لاحكام المادة (١١) من هذا القانون بعرض جداول باسماء الاشخاص الذين شطب اسمائهم من جداول الناخبين او اضيفت اليها لمدة سبعة ايام وذلك في مكان ظاهر في مركز الحاكم الاداري والتبويه عن عرضها على ذلك الوجه في الصحف المحلية . المادة ٩ - تعدل المادة (١٣) من القانون الاصيل بنطاب عبارة (خلال عشرة ايام من تاريخ عرضها) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (خلال سبعة ايام من تاريخ انتهاء مدة عرضها) .	موافقة كما ورد من الحكومة	موافقة كما وردت من مجلس النواب
المادة ١٣ - لكل شخص لم يرد اسمه في الجداول المصوص عليها في المادة (١٦) من هذا القانون بغير حق او وقع خطأ في البيانات الخاصة بقيدته في تلك الدائرة - ١٢ - تقوم لجنة اعادة النظر بعد انتهاء المدة المحددة لاجراء اصحابها مباشرة بقبض احكام المادة (١٠) من هذا القانون بعرض جداول اسماء الناخبين في الدائرة الانتخابية بعد اجراء عمليات الاضافة والشطب عليها لمدة اسبوع واحد وذلك في مكان عام ويأمر بحجده الحاكم الاداري والتبويه عنها بالصحف المحلية .		

المادة كما وردت في القانون المؤقت رقم (١٤)	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية
المادة ١٠ - يبقى نص المادة (١٤) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي : المادة - ١٤ - على لجنة اعادة النظر اصدار قراراتها بشأن الاعتراضات التي قدمت اليها بقبض المادة (١٣) من هذا القانون خلال مدة لا تزيد على سبعة ايام من تاريخ انتهاء مدة الاعتراض ، وتبلغ قراراتها حال صدورها للمترشحين بحجبت اعلان يعلق لمدة ثلاثة ايام في الأماكن التي تم اعلان الجداول المترش عليها ، وتكون	موافقة كما ورد من الحكومة	موافقة كما وردت من مجلس النواب
المادة ١٤ - على لجنة اعادة النظر اصدار قراراتها بشأن الاعتراضات التي قدمت اليها بقبض المادة (١٣) من هذا القانون خلال ثلاثة ايام من تاريخ انتهاء مدة الاعتراض وتبلغ قراراتها للمترشحين حال صدورها وتكون قابلة للطعن لدى محكمة البداية في المنطقة الانتخابية خلال ثلاثة ايام من تاريخ تبليغها وصلى المحكمة ان تفعل فيها قضيعة غير قابلة للطعن امام اي مرتجع قراراتها قطعية غير قابلة للطعن امام اي مرتجع آخر ، وتوزع عليها تبليغها الى رئيس لجنة اعادة النظر خلال ثلاثة ايام من تاريخ صدورها لتتخذها .		

محضر الجلسة السادسة عشر من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٩٩٢/٣/٣١ م

المادة كما وردت في القانون رقم (١٤)	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية
<p>المادة ١٥ - تفتح لجنة إعادة النظر في كل دائرة انتخابية جداول انتخابية نهائية لجميع الناخبين فيها بعد اكسابها الصفة القانونية بسبب عدم الاعراض عليها بقتضى احكام المادة (١٣) من هذا القانون او لاحساب التفرات المصادرة بشأن الاعراضات عليها الدرجة القطعية بقتضى احكام المادة (١٤) منه وترسل اللجنة نسخة منها الى وزارة الداخلية لحفظها .</p> <p>المادة ١٦ - تجتهد في الانتخابات النيابية العامة او الفرعية التي تجري خلال اي سنة جداول الناخبين التي</p>	موافقة كما ورد من الحكومة	موافقة كما وردت من مجلس النواب

المادة كما وردت في القانون رقم (١٤)	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية
<p>المادة ١٣ - تعمل النقطة (ب) من المادة (٢٢) من القانون (بقتضى احكام هذا القانون) .</p> <p>المادة ١٤ - تعمل المادة (٢٣) من القانون الاصلي بطلب عبارة (على الحاكم الاداري) الواردة في مظهرها</p>	موافقة كما ورد من الحكومة	موافقة كما وردت من مجلس النواب

المادة ١٥ - تفتح لجنة إعادة النظر في كل دائرة انتخابية جداول انتخابية نهائية لجميع الناخبين فيها بعد اكسابها الصفة القانونية بسبب عدم الاعراض عليها بقتضى احكام المادة (١٣) من هذا القانون او لاحساب التفرات المصادرة بشأن الاعراضات عليها الدرجة القطعية بقتضى احكام المادة (١٤) منه وترسل اللجنة نسخة منها الى وزارة الداخلية لحفظها .

المادة ١٦ - تجتهد في الانتخابات النيابية العامة او الفرعية التي تجري خلال اي سنة جداول الناخبين التي

تم تنظيمها بصورة نهائية بقتضى احكام المادة (١٥) من هذا القانون .

المادة ٢٢ - أ - على كل من يرغب في ترشيح نفسه لعضوية مجلس النواب ان يدفع للدير المالي في الدائرة الانتخابية التي يرشح نفسه فيها مبلغ (٥٠٠) دينار يقيد ايرادا للخزينة غير قابل للاسترداد في اي حالة من الحالات .

ب - يقدم طلب الترشيح من المرشح على نسختين الى الحاكم الاداري في الدائرة الانتخابية التي يرشح نفسه فيها مضمنا اسمه ويكون ولادته وديانته ومكان اقامته واللقب الذي يرشح نفسه له مرفقا به الوثائق القوية وسائر البيانات المطلوبة بقتضى احكام هذا القانون، ويعطى مقدم الطلب اشعرا من الحاكم الاداري يستلم عليه وتكون تقديم طلب الترشيح على النموذج الذي يقرره وزير الداخلية .

المادة ٢٣ - على الحاكم الاداري ان يتأكد من مطابقة الطلب والوثائق والبيانات المقدمة من المرشح لشروط

محضر الجلسة السادسة عشر من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٩٩٢/٣/٣١ م

المادة كما وردت في القانون المؤقت رقم (١٤)	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية
<p>والمستعاضة عنها بعبارة (على المحافظ).</p> <p>المادة (١٥) يُلغى نص المادة (٢٤) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :</p> <p>المادة (٢٤)</p> <p>اذا قرر المحافظ رفض طلب الترشيح لعدم مطابقته لاحكام هذا القانون فعليه بيان اسباب رفضه ومطالب الترشيح ان يعترض على القرار خلال يومين من تاريخ تبليغه له لدى محكمة البداية في مركز المحافظة التي تتبع الدائرة الانتخابية ضمن اختصاصها، وصل المحكمة الفصل في الاعتراض خلال ثلاثة ايام من تاريخ تقديمه اليها ويكون قرارها قطعيًا غير قابل للطعن لدى أي مرجع آخر.</p> <p>المادة (١٦) تعمل المادة (٢٥) من القانون الاصيل بطلب عبارة (يحتفظ الحاكم الاداري) الواردة في مطلقها ويستعاض عنها بعبارة (على المحافظ).</p>	موافقة كما ورد من الحكومة	موافقة كما وردت من مجلس النواب
<p>المادة (٢٤) - اذا قرر الحاكم الاداري رفض طلب الترشيح لعدد مطابقه لاحكام هذا القانون فطالب الترشيح ان يعترض على القرار خلال يومين من تاريخ تبليغه له لدى محكمة البداية التي تتبع الدائرة الانتخابية ضمن اختصاصها وعلى المحكمة الفصل في الاعتراض خلال ثلاثة ايام من تقديمه اليها ويكون قرارها قطعيًا وصل الحاكم الاداري بيان اسباب الرفض في قراره.</p> <p>المادة ٢٥ - يحتفظ الحاكم الاداري بنسخة من طلبات الترشيح التي قبلها او التي صدر قرار محكمة البداية بغيرها ويستجيبها في سجل خاص حسب تاريخ تقديم كل منها اليه وترتب عليه تنظيم قائمة باسماء اوراق المرشحين ورمزها في اماكن عامة وبارزة في الدائرة الانتخابية وذلك حال اكتمال اكتساب طلبات الترشيح الدرجة النهائية او القطعية ونشر ذلك في صحيفتين يوميتين.</p>		

المادة كما وردت في القانون المؤقت رقم (١٤)	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية
<p>المادة (١٧) تعمل المادة (٢٧) من القانون الاصيل بطلب عبارة (على الحاكم الاداري) الواردة في مطلقها والمستعاضة عنها بعبارة (على المحافظ).</p> <p>المادة (١٨) تعمل الفقرة (أ) من المادة (٣٦) من القانون الاصيل بطلب عبارة (وفقا لاحكام المادتين (١٦) و(١٥) من هذا القانون) الواردة فيها والمستعاضة عنها بعبارة (وفقا لاحكام هذا القانون).</p>	موافقة كما ورد من الحكومة	موافقة كما وردت من مجلس النواب
<p>المادة (٢٧) - على الحاكم الاداري ان يعلن عن التعديلات التي ادخلت على قائمة المرشحين بموجب قرارات محكمة العمل العليا فور تبليغه لها وذلك بالطريقة ذاتها التي تم الاعلان بها عن قائمة المرشحين ويتضمن احكام المادة (٢٥) من هذا القانون وتغير هذه القائمة هي القائمة النهائية للمرشحين للاختبارات النهائية.</p> <p>المادة ٣٦ - أ . على الحاكم الاداري ان يصدر خلال ثلاثين يوما من تاريخ اتمام اجراءات التسجيل او اعادة النظر في الجداول الانتخابية في الدائرة الانتخابية التابعة له واكتسابها الدرجة القطعية وفقا لاحكام المادتين (١٦) و(١٥) من هذا القانون قرارا ينشر في الجريدة الرسمية وفي الصحف المحلية ويأتي وسيلة اخرى يراها ضرورية يتضمن ما يلي :</p> <p>١ - تقسيم الدائرة الانتخابية الى مناطق انتخابية فرعية.</p>		

محضر الجلسة السادسة عشر من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ٣١/٣/١٩٩٢م

المادة كما وردت في القانون رقم (١٤)	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية
<p>المادة ١٩) تعدل الفقرة (ب) من المادة (٤٤) من القانون الاصيل بتطبع عبارة (مع من يرغب من اولئك الحاضرين) الواردة في آخرها.</p> <p>المادة (١٩) تعدل الفقرة (ب) من المادة (٤٤) من القانون الاصيل بتطبع عبارة (مع من يرغب من اولئك الحاضرين) الواردة في آخرها.</p>	موافقة كما ورد من الحكومة	موافقة كما وردت من مجلس النواب
<p>المادة كما وردت في القانون الاصيل</p> <p>٢. تخصيص مركز او اكثر للاقتراع لكل من تلك المناطق الانتخابية القروية مع بيان عدد الناخبين في كل مركز على ان لا يزيد ذلك العدد على سبعة مائة ناخب في اي حالة من الحالات.</p> <p>٣. دعوة الناخبين المسجلة اسمائهم في تلك الجداول الانتخابية النهائية للحصول على البطاقة الانتخابية الشخصية وذلك من الجهات التي يعينها وخلال المدة التي يحددها في قراره.</p> <p>المادة ٤٤ - ١. يكون صندوق الاقتراع على الشكل الموحد الذي يقره وزير الداخلية ويكون لكل صندوق ثلاثة اقفال مختلفة وقفحة واحدة تسمح بادخال ورقة الاقتراع فقط في الصندوق.</p> <p>٢. قبل البدء في الاقتراع يفتح رئيس هيئة الاقتراع صندوق الاقتراع امام الحاضرين</p>		

المادة كما وردت في القانون رقم (١٤)	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية
<p>المادة (٢٠) تعدل الفقرة (أ) من المادة (٤٩) من القانون الاصيل بتطبع عبارة (الذين لا تقل درجة اي منهم عن الثانية) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (من الفئة الثانية على الاقل).</p> <p>المادة ٢١ - يلغى (جدول السوائر الانتخابية والقائمة المضممة لكل منها في مجلس النواب) الملحق بالقانون الاصيل ويستعاض عنه بجدول الملحق بهذا القانون.</p>	موافقة كما ورد من الحكومة	موافقة كما وردت من مجلس النواب
<p>المادة كما وردت في القانون الاصيل</p> <p>من المرشحين او المندوبين عنهم ليعتقروا من خلوه ثم يعلقه باقفاله الثلاثة ويحفظه موكل عهده من هيئة الاقتراع بفتح واحد من غلافاتها ويظم بذلك عهدها ترقيعه اذينة مع من يرغب من اولئك الحاضرين.</p> <p>المادة ٤٩ - ١. تجري عملية فرز اصوات القترعين باشراف اللجنة المركزية للمادة الانتخابية وتكون لها ان تولف جانا فرعية لاعدتها في اعمالها في ذلك فرز الاصوات على ان تتألف كل لجنة من تلك اللجان برئاسة احد القضاة النظاميين او الشرعيين او من موظفي الحكومة الذين لا تقل درجة اي منهم عن الثانية وعشوية اثنين اخرين من الموظفين.</p>		

محضر الجلسة السادسة عشر من الدورة العادية الثالثة المتقدمة في ٣١/٣/١٩٩٢م

قانون رقم ()
قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب

جدول
الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة
لكل منها في مجلس النواب

المادة ١ - تحقيقا للغايات المقصودة من المادة (٣١) من قانون الانتخاب لمجلس النواب تكون الدوائر الانتخابية في المملكة لأغراض انتخاب مجلس النواب على الوجه المبين في هذا الجدول.

المادة ٢ - تعتمد احكام نظام التقسيمات الادارية المعمول به في تحديد المنطقة او المناطق التي تشملها كل دائرة من الدوائر الانتخابية.

المحافظة	الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد النيابية المخصصة لها
١ - محافظة العاصمة	١ - مدينة عمان	٧ - سبعة نواب مسلمين واحد منهم من الشراكسة والشيشان ١ - نائب واحد مسيحي.
٢ - محافظة العاصمة	(باستثناء مدينة عمان) منطقة - أ - منطقة - ب -	٢ - نائبان مسلمان. ١ - نائب واحد مسلم.
٣ - قضاء وادي السير	٢ - نائبان مسلمان. واحد منهما من الشراكسة والشيشان.	
٤ - اقصية سحاب والموقر والجزيرة (باستثناء بدو الوسط)	١ - نائب واحد مسلم	
٥ - قضاء ناعور	١ - نائب واحد مسلم.	
٦ - لواء مادبا	١ - نائب واحد مسلم. ٢ - نائب واحد مسيحي.	
٧ - قضاء ذيبان	١ - نائب واحد مسلم.	
٨ - محافظة اربد	٧ - سبعة نواب مسلمين. ١ - نائب واحد مسيحي.	
٩ - لواء عجلون	٢ - نائبان مسلمان. ١ - نائب واحد مسيحي.	

١٠ - لواء جرش.	٢ - نائبان مسلمان.
١١ - لواء الرمثا.	١ - نائب واحد مسلم.
١٢ - لواء الاغوار الشمالية.	١ - نائب واحد مسلم.
١٣ - لواء الكورة.	١ - نائب واحد مسلم.
١٤ - لواء بني كنانة.	٢ - نائبان مسلمان.
١٥ - مدينة السلط وناحية زي	٢ - ثلاثة نواب مسلمين. ١ - نائب واحد مسيحي.
١٦ - محافظة البلقاء (باستثناء مدينة السلط وناحية زي).	٢ - نائبان مسلمان. ١ - نائب واحد مسيحي.
١٧ - محافظة الكرك.	٣ - ثلاثة نواب مسلمين. ١ - نائب واحد مسيحي.
١٨ - قضاء عي وقضاء الصافي	١ - نائب واحد مسلم.
١٩ - لواء المزار الجنوبية	٣ - ثلاثة نواب مسلمين.
٢٠ - محافظة معان (باستثناء بدو الجنوب)	١ - نائب واحد مسيحي.
٢١ - لواء العقبة	٢ - نائبان مسلمان.
٢٢ - قضاء الشوبك	١ - نائب واحد مسلم.
٢٣ - قضاء وادي موسى	١ - نائب واحد مسلم.
٢٤ - محافظة الزرقاء.	٣ - ثلاثة نواب مسلمين واحد منهم من الشراكسة والشيشان. ١ - نائب واحد مسيحي.
٢٥ - محافظة المفرق (باستثناء بدو الشمال).	٢ - نائبان مسلمان.
٢٦ - محافظة الطفيلة.	٢ - ثلاثة نواب مسلمين.
٢٧ - بدو الشمال.	٢ - نائبان مسلمان.
٢٨ - بدو الوسط.	٢ - نائبان مسلمان.
٢٩ - بدو الجنوب.	٢ - نائبان مسلمان.
ويقصد ببدا الشمال العشائر التالية: ١ - بنو خالد.	ويقصد ببدا الوسط عشائر بني صخر وهي: ١ - الغنيم.
	ويقصد ببدا الجنوب عشائر الحويطات وهي: ١ - المطالفة.

مكتبة امانة عمان

٢ - السرحان	٢ - الزين	٢ - التواية
٣ - العيسى	٣ - الكسابنة	٣ - السليمانين
٤ - السردية	٤ - سليط	٤ - التجادات
٥ - الساعيد	٥ - الحقيش	٥ - النعيمات
٦ - الشرافات	٦ - الحرشان	٦ - المراعية
٧ - المعظمت	٧ - الجبور	٧ - الزوايدة
٨ - الطرافشة	٨ - الشرعة	٨ - المناعين
	٩ - البدارين	٩ - الحجايا
		١٠ - بني عطية

قانون مؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٩
قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب

محضر الجلسة السادسة عشر من الدورة العادية الثالثة المتقدمة في ٣١/٣/١٩٩٢م ٧٥

المادة كما وردت في القانون المؤقت رقم (٢٣)	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية
<p>المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٩ المنشر اليه فيها يلي بالقانون الاصل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.</p> <p>المادة ٢ - تعديل المادة (٣٥) من القانون الاصل باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واصنافه الفقرة (ب) التالية اليها :</p> <p>(ب) - لوزير الداخلية ان يستقي بصورة دائمة او مؤقتة اي بيان من البيانات التي تتضمنها البطاقة الانتخابية الشخصية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بما في ذلك صورة الناخب.</p>	<p>موافقة كما وردت من الحكومة</p>	<p>موافقة كما وردت من مجلس النواب</p>
<p>المادة ٣٥ - يصدر وزير الداخلية بطاقة انتخاب شخصية لكل ناخب ويجب ان تتضمن البطاقة الانتخابية الشخصية صورة الناخب، وموئجه الكسامة مأخوذة عن دفتر العائلة الصادر عن دائرة الاحوال المدنية ودائرة الانتخابية ومركز الاقتراع فيها التي يحق له التصويت فيه، ورقمه في جدول الناخبين في ذلك المركز، وتكون البطاقة الانتخابية الشخصية صالحة للمدة وفي</p>		

محضر الجلسة السادسة عشر من الدورة العادية الثالثة المتقدمة في ٣١/٣/١٩٩٢م

قانون مؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٩
قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب
جدول الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل
منها في مجلس النواب

المادة ١ - تحقيقا للغايات المقصودة من المادة ٣١ من قانون الانتخاب لمجلس النواب تكون الدوائر الانتخابية في المملكة لاغراض انتخاب مجلس النواب على الوجه المبين في هذا الجدول.

المادة ٢ - تعتمد احكام نظام التقسيمات الادارية المعمول به وتقسيمات امانة عمان الكبرى المقررة من قبل مجلس الامانة في تحديد المنطقة او المناطق التي تشملها كل دائرة من الدوائر الانتخابية:

المحافظة	الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد النيابية المخصصة لها
١ - محافظة العاصمة	١ - الدائرة الاولى وتشمل مناطق (بسمان وماركا وطارق من امانة عمان الكبرى).	ثلاثة نواب مسلمين
	٢ - الدائرة الثانية وتشمل مناطق (اليرموك والنصر ورأس العين وبدر من امانة عمان الكبرى).	ثلاثة نواب مسلمين
	٣ - الدائرة الثالثة وتشمل مناطق (المدينة وزهران والعبدلي من امانة عمان الكبرى).	اربعة نواب مسلمين واحد منهم من الشراكسة واليشان وثالب واحد مسيحي.
	٤ - الدائرة الرابعة وتشمل مناطق (القويسمة والجويعة وابرعلندا وخريبة السوق وجاوا والبادودة وام قصير والمقابلين من امانة عمان الكبرى) واقضية سحاب والجيزة والموقر باستثناء بدو الوسط.	ثلاث نواب مسلمين
	٥ - الدائرة الخامسة وتشمل مناطق (شفا بدران وابونصير والجبيهة	خمسة نواب مسلمين واحد منهم من الشراكسة

مكتبة المجلس

قرار اللجنة القانونية

قرار مجلس النواب

المادة كما وردت في القانون المؤقت رقم (٢٣)

المادة كما وردت في القانون الاصيل

المادة ٣ - يُلغى جدول الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها في مجلس النواب الملحق بالقانون الاصيل ويستعاض عنه بالجدول المرفق بهذا القانون.

الاحكام ونصن الشروط التي يقرها وزير الداخلية في هذه البطاقة نفسها او يقتضي تعليمات يصدرها.

وصولح وتلاع العلي وام السماق وخلدا من امانة عمان الكبرى وقضائي وادي السير وناعور.	والشيشان	
٦ - الدائرة السادسة لواء مادبا وقضاء ذيبان	نائبان مسلمان ونائب واحد مسيحي	
٢ - محافظة اربد	١ - مدينة اربد والمراكز والمناطق التابعة لمركز المحافظة مباشرة	ثمانية نواب مسلمين ونائب واحد مسيحي
	٢ - لواء جرش	نائبان مسلمان
	٣ - لواء عجلون	نائبان مسلمان ونائب واحد مسيحي
	٤ - لواء الرمثا ولواء بني كنانة	ثلاثة نواب مسلمين
	٥ - لواء الكورة ولواء الأغوار الشمالية.	نائبان مسلمان
٣ - محافظة البلقاء	محافظة البلقاء	سنة نواب مسلمين ونائبان مسيحيان
٤ - محافظة الكرك	محافظة الكرك	سبعة نواب مسلمين ونائبان مسيحيان
٥ - محافظة معان	محافظة معان	خمسة نواب مسلمين.
٦ - محافظة الزرقاء	محافظة الزرقاء	خمسة نواب مسلمين واحد منهم من الشراكسة والشيشان ونائب واحد مسيحي
٧ - محافظة المفرق	محافظة المفرق	ثلاث نواب مسلمين
٨ - محافظة الطفيلة	محافظة الطفيلة	ثلاث نواب مسلمين
٩ - البادية	بدو الشمال بدو الوسط بدو الجنوب	نائبان مسلمان نائبان مسلمان نائبان مسلمان

ويقصد بدو الشمال العشائر التالية:	ويقصد بدو الوسط عشائر بني صخر وهي:	ويقصد بدو الجنوب عشائر الحويطات وهي:
١ - بنوخالد	١ - الغبين.	١ - المطالعة.
٢ - السرحان	٢ - العامر.	٢ - التوابية.
٣ - العيسى	٣ - الكعابنة.	٣ - السليمانيين.
٤ - السردية	٤ - سليط.	٤ - التجادات.
٥ - المساعيد	٥ - المقريش.	٥ - التعيمات.
٦ - الشرقات.	٦ - الخرشان.	٦ - المراعبة.
٧ - العظلمات.	٧ - الجبور.	٧ - الزوايدة.
٨ - الزيد.	٨ - الشرعة.	٨ - المناعين.
	٩ - البدارين.	٩ - الحجايا.
	١٠ - الطين.	١٠ - بني عطية.
	١١ - الحماد.	١١ - المطون.
	١٢ - القضاة.	١٢ - الدراوشة.
	١٣ - السليم.	١٣ - الدمانية.
		١٤ - الهدبان.
		١٥ - البطونية.
		١٦ - الزلاية.
		١٧ - السعديين.
		١٨ - الرشايمة.
		١٩ - العمارين.
		٢٠ - الاحويات.
		٢١ - المصحين.
		٢٢ - السميحيين.
		٢٣ - الربايمة.
		٢٤ - الطفاطقة.

مكتبة العدل

دولة رئيس المجلس: نأتي الى مشروع قانون معدل لقانون صندوق شهداء الأمن العام الاستاذ الدكتور سعيد التل.

الدكتور سعيد التل: شكراً دولة الرئيس، بالنسبة الى المادة (٢) الفقرة (أ) «يدفع لورثة الشهيد اعانة فورية ولمرة واحدة فقط على ان لا يزيد مقدار هذه الاعانة على (٥٠٠) دينار ويناط باللجنة وضع التعليمات الادارية والمالية التي تحدد اسلوب دفع هذه الاعانة...» ليس محددة هذه المادة قيمة هذه الاعانة، هي معناه حددت بالحد الاعلى مقداره (٥٠٠) دينار. عندي تعديلين، التعديل الاول، الاحتمال الاول: يدفع لورثة الشهيد اعانة فورية مبلغ (٥٠٠) دينار ان يحذف (مقدار على ان لا يزيد) يكون المبلغ محدد بـ (٥٠٠) دينار اذا قبل المجلس الكريم بهذا التحديد تبقى صيغة المادة كما هي.

وانا اقترح ان يحدد هذا المبلغ بـ (٥٠٠) دينار وليس كحد اعلى مبلغ (٥٠٠) دينار سيما اننا ندفع هذه الاعانة لورثة شهيد، وبالتالي لا يجوز انقاصها عن (٥٠٠) دينار. اما اذا اصر المجلس على استمرار الـ (٥٠٠) دينار لا بد ان يضاف بعد التي تحدد قيمة هذه الاعانة واسلوب دفعها.

لان الصياغة الحالية تحدد اسلوب الدفع ولم تحدد قيمة هذه الاعانة بعد تحديد حدها الاعلى بـ (٥٠٠) دينار وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ كمال الشاعر.

الدكتور كمال الشاعر: سيدي الرئيس

مشروع القانون كما ورد اعطى للصندوق التعويض بمقدار لا يزيد عن (٥٠٠) دينار، بمبلغ حده الاقصى (٥٠٠) دينار.

الحقيقة لا بد ان هذا التحديد كان قائماً على امكانيات الصندوق، فالحقيقة لا اعتقد ان هذا مجال في التشريع الحقيقة الدخول في الارقام، والامور هذه لانه الحقيقة لا نعلم ما هي الامكانيات؟

فلا بد ان الصندوق والقائمون عليه حريصون على تعويض الورثة بالحد الاقصى الذي يستطيعون لكن ضمن امكانياتهم.

فلذلك اقترح بالواقع الموافقة على مشروع القانون كما ورد معدلاً تعديلاً طفيفاً من مجلس النواب وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ حسني عايش.

السيد حسني عايش: سيدي الرئيس هذا القانون فيه تشابه تام بين الأمن العام والقوات المسلحة، فقد تم وضع قانون بهذا الشكل للقوات المسلحة أقر في ١٩٩١/٩/١ ورفع المبلغ من (٣٠٠) دينار الى (٥٠٠) دينار.

دولة رئيس المجلس: هذه الغاية الاساسية، الدكتور سعيد التل.

الدكتور سعيد التل: سيدي الرئيس على افتراض ان المادة كما هي قبلت وضع التعليمات الادارية والمالية التي تحدد الاسلوب، ليس تعليمات ادارية ومالية لتحديد القيمة، مش محددة ما دام يحدد في تعليمات للاسلوب، لازم تكون صيغتها التي تحدد قيمة هذه الاعانة

واسلوب دفعها، حتى تصبح الصياغة سليمة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ كمال الشاعر.

الدكتور كمال الشاعر: هذه تعليمات ليس من الضروري ان تكون في صلب القانون.

دولة رئيس المجلس: استاذنا المقرر.

السيد مقرر اللجنة القانونية: شكراً دولة الرئيس الغاية من وضع التعديل هي زيادة ما يدفع للشهيد، ووضعت تعليمات جديدة لكي تنصرف اللجنة ضمن امكانياتها ولا تتجاوزها، وهي لا تستطيع ان تدفع اكثر مما هو موجود لديها، ولذلك التعديل لصالح الشهيد وليس للاضرار به.

دولة رئيس المجلس: الامر واضح اصبح، الحقيقة رفع التعويض من (٣٠٠) دينار الى (٥٠٠) دينار، استاذ حمد.

السيد حمد الفرحان: اود ان اوجه سؤال اخشى من الذاكرة، بأنه قانون القوات المسلحة، من الذاكرة اجيز بمبلغ (٥٠٠) دينار وليس بمبلغ حده الاعلى (٥٠٠) دينار، ارجو ان اوجه سؤال يجوز لحضرة المقرر او للحكومة.

اذا كان في قانون القوات المسلحة حسب

ما اذكر حددنا (٥٠٠) دينار، لا يجوز لنا بهذا القانون للأمن العام ان نجعل فرق بين الأمن العام والقوات المسلحة. اذا كان قانون القوات المسلحة محسوم بـ (٥٠٠) دينار على ما اذكر، محسوم بـ (٥٠٠) دينار، يجب ان يشابهه هذا القانون.

ارجو من الحكومة الاجابة ان امكن، هل قانون القوات المسلحة بيت بـ (٥٠٠) اذن الأمن العام يجب ان يماثلها وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: الامر واضح هل يتمسك الدكتور سعيد باقتراحه؟ معالي الدكتور عبدالله نسور.

معالي وزير الصناعة والتجارة: الحقيقة عدل فقط الثمن المتعلق بشهداء القوات المسلحة والنص بالضبط بهذا النص.

دولة رئيس المجلس: اذن هل يرافق المجلس على ما جاء من اللجنة على ما جاء من النواب؟

الجميع: موافقون.

وهذا هو نص القانون المعدل لقانون صندوق شهداء الأمن العام لسنة ١٩٩٢ كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي سيرسل فيها للحكومة.

مكتبة المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

قانون رقم () لسنة ١٩٩٢
قانون معدل لقانون صندوق شهداء الأمن العام

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون صندوق شهداء الأمن العام لسنة ١٩٩٢) ويقرأ مع القانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٥، المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٨) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي:

- أ (يدفع لورثة الشهيد اعانة فورية ولمرة واحدة فقط على ان لا يزيد مقدار هذه الاعانة على (٥٠٠) خمسة مئة دينار ويناط باللجنة وضع التعليمات الادارية والمالية التي تحدد اسلوب هذه الاعانة بما في ذلك تسمية افراد اسرة الشهيد الذين تسلم الاعانة اليهم.
- ب) يجوز في الأعياد القومية والدينية تقديم هدايا نقدية او عينية لعائلات الشهداء وفقاً لقرارات اللجنة.

امين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي

رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي

السيد مقرر اللجنة القانونية: القانون المؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٨٩، قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب.

دولة رئيس المجلس: هل يتكرم المجلس الكريم باعفاء المقرر من التلاوة؟ وحصر النقاش الذي يجري حول بعض المواد.

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم، نأتي للمواد استاذنا المقرر.

السيد مقرر اللجنة القانونية: المادة الاولى وهي تسمية القانون،

دولة رئيس المجلس: المادة الاولى هل من اعتراض عليها؟ هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ الجميع: موافقون.

السيد مقرر اللجنة القانونية: المادة الثانية، تعدل في التعريفات، اذا سمحت كل ما في الامر، اذا سمحت لي ملحوظة واحدة على المادة (٨) كانت يعتمد دفتر العائلة الصادر عن الاحوال المدنية دون غيره.

هنا بصفته مفرد، بينما اضيفت كلمة «والجوازات» قبل دون غيره، عندئذ القول دون غيره، غير منسجم مع اضافة الجوازات. لو قلنا حصراً، لكفت بدل من دون

غيره، هو تغيير تعبير، وليس تغيير احكام.

دولة رئيس المجلس: هل من اعتراض على هذه المادة؟ الاستاذ سالم.

السيد سالم مساعدة: عفواً اضافة عبارة «والجوازات» جاءت لتنسجم مع تسمية الدائرة الجديدة، كانت دائرة احوال مدنية مستقلة ودائرة جوازات مستقلة.

فجاءت التسمية لتنسجم دائرة الاحوال المدنية والجوازات لاسم الدائرة، دفتر العائلة الصادر عن هذه الجهة دون غيره، يعني عنها دون غيرها، ولذلك ما تغير شيء بالموضوع.

السيد مقرر اللجنة القانونية: غيره لا يجوز انه يعتمد دفتر مش الدائرة، يعتمد دفتر العائلة والجوازات، دون غيره، غير منسجم تعبيراً.

السيد سالم مساعدة: الحديث عن دفتر العائلة الصادر عن دائرة الاحوال المدنية والجوازات فهو ودون غيره هي تعود على دفتر العائلة وليس على الجوازات. ولذلك التعبير صحيح.

السيد مقرر اللجنة القانونية: اذا مقصود اسم الدائرة، يبقى هو كما ورد دون غيره، لكن الاعتماد كان مقصود فيه ان مش دفتر العائلة وحده، كان الجوازات يعتمدونها.

ومع هذا اذا كان التوضيح يسجل على اساس ان هذا اسم الدائرة وليس الاحتجاج بجوازات السفر لكفى.

دولة رئيس المجلس: الدكتور خليل. الدكتور خليل السالم: دولة الرئيس

النص في المادة ينطلق من كلمة يعتمد، ماذا يعتمد؟ دفتر العائلة او دفاتر العائلات وماذا يعتمد؟ الجوازات.

مش دوائر الجواز، يعني يقدم الانسان حتى يسجل له حق الانتخاب، اما ان يقدم دفتر العائلة واما ان يقدم الجواز.

القانون هنا يتكلم عن الوثيقة، انا هيك فاهم عن الوثيقة التي يقدمها المنتخب، ولذلك قيل وتوضع اشارة على الدفتر، تتضمن الدلالة على تسجيل الناخب، بقية العبارة ومعناها ايضاً ان توضع اشارة على الجواز، الذي يقدمه الناخب لأغراض التسجيل.

هذا انا فهمي للمادة، اما اذا وزير الداخلية يقدر يشرح لنا شو معنى تدخل دائرة الاحوال بالموضوع او دائرة الجوازات في نص المادة (٨) عندئذ بنقتع وشكراً.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد مقرر اللجنة القانونية: شكراً دولة الرئيس لاعادة النظر في قراءة النص على اساس من ان الجوازات وردت لايضاح الدائرة وتسميتها ووضع الاشارة على الدفتر وحده عندئذ ينسجم التعبير كما كان بعد ان تسجل ان المقصود من اضافة كلمة «الجوازات» هو ذكر اسم الدائرة وليس الوثيقة المعتمدة. هو توضيح اسم الدائرة التي اصدرت دفتر العائلة.

دولة رئيس المجلس: دولة مضر بدران.

دولة الاستاذ مضر بدران: شكراً دولة الرئيس، هذا قانون عمل به، وطبق، مش جديد واعتمد دفتر العائلة فقط، ولم يعتمد جواز

تكملة النص

السفر صلة لهذه المادة.

لأن ليس كل حامل جواز سفر هو اردني
دفتر العائلة هو الاثبات الحقيقي الوحيد وأنت
جوازات لتسمية الدائرة، فلا يحتاج لا لنص ولا
لاضافة ولا لتوضيح لأنه اوضح من واضح.

لذلك قيل وتوضع اشارة على الدفتر، ولم
يقبل توضع على الدفتر والجوازات، وطبق هذا
لذلك اقترح التصويت عليها كما وردت وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً الاستاذ
حسني عايش.

السيد حسني عايش: كما قال دولة
الاستاذ مضر باشا، الكثيرون يحملون جوازات
غير اردنيين، ثانياً الدفتر يضم كل العائلة،
ويمكن وضع اشارات عليه، الجواز لا يمكن
وضع اشارات عليه، سيصبح غير صالح
للاستعمال بعد ذلك لذلك واضحة جداً
المقصود هو دفتر العائلة فقط الذي لا يحمله الا
اردني مطلقاً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ الشيخ
عاطف البطوش.



معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية:
شكراً دولة الرئيس، كنت بدي التحدث عن
قراءة النص كما جاء بعد التعديل، واضح يعني
لا لبس فيه، ويعتمد دفتر العائلة الصادرة عن
دائرة الأحوال المدنية دون غيره في تسجيل من له
حق الانتخاب في جداول الناخبين وتوضع
اشارة على الدفتر تتضمن الدلالة... « فجاءت
الصادر عن دائرة الأحوال المدنية، أصبحت
الصادر عن دائرة الأحوال المدنية والجوازات،
الجواز ليس له شأن فيه انما هو في تسمية الدائرة
فقط. وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ امين
شقيير.

السيد امين شقيير: الواقع ان هذه المادة لا
بُد من ان تحظى بعناية اخواننا اعضاء المجلس،
ذلك ان حق الانتخاب ينبغي ان يتكرس بكل
الوسائل الممكنة الاصل ان الحق هو للناخب،
للمواطن الذي اكتملت فيه الصفات
والمواصفات ليكون ناخب تأتي قضية دفتر العائلة
ودفتر الانتخاب او ما الى ذلك هي آلية عمل
وليست هي جوهر من اجل تأمين الجوهر ينبغي
ان يكون بالامكان الاعتماد على أي وثيقة
رسمية تعرف الشخص.

وانا هنا اضيف الى دفتر العائلة موضوع
الهوية الشخصية الهوية الشخصية ليست ورقة
غير ذات قيمة وانما هي الورقة التي تعرف في
الشخص طوال الوقت على شخصيته.

ومن هنا فان التعديل المقترح لم يفي بكل
الاغراض وانا ارجو ان أذكر بأن الانتخابات
التي جرت بأخر مرة، بعد عنها أناس كثيرون،

ربما بسبب عدم توفر الوثائق اللازمة في وقت
الانتخاب، لتعرف المسؤولين على شخصياتهم.
لذلك اننا لا أستثني جواز السفر الا
للاسباب التي اشار اليها دولة الاستاذ مضر
بدران ولكن بصورة عامة يُفترض ان الجواز
يُعطى للمواطن الاردني وليس لغيره والهوية
تعطى للمواطن الاردني استناداً الى كل الحقائق
التي يقدمها من اجل الحصول عليها.

كذلك دفتر تسجيل الناخبين، ايضاً
ينبغي ان يعتبر، فلا نضع المواطن امام، اما ان
تكون معك دفتر العائلة او ليس لك حق
التصويت بل على العكس ينبغي ان نشجعه على
التصويت وان نتعامل مع الوثيقة التي يحملها
لاثبات شخصيته بشيء من العدالة والمرونة
والمطلق وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً الاستاذ سالم
مساعدة.

السيد سالم مساعدة: شكراً دولة
الرئيس، الصحيح بأنه بقدر ما نحن حريصون
والدولة حريصة على اعطاء الحق لمن له حق
الانتخاب ان يُسجل، بقدر ما يجب ان تكون
حريصين على الضمانات التي توضع لتلك
الغاية، بحيث لا يتسرب اشخاص ليس لهم
حق الانتخاب او الاقتراع بالتسجيل وممارسة
هذا الحق الذي هو مقصور على الاردنيين فقط
وفي ضوء هذه الملاحظة هذه اعود واذكر عبارة او
كلمة «والجوازات» التي اضيفت هي لتحديد
الدائرة التي يصدر عنها دفتر العائلة.

وتعزز ذلك، تعزز شرحي السابق
الصحيح، بتعريف لجنة اعادة النظر بالشروع

المقدم من الحكومة، بالقانون الاصيل، عفواً،
وفي القانون المؤقت، فلجنة اعادة النظر ورد فيها
في القانون الاصيل الذي هو مكتوب على
الصفحة (٣).

اللجنة المشكلة في كل دائرة انتخابية
برئاسة الحاكم الاداري وعضوية احد القضاة
واحد امناء سجل دائرة الاحوال المدنية.

في حين انه ورد في القانون المعدل اللجنة
المشكلة بقرار من وزير الداخلية في كل دائرة
انتخابية برئاسة الحاكم الاداري وعضوية احد
القضاة واحد امناء السجل المدني في دائرة
الاحوال المدنية والجوازات.

وهذا يعني ان كلمة «والجوازات» اضيفت
لتعرف على الدائرة وهي منسجمة مع القانون
الاخير بأن تسمية الدائرة، دائرة أصبحت
موحدة لا يوجد عندنا دائرتين بالجوازات
والاحوال المدنية واصبح اسمها دائرة الاحوال
المدنية والجوازات وشكراً.

دولة رئيس المجلس: استاذ حسني مرة
ثانية.

السيد حسني عايش: المادة «٩» تثبت ان
المقصود دفتر العائلة، هذه العملية هدفها وضع
جداول الناخبين فقط معلوماتها من دفتر العائلة.
بعد ان تثبت هذه الجداول، يأخذ
الناخب بطاقة انتخابية، هوية بموجبها حسب
المادة «٣٦» البند (٣) يصبح للناخب هوية
بموجب هذه الجداول التي استقيت معلوماتها من
دفتر الاحوال المدنية، اعتقد الامور واضحة جداً
وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الآن اماننا ما جاء

هكذا في الاصل

من اللجنة وهو موافقة على ما ورد من مجلس النواب، من يوافق على هذا القانون كما جاء من النواب؟
الجميع: موافقون.

قانون مؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي على النحو التالي:
أولاً: بالغاء تعريف كل من كلمة (الاردني) وعبارات (الحاكم الاداري) و (لجنة اعادة النظر) و (البطاقة الانتخابية الشخصية) والاستعاضة عنه بما يلي:

الاردني : كل شخص او انثى يحمل الجنسية الاردنية بمقتضى احكام قانون الجنسية الاردنية.
الحاكم الاداري : المحافظ او المتصرف او مدير القضاء في المحافظة.
لجنة اعادة النظر : اللجنة المشكلة بقرار من وزير الداخلية في كل دائرة انتخابية برئاسة الحاكم الاداري وعضوية احد القضاة واحد امناء السجل المدني في دائرة الأحوال المدنية والجوازات وفي حالة وجود اكثر من حاكم اداري في الدائرة الانتخابية الواحدة او وجود اكثر من دائرة انتخابية واحدة في الوحدة الادارية فيعين وزير الداخلية بتنسيب من المحافظ احد الحكام الاداريين رئيساً للجنة.

البطاقة الانتخابية الشخصية : بطاقة الانتخاب الشخصية للناخب التي تصدر بموجب تعليمات من وزير الداخلية بمقتضى احكام هذا القانون.

ثانياً: باضافة التعريف التالي لكلمة (المقيم) الى آخرها:
المقيم : يعتبر الشخص مقيماً عادة في المنطقة الانتخابية التي يقع مسكنه فيها ولا يعتبر منقطعاً عن تلك الإقامة بمجرد تغيبه عن مسكنه ذلك اذا كان يملك حق العودة اليه في اي وقت يشاء.

المادة ٣ - تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي على النحو التالي:
اولاً: باضافة عبارة (في ٣١ تموز من كل سنة) بعد عبارة (تسع عشرة سنة شمسية من عمره) الواردة في الفقرة (أ) منها.
ثانياً: باضافة كلمة (قانوناً) الى آخر البند (٢) من الفقرة (ب) منها.

المادة ٤ - تعدل المادة (٨) من القانون الاصلي باضافة عبارة (والجوازات) بعد عبارة (دائرة الأحوال المدنية) الواردة فيها.

المادة ٥ - تعدل المادة (٩) من القانون الاصلي على النحو التالي:
اولاً: بشطب عبارة (اما النسختان الباقيتان فتعرضان خلال ثلاثة ايام) الواردة في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة (اما النسختان الباقيتان فتعرضان خلال سبعة ايام).

ثانياً: بالغاء نص الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:
ج - لكل من لم يرد اسمه في جدول الناخبين بغير حق او حصل خطأ في البيانات الخاصة بقيده ان يطلب ادراج اسمه في الجدول او تصحيح البيانات الخاصة به، كما يجوز لمن ورد اسمه في جدول الناخبين ان يعترض على قيد غيره ممن ليس لهم حق الانتخاب، وكذلك على اغفال قيد اسماء من لهم هذا الحق، ويقدم الاعتراض كتابة دون طابع الى لجنة اعادة النظر ظالمشكلة بموجب هذا القانون خلال سبعة ايام من تاريخ انتهاء مدة عرض جدول الناخبين.

ثالثاً: بالغاء نص الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:
د - تصدر لجنة اعادة النظر قراراتها في الاعتراضات المقدمة اليها خلال مدة لا تزيد على سبعة ايام من تاريخ تقديم الاعتراض وتبلغ قراراتها للمعتضين بالاعلان عنها لمدة ثلاثة ايام في الاماكن التي تم اعلان جدول الناخبين فيها، وتكون قابلة للطعن دون اي رسوم لدى محكمة البداية في المنطقة الانتخابية خلال خمسة ايام من تاريخ انتهاء مدة

مكتبة
الاصول

الاعلان عنها وعلى المحكمة ان تصدر قراراتها في الطعون المقدمة اليها خلال مدة لا تزيد على خمسة ايام، ويتم تبليغها الى لجنة اعادة النظر خلال ثلاثة ايام من صدورها، وتكون قطعية غير قابلة للطعن امام اي مرجع آخر.

رابعا: بالغاء نص الفقرة (و) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:
و- تعتمد الجداول النهائية في الانتخابات النيابية العامة او الفرعية، وتجري عملية الاقتراع بموجبها.

المادة ٦ - يلغى نص المادة (١٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:
المادة ١٠ -

أ - يترتب على المحاكم في جميع الدوائر الانتخابية تزويد لجنة اعادة النظر في تلك الدوائر خلال المدة الواقعة بين (١٥) و (٣٠) من شهر تموز من كل سنة بقائمة تتضمن موجزا عن الاحكام التي أصدرتها والمتعلقة بالافلاس والحجر، وتلك التي تقضي بالسجن لمدة تزيد على سنة واحدة في الجرائم غير السياسية والتي لم يشملها عفو.

ب - على دائرة الاحوال المدنية والجوازات تزويد لجان اعادة النظر في الدوائر الانتخابية المختصة خلال المدة الواقعة بين (١٥) و (٣٠) من شهر تموز من كل سنة بقائمة تتضمن اسماء الأشخاص الذين توفوا خلال الاثني عشر شهرا السابقة للمدة التي تشملها اجراءات اعادة النظر في جداول الناخبين.

المادة ٧ - يلغى نص المادة (١١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:
المادة ١١ -

أ - تقوم لجنة اعادة النظر خلال النصف الاول من شهر آب من كل سنة بتنقيح جداول الناخبين العائدة للدائرة الانتخابية التي تدخل ضمن اختصاصها واجراء عمليات الشطب اعتمادا على البيانات والمعلومات الواردة اليها من الدوائر الرسمية وتدوين اسباب الشطب في الحقل الخاص بالملاحظات في تلك الجداول، ويشترط في ذلك ان لا تتعارض تلك البيانات والمعلومات مع قيود الدوائر الرسمية.

ب - لكل شخص ان يطلب من لجنة اعادة النظر في الدائرة الانتخابية التابع لها تسجيل اسمه في جدول الناخبين اذا كانت الشروط القانونية تتوافر فيه.

المادة ٨ - يلغى نص المادة (١٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:
المادة ١٢ -

تقوم لجنة اعادة النظر بعد سبعة ايام من انتهاء المدة المحددة لانهاء اعمالها وفقا لاحكام المادة (١١) من هذا القانون بعرض جداول بأساء الاشخاص الذين شطبوا اسمائهم من جداول الناخبين او اضيفت اليها لمدة سبعة ايام وذلك في مكان ظاهر في مركز الحاكم الاداري والتنويه عن عرضها على ذلك الوجه في الصحف المحلية.

المادة ٩ - تعدل المادة (١٣) من القانون الاصلي بشطب عبارة (خلال عشرة ايام من تاريخ عرضها) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (خلال سبعة ايام من تاريخ انتهاء مدة عرضها).

المادة ١٠ - يلغى نص المادة (١٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:
المادة ١٤ -

على لجنة اعادة النظر اصدار قراراتها بشأن الاعتراضات التي قدمت اليها بمقتضى المادة (١٣) من هذا القانون خلال مدة لا تزيد على سبعة ايام من تاريخ انتهاء مدة الاعتراض، وتبليغ قراراتها حال صدورهم للمعتراضين بموجب اعلان يعلق لمدة ثلاثة ايام في الأماكن التي تم اعلان الجداول المعترض عليها، وتكون قابلة للطعن لدى محكمة البداية في المنطقة الانتخابية خلال ثلاثة ايام من انتهاء مدة الاعلان عنها، وعلى المحكمة ان تصدر قراراتها في الطعون المقدمة اليها خلال خمسة ايام من تاريخ تقديمها وتكون قراراتها قطعية غير قابلة للطعن امام اي مرجع آخر، ويترتب عليها تبليغها الى لجنة اعادة النظر خلال ثلاثة ايام من صدورها لتنفيذها.

المادة ١١ - يلغى نص المادة (١٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:
المادة ١٥ -

تضع لجنة اعادة النظر في كل دائرة انتخابية ملاحق للجداول الانتخابية بعد اكتسابها الدرجة النهائية بمقتضى احكام المواد (١٢) و (١٣) و (١٤) من هذا القانون، وترسل احدى النسخ منها الى وزارة الداخلية وتحفظ النسخة الثانية منها لدى الحاكم الاداري.

المادة ١٢ - تعدل المادة (١٦) من القانون الاصلي بشطب عبارة (بمقتضى احكام المادة (١٥) من هذا القانون) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (بمقتضى احكام هذا القانون).

المادة ١٣ - تعدل الفقرة (ب) من المادة (٢٢) من القانون الاصلي بشطب عبارة (الحاكم الاداري) حيثما وردت فيها والاستعاضة عنها بكلمة (المحافظ).

المادة ١٤ - تعدل المادة (٢٣) من القانون الاصلي بشطب عبارة (على الحاكم الاداري) الواردة في مطلعها والاستعاضة عنها بعبارة (على المحافظ).

مكتبة العدل

المادة ١٥ - يلغى نص المادة (٢٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :
المادة ٢٤ -

إذا قرر المحافظ رفض طلب الترشيح لعدم مطابقته لأحكام هذا القانون فعليه بيان اسباب رفضه ولطالب الترشيح ان يعترض على القرار خلال يومين من تاريخ تبليغه له لدى محكمة البداية في مركز المحافظة التي تقع الدائرة الانتخابية ضمن اختصاصها، وعلى المحكمة الفصل في الاعتراض خلال ثلاثة ايام من تاريخ تقديمه اليها ويكون قرارها قطعيا غير قابل للطعن لدى اي مرجع آخر.

المادة ١٦ - تعدل المادة (٢٥) من القانون الاصلي بشطب عبارة (يحفظ الحاكم الاداري) الواردة في مطلعها ويستعاض عنها بعبارة (يحفظ المحافظ).

المادة ١٧ - تعدل المادة (٢٧) من القانون الاصلي بشطب عبارة (على الحاكم الاداري) الواردة في مطلعها والاستعاضة عنها بعبارة (على المحافظ).

المادة ١٨ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (٣٦) من القانون الاصلي بشطب عبارة (وفقا لأحكام المادتين (١٢) و(١٥) من هذا القانون) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (وفقا لأحكام هذا القانون).

المادة ١٩ - تعدل الفقرة (ب) من المادة (٤٤) من القانون الاصلي بشطب عبارة (مع من يرغب من اولئك الحاضرين) الواردة في آخرها.

المادة ٢٠ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (٤٩) من القانون الاصلي بشطب عبارة (الذين لا تقل درجة اي منهم عن الثانية) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (من الفئة الثانية على الأقل).

المادة ٢١ - يلغى (جدول الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها في مجلس النواب) الملحق بالقانون الاصلي ويستعاض عنه بالجدول المرفق بهذا القانون.

امين عام مجلس الأمة بالوكالة
الدكتور حسين ابو صراي
رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي

محضر الجلسة السادسة عشر من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ٣١/٣/١٩٩٢م

بمقتضى المادة (١٢) من القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٢م

جدول
الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة
لكل منها في مجلس النواب

المادة ١ - تحقيقا للغايات المقصودة من المادة (٣١) من قانون الانتخاب لمجلس النواب تكون الدوائر الانتخابية في المملكة لأغراض انتخاب مجلس النواب على الوجه المبين في هذا الجدول.

المادة ٢ - تعتمد احكام نظام التقسيمات الادارية المعمول به في تحديد المنطقة او المناطق التي تشملها كل دائرة من الدوائر الانتخابية.

المحافظة	الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد التباية المخصصة لها
١ - محافظ العاصمة	١ - مدينة عمان	٧ - سبعة نواب مسلمين واحد منهم من الشراكسة والشيشان ١ - نائب واحد مسيحي.
	٢ - محافظة العاصمة (باستثناء مدينة عمان)	٢ - نائبان مسلمان . ١ - نائب واحد مسلم . منطقة - أ - منطقة - ب -
	٣ - قضاء وادي السير	٢ - نائبان مسلمان واحد منهما من الشراكسة والشيشان.
	٤ - اقصية سحاب والموقر والجزيرة (باستثناء بدو الوسط).	١ - نائب واحد مسلم .
	٥ - قضاء ناعور	١ - نائب واحد مسلم
	٦ - لواء مادبا	١ - نائب واحد مسلم . ١ - نائب واحد مسيحي .

مكتبة احمد النور

٧ - قضاء ذيبان	١ - نائب واحد مسلم .
٨ - محافظة اربد	٧ - سبعة نواب مسلمين . ١ - نائب واحد مسيحي .
٩ - لواء عجلون	٢ - نائبان مسلمان . ١ - نائب واحد مسيحي .
١٠ - لواء جرش .	٢ - نائبان مسلمان .
١١ - لواء الرمثا	١ - نائب واحد مسلم
١٢ - لواء الأغوار الشمالية	١ - نائب واحد مسلم
١٣ - لواء الكورة .	١ - نائب واحد مسلم .
١٤ - لواء بني كنانة	٢ - نائبان مسلمان
١٥ - مدينة السلط وناحية زي	٣ - ثلاثة نواب مسلمين ١ - نائب واحد مسيحي .
١٦ - محافظة البلقاء (باستثناء مدينة السلط وناحية زي) .	٢ - نائبان مسلمان . ١ - نائب واحد مسيحي
١٧ - محافظة الكرك	٣ - ثلاثة نواب مسلمين . ١ - نائب واحد مسيحي
١٨ - قضاء عي وقضاء الصالي	١ - نائب واحد مسلم
١٩ - لواء المزار الجنوبية ولواء القصر	٣ - ثلاثة نواب مسلمين ١ - نائب واحد مسيحي .

٥ - محافظة معان	٢٠ - محافظة معان (باستثناء بدو الجنوب)	٢ - نائبان مسلمان
	٢١ - لواء العقبة	١ - نائب واحد مسلم
	٢٢ - قضاء الشوبك	١ - نائب واحد مسلم
	٢٣ - قضاء وادي موسى	١ - نائب واحد مسلم .
٦ - محافظة الزرقاء	٢٤ - محافظة الزرقاء	٣ - ثلاثة نواب مسلمين واحد منهم من الشراكسة والشيشان . ١ - نائب واحد مسيحي .
٧ - محافظة المفرق	٢٥ - محافظة المفرق (باستثناء بدو الشمال) .	٢ - نائبان مسلمان .
٨ - محافظة الطفيلة	٢٦ - محافظة الطفيلة	٣ - ثلاثة نواب مسلمين
٩ - البادية	٢٧ - بدو الشمال ٢٨ - بدو الوسط ٢٩ - بدو الجنوب .	٢ - نائبان مسلمان ٢ - نائبان مسلمان . ٢ - نائبان مسلمان .
ويقصد بدو الشمال العشائر التالية :	ويقصد بدو الوسط عشائر بني صخر وهي :	ويقصد بدو الجنوب عشائر الحويطات وهي :
١ - بنو خالد	١ - الغنيم	١ - المطالفة
٢ - السرحان	٢ - الزين	٢ - التواية
٣ - العيسى	٣ - الكعابنة	٣ - السليمانيين
٤ - السردية	٤ - سليط	٤ - البنجادات
٥ - المساعيد	٥ - الحقيش	٥ - النعيمات
٦ - الشرفات	٦ - الحرشان	٦ - المراعبة
٧ - العظلمات	٧ - الجبوز	٧ - الزوايدة
٨ - الطرافشة	٨ - الشرعة	٨ - المناعين
	٩ - البدارين	٩ - الحجابيا
		١٠ - بني عطية

مكتبة احمد الفهد

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم والقانون الذي يليه السيد المقرر.

السيد مقرر اللجنة القانونية: القانون المؤقت رقم «٢٣» لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب، وهو أيضاً أوصت اللجنة بالموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس: هل من رأي حول هذا القانون؟

هل يوافق المجلس الكريم عليه كما جاء من مجلس النواب؟
الجميع: موافقون.

«وهذا هو نص القانون المؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب كما وافق عليه المجلس وبالصفة التي سيرسل فيها للحكومة».

قانون مؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة (٣٥) من القانون الاصيل باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) وازدادة الفقرة (ب) التالية اليها:

(ب) - لوزير الداخلية ان يستثني بصورة دائمة او مؤقتة اي بيان من البيانات التي تتضمنها البطاقة الانتخابية الشخصية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بما في ذلك صورة الناخب).

المادة ٣ - يلغى جدول الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها في مجلس النواب الملحق بالقانون الاصيل ويستعاض عنه بالجدول المرفق بهذا القانون.

أمين عام مجلس الأمة بالوكالة
الدكتور حسين ابو عرابي

رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي

جدول الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل

منها في مجلس النواب

المادة ١ - تخفياً للغايات المقصودة من المادة ٣١ من قانون الانتخاب لمجلس النواب تكون الدوائر الانتخابية في المملكة لأغراض انتخاب مجلس النواب على الوجه المبين في هذا الجدول.

المادة ٢ - تعتمد احكام نظام التقسيمات الادارية المعمول به وتقسيمات امانة عمان الكبرى المقررة من قبل مجلس الأمانة في تحديد المنطقة او المناطق التي تشملها كل دائرة من الدوائر الانتخابية:

المحافظة	الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد النيابية المخصصة لها
١ - محافظة العاصمة	١ - الدائرة الاولى وتشمل مناطق (بسمان وماركا وطارق من امانة عمان الكبرى).	ثلاثة نواب مسلمين
	٢ - الدائرة الثانية وتشمل مناطق (اليرموك والنصر ورأس العين وبدر من امانة عمان الكبرى).	ثلاثة نواب مسلمين
	٣ - الدائرة الثالثة وتشمل مناطق (المدينة وهران والعبلي من امانة عمان الكبرى).	اربعة نواب مسلمين واحد منهم من الشراكسة والشيشان ونائب واحد مسيحي
	٤ - الدائرة الرابعة وتشمل مناطق (القرينة والجويذة وابوعلندا وخريبة السوق وجاوا والبادودة وام قصير والمقابلين من امانة عمان الكبرى)، واقضية سحاب والجيزة والمقر باستثناء بدو الوسط.	نائبان مسلمان
	٥ - الدائرة الخامسة وتشمل مناطق (شفا بدران وابونصير والجبيهة وصويلح وتلاع العلي وام السماق وعلدا من امانة عمان الكبرى) وقضائي وادي السير وناعور.	خمسة نواب مسلمين واحد منهم من الشراكسة والشيشان
	٦ - الدائرة السادسة لواء مادبا وقضاء ذبيان	نائبان مسلمان ونائب واحد مسيحي
٢ - محافظة اربد	١ - مدينة اربد والمراكز والمناطق التابعة لمركز المحافظة مباشرة	ثمانية نواب مسلمين ونائب واحد مسيحي
	٢ - لواء جرش	نائبان مسلمان
	٣ - لواء عجلون	نائبان مسلمان

مجلس الاعيان

ونائب واحد مسيحي	٤ - لواء الرمثا ولواء بني كنانة	
ثلاثة نواب مسلمين	٥ - لواء الكورة ولواء الاغوار الشمالية.	
نائبان مسلمان		
سنة نواب مسلمين	٣ - محافظة البلقاء	
ونائبان مسيحيان		
سبعة نواب مسلمين	٤ - محافظة الكرك	
ونائبان مسيحيان		
خمسة نواب مسلمين	٥ - محافظة معان	
خمسة نواب مسلمين	٦ - محافظة الزرقاء	
واحد منهم من الشراكسة		
والشيشان ونائب واحد مسيحي		
ثلاث نواب مسلمين	٧ - محافظة المفرق	
ثلاث نواب مسلمين	٨ - محافظة الطفيلة	
نائبان مسلمان	٩ - البادية	
نائبان مسلمان	بدو الشمال	
نائبان مسلمان	بدو الوسط	
نائبان مسلمان	بدو الجنوب	
ويقصد ببدو الجنوب عشائر الحويطات وهي :	ويقصد ببدو الوسط عشائر بني صخر وهي :	ويقصد ببدو الشمال العشائر التالية :
١ - المطالقة	١ - الغيبين	١ - بنو خالد
٢ - التواية	٢ - العامر	٢ - السرحان
٣ - السليمانيين	٣ - الكعابة	٣ - العيسى
٤ - النجادات	٤ - سليط	٤ - السردية
٥ - النعيمات	٥ - الحقيش	٥ - السناعيد
٦ - المراجعة	٦ - الحمرشان	٦ - الشرفات
٧ - الزوايدة	٧ - الجبور	٧ - المعظمت
٨ - المنابعين	٨ - الشرعة	٨ - الزبيد
٩ - الحنجايا	٩ - البدارين	
١٠ - بني عطية	١٠ - الطيبين	
١١ - العطون	١١ - الحنجد	
١٢ - الدراوشة	١٢ - القضاة	
١٣ - الدماينة	١٣ - السليم	

محضر الجلسة السادسة عشر من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٩٩٢/٣/٣١ م ٩٧

١٤ - الهدبان		
١٥ - البطونية		
١٦ - الزلاية		
١٧ - السعدين		
١٨ - الرشيدة		
١٩ - العمارين		
٢٠ - الاحيوات		
٢١ - المصبيين		
٢٢ - السميحين		
٢٣ - الربايعة		
٢٤ - الطفاطة		

فاني اتوجه للأخوة جميعاً بالشكر والتقدير على المسيرة التي حافظوا عليها حواراً ومشاوراً ومشاركةً في القرار في ظل صاحب الجلالة وكل عام وانتم بخير وترفع الجلسة.

السيد الامين العام بالوكالة :
٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
دولة رئيس المجلس : ولما كان هذا آخر يوم بالدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الحادي عشر.

انتهت الجلسة

رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي

امين عام مجلس الأمة بالوكالة
الدكتور حسين ابو عرابي

مكتبة المجلس